

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
08 ماي 1945 قالمة



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

M/330.081
2010 MA

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

الموضوع

آفاق وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في
الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:
براهمية نبيل

إعداد الطالبة
عطيلية أسماء

رقم التسجيل

السنة الدراسية: 2009 - 2010

التشكرات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قَالَ عَزَّ وَجَلَّ:

" ولقد أتينا لقمان الحكمة أن أشكر الله "

صدق الله العظيم.

لا يسعني شرفا إلا أن أتقدم إلى كل الأسرة الجامعية والأساتذة،

بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير "قسم التجارة الدولية"

الذين بذلوا قصارى جهودهم في سبيل زرع

بذرة العلم.

كما أتقدم بالشكر إلى أستاذي براهمية نبيل بأصدق آيات الشكر،

عرفانا مني لما قدمه لني من مساعدات قيمة، نصائح نافعة

وإرشادات صائبة، كللت بالوصول إلى تحقيق هذا العمل،

الذي هو ثمرة جهود مفضية من البحث وجدت في شخص

أستاذنا خير عون ودليل

كما لا أنسى والدي العزيز بلقاسم وأمي الغالية فريدة.

أسماء

الأفئدة

مقدمة عامة:

يشهد هذا العالم بداية من النصف الثاني من القرن العشرين توجها متزايدا نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة تمويل بديلة بهدف تحقيق التنمية، في وقت عجزت فيه معظم المحاولات التنموية التي اعتمدت من طرف الاقتصاديات النامية، لما يزيد عن نصف قرن من الزمن، عن تحقيق أهدافها المنشودة.

بالنظر إلى كل هذا ظهرت خلال ثمانينيات القرن العشرين طروحات تنموية جديدة تقوم على فكرة مفادها أن عجز التنمية بالدول النامية و العربية لا يعود إلى عدم توفرها على متطلبات التنمية من موارد اقتصادية مادية وبشرية وكذا طبيعية، وإنما يعود إلى عجزها عن رسملة مواردها الاقتصادية واستغلالها بالشكل الذي يجعل منها محركا للنمو ودافعا له باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

في ظل هذا الطرح، وأمام ما يشهده العالم من تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي والمتغيرات العالمية العاصرة كالاتحاد الأوروبي و المنظمة العالمية للتجارة وما ارتبط به من تزايد في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكلها المباشر، وما كان لها من تأثيرات تنموية على اقتصاديات الكثير من الدول النامية كدول جنوب شرق آسيا و العربية وغيرها، واشتداد التنافس الدولي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، يثار الجدل والنقاش حول أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى إمكانيته في بعث النمو والتنمية الاقتصادية من خلال تحسين مستويات ومهارات الأداء الاقتصادي بهذه الدول وعلى وجه الخصوص الجزائر.

و على ضوء ما تقدم تم طرح الاشكال التالي:

- ماهي افاق الاستثمارات الاجنبية في الجزائر، و ماهي السبل الكفيلة لتفعيل و توجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو تحقيق تنمية شاملة؟

ولاهمية هذا الموضوع قمنا بطرح مجموعة من الاسئلة التي تستدعي اهتماما خاصا وهي كمايلي:

1- ماهو مضمون الاستثمار الاجنبي المباشر؟ وما هي اهم انواعه؟ وما اهدافه؟

2- ماهى تطورات الاستثمار الاجنبى المباشر عالميا؟ وما هو نصيب الدول النامية والعربية منه؟

3- ماهو واقع الاستثمار الاجنبى المباشر فى الجزائر فى ظل الاصلاحات الاقتصادية التى قامت بها

4- ماهى افاق الاستثمار الاجنبى فى حالة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وماهى اثاره على الاقتصاد الجزائرى؟

- اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث فى النقاط التالية :

س -تعريف المستثمرين الاجانب و المحليين بمناخ الاستثمار فى الجزائر. خاصة فى ظل الاوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة التى انفتحت فيه العالم على الاستثمار الاجنبى المباشر و وجود المنافسة الشديدة بين الدول فى ظل الاتفاقات المنظمة العالمية للتجارة.

-التحول الاستثمارى الهام الذى عرفته الجزائر نحو اقتصاد السوق، ومن ثم فان الانفتاح على الاستثمار الاجنبى المباشر يعتبر من مقتضيات الاصلاحات الاقتصادية الحديثة فى الجزائر، التى تعالج الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها البلاد كظاهرة البطالة و ازدياد الفقر و انخفاض القدرة الشرائية للمواطن فالاستثمار الاجنبى يساهم فى خلق فرص عمل جديدة و الرفع من النمو الاقتصادى. -مدى اسهامه فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية و بالتالى نقل التكنولوجيا الى الجزائر اضافة الى نقل الخبرات و المعارف الادارية و العلمية مما يترتب عنه رفع حصتها من الاستثمار الاجنبى المباشر.

س -دوافع اختيار الموضوع

هناك عدة اسباب و مبررات ادت الى اختيار هذا الموضوع من بينها:

ان الاستثمار و خاصة المباشر يعتبر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر التى تعيش مرحلة التحولات الاقتصادية و قدومها على الانفتاح على الاستثمارات الاجنبية و التوجه نحو اقتصاد السوق اذ انها عقدت اتفاقيات دولية حديثة مع الدول الاجنبية كاشراكة الاوروجزائرية مرتبطة بترقيته و تدعيم الاستثمار.

-قلة الرسائل و البحوث الجامعية التى تناولت هذا الموضوع فى الجزائر و ان وجدت فهى لم تربط موضوع الاستثمارات بالتطورات و المتغيرات العالمية المعاصرة.

-حدود الدراسة-

-حتى يتم معالجة الاشكالية المطروحة في هذا الموضوع تم تحديد الاطار العام للبحث في النقاط التالية:

1-دراسة المحيط الدولي و المتعلق بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و نصيب الدول النامية و العربية منها مع المقارنة مع دول شرق و جنوب شرق اسيا باعتبارها دول نامية رائدة استقطبت اغلبية الاستثمارات الاجنبية الموجهة للدول النامية.

2-تقييم تفاعلات المتغيرات العالمية الراهنة مع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

3-دراسة المحيط الداخلي للاستثمار في الجزائر و ذلك بدراسة اثر التطورات الحاصلة و الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر و مدى نجاحها في رفع حصتها من الاستثمار الاجنبي المباشر.

-اهداف البحث-

تهدف الدراسة للوصول لمجموعة من الاهداف تتمثل فيمايلي :

1-تشجيع راس المال المحلي و العربي و الاجنبي للتدفق داخل السوق الجزائرية من خلال خلق مناخ استثماري جيد يوفر الطمانينة للمستثمر الاجنبي خاصة وان انسياب الاموال من الخارج في شكل عملات اجنبية يلعب دورا هاما و اساسيا في خفض معدلات الاقتراض الاجنبي و بالتالي تخفيض العبئ على ميزان المدفوعات.

2 -الاستفادة من تجربة كل من شرق و جنوب شرق اسيا في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وكذا الاستفادة من الازمات التي مرت بها حتى تتمكن من تجنب الوقوع فيها.

3-تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر و تهيئة وضع ملائم للاستثمار بالمنطقة و محاولة ايجاد تقارب بين اهداف و سياسة كل من المستثمر و الدولة المضيفة(الجزائر).

4-تحليل و دراسة تطور الإصلاحات الاقتصادية و ذلك من اجل التعرف على التطورات الرئيسية في توزيع و حجم وكفاءة الاستثمارات و كذا العقبات والعوائق التي واجهتها الجزائر و امكانية التغلب عليها بهدف توجيه السياسة الاستثمارية الحالية لخدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

-فرضيات البحث-

لمعالجة القضايا المطروحة في البحث يجدر بنا ان نحدد الفرضيات الاساسية للموضوع المدروس لتكون منطلقا لدراستنا و التي نوجزها فيمايلي:

- 1- ان الاستثمار الاجنبي عموما والاجنبي المباشر خصوصا له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية.
- 2- تبين حصة دول العالم من الاستثمار الاجنبي المباشر راجع لاختلاف عوامل الجذب و السياسات الاستثمارية المتبعة.
- 3- ان اساس جذب وزيادة الاستثمارات الخاصة و الاجنبية في الجزائر هو ضرورة توفر مناخ استثماري ملائم.
- 4- الانضمام لمنظمة التجارة العالمية و الاستفادة من التجربة الاوروبية يعد فرصة جيدة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر و تخطى العقبات التي تقف امام الجزائر نحو الانفتاح على العالم.
- 5- ان عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر تختلف منقطاع لآخر مثلا ما يتطلبه قطاع المحروقات يختلف عما يتطلبه قطاع السياحة او الصناعة الالكترونية من عوامل جذب.

-منهج الدراسة

لمعالجة موضوع البحث سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المعروفة حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي كمفهوم الاستثمار وانواعه و اهميته في الاقتصاد و كذلك تطور الاستثمارات في الجزائر و الدول النامية و فرص الجزائر في حالة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

-صعوبات البحث

نشير الى الصعوبات التي واجهتنا لاعداد البحث و نختصر اهمها في مايلي ندرة المصادر و المراجع الحديثة المتعلقة بصميم الموضوع و صعوبة الحصول عليها و خاصة حالة الجزائر على موقع الانترنت.بالاضافة الاحصائيات الحديثة غير متوفرة.

-خطة البحث

على ضوء الفروض و الاهداف الاساسية للبحث سنتم معالجة موضوع الدراسة بعد المقدمة في ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الاول يتناول الاسس النظرية و المفاهيم الاساسية للاستثمار فيه تم تاصيل العمل العلمي الذي يستلزم تحليل النظريات الاقتصادية لتفسير ظاهرة الاستثمار من اجل الحصول على فهم اعمق للخلفية النظرية للموضوع لذلك تطرقنا الى مفهوم الاستثمار موضحين انواع و مجالاته و كذا اهميته.

اما الفصل الثاني يتطرق الى تحليل حركة تدفقات الاستثمار الاجنبي عالميا و نصيب الدول النامية و العربية من هذا الاستثمار و ادى قننا فيه بتحليل و الاشارة الى حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية و العربية و عقبات و معوقاته في هذه الدول بالاضافة الى معرفة عوامل الجذب

و استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من طرف دول شرق و جنوب شرق اسيا على حساب الدول النامية و بالخاص العربية للاستفادة من تجارب تلك الدول.

والفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة حالة الجزائر، حيث تم توضيح المناخ الاستثماري و الواقع في الجزائر في ظل مختلف الاصلاحات التي اتخذتها الجزائر مع ابراز اثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر لكل من الاستفادة من التجربة الاوروبية و الانضمام لمنظمة التجارة العالمية موضحين مع ذلك معوقات و عقبات الاستثمار و بالتالي اقتراح اليات لمحاولة تفعيل و توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر في المستقبل بالجزائر.

- آفاق البحث

و في الاخير تعتبر هذه الدراسة المتواضعة نقطة بدء لدراسات مستقبلية، و خاصة فيما يخص الطريقة المثلى لتوجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة و طرق تفعيلها و توجيهها الى القطاعات المنتجة، كالصناعة و الخدمات و السياحة، و هذه المواضيع تحتاج الى المزيد من التعمق و البحث لايجاد الحلول المناسبة و الاقتراحات البديلة لتحويل الاستثمارات خارج قطاع المحروقات.

الفصل الأول

تَهْيِيد:

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العناصر في التنمية الاقتصادية، مما جعلت الباحثين و العلماء يختلفون في تحديد مفهوم دقيق له. ولكي يتسنى لنا وضع تعريف واضح و شامل للاستثمار تناولنا في بحثنا هذا بعض تعاريفه و أهدافه و إستراتيجياته، و ليتم الإلمام بالموضوع نظرنا إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و ذكر بعض النظريات المفسرة له و أنواعه و أهم آثاره الإيجابية و السلبية المترتبة عنه و فيما تتمثل أهميته على الاقتصاد.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأهم أنواعه.

تعريف الاستثمار:

- يعتبر الإستثمار ظاهرة اقتصادية مثيرة للاهتمام لذا تعددت تعاريفه و التي سنتعرض لبعضها:

- الإستثمار هو توظيف الأموال في المشاريع المختلفة لغرض تحقيق عائد في المستقبل من هذه الإستثمارات(1).

- بالنسبة لـ GAUTION FRANÇAIS فإنه يعرف عملية الإستثمار بأنها *عملية إنشاء و إيجاد السلع الإنتاجية و يعتبرها بمثابة مجموع نفقات الشراء و إرساء السلع التجهيزية المخصصة أما للرفع من قدرات الإنتاج في السلع أو الخدمات أو للتقليل من التكاليف أو لتحسين ظروف العمل و المعيشة* (2).

وحسبه فإن*الإستثمار هو تكاثر معدات الطاقات الموجودة، و الإستثمار عبارة عن تضحية لضمان المستقبل و هكذا يؤخذ بتوازن بين الحاضر و المستقبل* (3).

وعند المفكرين اللبريين و على رأسهم كولي و برتراند يرد تعريف الإستثمار على أنه*حيازة وسائل الإنتاج....هو استخدام الدخل وتحويله إلى سلع تجهيزية* (4).

(1)- بولعيد : المنهج الإسلامي لدراسة و تقييم المشروعات الإستثمارية ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، بدون تاريخ ، ص 9

(2)- فارس فضيل : الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، ص 5.

(3)- د. ميلودي ابو بكر : اختيار الإستثمار و تقييم المشاريع ، دار الأفاق ، الجزائر ، ص 12.

(4)- فارس فضيل : مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

وبالنسبة لـ Vizzanova فيحدد مفهوم الإستثمار على أنه * إقتناء لمنك
صد الحصول على إمتيازات مستمرة (خدمات , نقود) (1).

- أما الدكتور حسن توفيق فيعرفه على أنه عملية توظيف الأموال
لمدخرة للحصول على دخل منها .

من التعاريف السابقة للإستثمار تسمح لنا بوضع تعريف عام للإستثمار
إذ يمكننا القول أنه :

تخصيص قدر من رأس المال من أجل الحصول على وسائل إنتاج
جديدة , أو من أجل تطوير وتجديد الوسائل الموجودة , وذلك حتى يتسنى
رفع الطاقة الإنتاجية , وكذلك الإستثمار هو توظيف الأموال أو التنازل
عنها بشكل سيولة نقدية على شرط تحصيلها في مدة زمنية لاحقة مع
عوائد و أرباح ثابتة أو متغيرة حسب طبيعة النشاط .

- ويمكن تعريفه أيضا : * على أنه إدخال مبلغ من المال سواء
بالإقراض أو التنازل في الدخل ل لأجل إستغلاله في تجديد الآلات أو شراء
آلات لإنتاج السلع أو تطوير سلعة معينة , أو في البحث و التطوير , أو شراء
المواد الأولية أو إنتاج مواد مصنعة و نصف مصنعة بهدف زيادة رأس
المال في المستقبل . * (2)

- أنواع الاستثمار :

- هناك عدة أنواع للاستثمار , و تتم تقسيمها حسب المعايير وذلك كما هو
موضح فيمايلي :

(1)- فارس فضيل : مرجع سبق ذكره , ص 5 .
(2)- فيصل حبيب حافظ , دور الإستثمار المباشر في التنمية إقتصاد لمملكة العربية السعودية , مركز لنيل شهادة
الماجستير , جامعة الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

/ الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي: (1)

وهي بدورها تنقسم إلى: الاستثمارات المحلية، و الاستثمارات الخارجية .
 أ/ الاستثمارات المحلية: * وهي تعني توظيف الأموال في مختلف المجالات
 المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي
 اختيرت للاستثمار*(2).

- وهذه الاستثمارات يقوم بها أفراد أو شركات ، وتكون قصيرة أو طويلة
 لأجل، ولها عدة مجالات ، وماتتميز به الاستثمارات المحلية التي تتبناها
 لدولة أنها صعبة التقييم، حيث تتسم عملية تقييمها بشمولية تتسع لتشمل
 المنافع المتداخلة وكذا التكاليف ، ومن أمثلة هذه الإستثمارات مشروعات
 البنية الأساسية و التي لها آثار إيجابية على البيئة والمشاريع الخدمية و
 الإجتماعية ، وهنا يمكن التفريق بين الإستثمارات المحلية التي تقوم بها
 الدولة من خلال أجهزتها حيث لا يكون العائد للجهة المستثمرة فقط و
 التي يقوم بها الأفراد و الشركات .

ب/ الاستثمارات الخارجية (الدولة): تعد من إحدى أهم الوسائل في تنمية
 الموارد الوطنية للدولة ، حيث تسابقت الدول الصناعية خاصة بعد
 الحرب العالمية الثانية في البحث عن أسواق لمنتجاتها ، وبذلك تطورت
 الإستثمارات الأجنبية بواسطة الشركات متعددة الجنسيات ، إذ الهدف المرجو
 منها تطوير رأس المال المستثمر و الرفع من حجم مبيعاتها، ولتحقيق
 أهداف سياسية أخرى، فتطورت مفاهيم الإستثمارات الخارجية وزادت أهميتها
 بشكل ملحوظ.

(1)- فيصل حبيب حافظ ، نفس المرجع السابق ، ص 14 .

(2)- د حسني علي خربوش و اخرون ، الإستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق ، الاردن ، بدون دار نشر
 1996، ص 34.

2/ الاستثمارات حسب مدة الاستثمار:

- وهناك 3 أنواع تتمثل في: الإستثمارات قصيرة الأجل , متوسطة الأجل, وطويلة الأجل هي كمايلي :

أ/ الاستثمارات قصيرة الاجل: وهذا النوع من الاستثمارات يشمل كل من الودائع , والأوراق المالية (الأسهم والسندات) و التسهيلات الإئتمانية قصيرة الأجل من تمويل رأس المال لعام وتمويل الصادرات و الواردات , ولتميزها بقصر الأجل فهي أقل خطورة من طويلة لأجل من خلال عامل الزمن الذي يلعب دورا هاما.

و بالإضافة إلى توفيرها على السيولة وقابليتها للتحويل إلى النقد بصورة سريعة مقارنة بالاستثمارات طويلة الأجل ,وهي لا تعتمد على الأرباح الرأسمالية بشكل كبير , ويتم تحديد أسعار الأوراق المالية من خلال الأسواق المالية و البورصات .

- وتكمن الخطورة في مواجهتها للمخاطر التجارية فقط التي ترجع إلى المدين لهذه الاستثمارات ,ولكن تعتبر أكثر أمنا بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل وما يلعبه عامل الزمن و توافر المعلومات من دور ايجابي .

- وتتراوح مدة الاستثمارات قصيرة الأجل مابين السنة إلى السنتين و المتوسطة تتراوح مدتها بين ثلاث و خمس سنوات. وهي تكون بين الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

ب/ الاستثمارات طويلة الأجل: * تشمل الاستثمارات طويلة الأجل الأصول و المشروعات الاستثمارية التي تؤسس بقصد الإحتفاظ بها و تشغيلها لمدة طويلة , ويكون من الصعب تحويلها إلى نقدية و لوعن طريق البيع و يكون هدف المستثمر هو الحصول على تدفقات نقدية بضمن من خلالها إسترداد رأس المال المستثمر في زمن معين مع ضمان معدل من الدخل يتناسب و مخاطر الصناعة التي ينتمي إليها المشروع⁽¹⁾.

ومن مزايا الاستثمارات طويلة الأجل أنها تحقق للمستثمر دخل ا سنويا مستمرا , كدالك أرباح رأس مالية تتمثل في زيادة قيمة الأصول بقدر اكبر من معدلات التضخم السارية ,ومن مخاطر الاستثمار فيها عدم التأكد و المقامرة الذي يفرضه الزمن الطويل للاستثمار ,بالإضافة إلى المخاطر المحلية و الدولية مثل عدم الإستقرار السياسي و بالتالي الأمني .

(1)- حامد انعربي الحضري , تقييم الاستثمارات , دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع , ص45.

- و نظرا لأهميتها الكبيرة من حيث حجم المارد بحيث تخضع للدراسة و التقييم بالأساليب و طرق الفنية المختلفة و التي يمكن من خلالها تجنب و التقليل اكبر قدر ممكن من المخاطر.

3/ الاستثمارات حسب مجالات الاستثمار :

يوجد العديد من المجالات الاستثمار مثلًا الصناعية، العقاري، الخدمية، التحويلية. ولتعدد أنواعها يأخذ المستثمر بعين الاعتبار أهمية قياس الجدوى لكل مجال من المجالات بالعوامل التالية : - حجم الموارد و الأموال اللازمة .

- الظروف السياسية و الاقتصادية و بالتالي الاجتماعية .

- مدة الاستثمار و بالتالي فترة استرداد رأس المال .

- قابلية تحويلها إلى أصلها النقدي.

- مدى تأثيرها بالتطور التكنولوجي .

- ولكل نوع معين من الاستثمارات يفرض بطبيعته طريقة معينة و أسلوب خاص من

خلال دراسته و تحليل المدخلات التي تستخدم في تقييم الاستثمارات ، كما هو الحال بالنسبة

لحساب معدلات المخاطرة لتحديد معدلات الخصم و التضخم و الضرائب .

4/ الاستثمارات حسب نوعية الاستثمار : وينقسم الاستثمار هنا إلى :

استثمارات حقيقية و أخرى مالية .

أ/ الاستثمارات حقيقية و الاقتصادية :

- يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى وشر للمستثمر الحق في حيازة اصل حقيقي

كالعقار، و السلع و الذهب، ... ويقصد بالأصل الحقيقي كل اصل له اقتصادية في حد ذاته

ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية يظهر أما في شكل سلعة أو خدمة .

- ويقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي على أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو

فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المستثمر، و بالتالي من ثروة

المجتمع وذلك بما تخلقه من قيمة مضافة لذا يطلق البعض على الاستثمارات الحقيقية أو

الاقتصادية مصطلح استثمار الأعمال أو المشروعات. و يمكننا الإجماع أو القول بأن

لاستثمارات حقيقية هي جميع مجالات الاستثمار المتعارف عليها ، عدا الاستثمار في الأوراق المالية⁽¹⁾.

ب/ الاستثمارات المالية:

تتضمن الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيق ي يتخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع ... ، *الأصل المالي يمثل حقا ماليا يخول لحامله المطالبة بأصل حقيقي، و يكون عادة مرفقا بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة مصدره الورقة المالية*⁽²⁾.

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار:

- بغض النظر على المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر إلا أن هدفه هو السعي وراء تعظيم الأرباح بالدرجة الأولى و بالتالي تحقيق الأهداف التالية⁽³⁾:

1- تحقيق العائد الملائم: أن الهدف الرئيسي للمستثمر هو تحقيق أعلى عائد ممكن و بالتالي استمرارية المشروع، ماعدا الاستثمارات الحكومية أو الاجتماعية فهدها الأول تحقيق منفعة و خدمة اجتماعية.

2- المحافظة على راس المال الألي للمشروع: و يتم ذلك من خلال التنويع و المفاضلة بين المشاريع و التركيز على اقلها مخاطرة.

3- استمرارية الدخل و زيادته: هنا المستثمر يعمل على التخطيط لضمان دخل ثابت و مستقر و مستمر بعيدا عن تقلبات الأسعار و التقليل من المخاطرة

4- ضمان السيولة اللازمة : أي مشروع أو نشاط استثماري مهما كان حجمه يحتاج إلى السيولة و التمويل اللازم و الكافي عند الحاجة لتسييره لكي لا يتعرض للتوقف أو التأخر في تحقيق أهدافه المسطرة.

(1)- د محمد مطر ، إدارة الإستثمارات ، الإطار النظري و التطبيقات العلمية ، الاردن ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، ط3 ، 1999 . ص 63-64 .

(2)- د محمد مطر، نفس المرجع السابق ، ص 64.

(3)- الطاهر جردان ، مبادئ الإستثمار ، عمان ، دار المستقبل للنشر و التوزيع 1998 ، ص 5.

المطلب الثالث: استراتيجيات الاستثمار:

- كل توظيف مالي لا بد له من تخطيط و إستراتيجية معينة لتسيير المشروع الاستثماري و التالي لابد من مراعاة في طيات ذلك التنويع و الأجل المحددة و الأدوات الاستثمارية المستعملة و درجة التصنيف الائتماني، و تتضمن استراتيجيات المستثمر لذلك العوامل الآتية⁽¹⁾
- 1- تنويع الاستثمار: و يقصد به الاستثمار في مشاريع مختلفة وعديدة التعامل مع أدوات استثمارية مختلفة ، تجنباً للمخاطرة و الخسائر التي قد تواجه المستثمر.
- 2- آجال الاستثمار : لابد على المستثمر التوفيق ما بين الاستحقاقات و التدفقات من خلال الحفاظ دوماً على درجة معينة من السيولة المناسبة.
- 3- حدود الانكشاف: و هي بمثابة الخطوط الحمراء التي لا يتعين تجاوزها تجنباً للمخاطرة مثلاً: المبالغة في الاقتراض.....
- 4- درجة التصنيف الائتماني: المقصود من ذلك أنه أي مستثمر أو المؤسسة لها درجة ائتمانية تتوافق مع مركزها المالي و سمعتها الائتمانية ، فعلى المستثمر اختيار الأداة الاستثمارية الملائمة من حيث درجة المخاطرة و العائد.
- المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

- هناك صعوبات واجهت المفكرين الاقتصاديين عند محاولتهم إيجاد تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر ، و بالتالي سنذكر بعض التعاريف الخاصة به.
- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار مؤسسة مقيمة بغرض جلب أرباح دائمة في مؤسسة مقيمة باقتصاد أجنبي . ويمكن المستثمرين التحكم في تلك المؤسسة جزئياً أو كلياً و الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل العملية الابتدائية بين شركتين و كل العمليات اللاحقة لراس المال بينها و بين المؤسسات و فروعها⁽²⁾

(1)- فيصل حبيب حافظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

(2) - WWW/ la documentation française économie fr.

و طبقا للتعريف المنسوب لصندوق النقد الدولي فهو اخذ مساهمة في شركة اجنبية بخلف فرع أو شراء كل أو جزء من شركة محلية موجودة من قبل بهدف ممارسة رقابة دائمة عليها عكس ما يتم عند شراء أسهم بهدف مالي محض⁽¹⁾.

ما بالنسبة لمنظمة التجارة و التنمية الاقتصادية (OCED) فلها تعريفان .

الأول:* يستعمل في رمز تحرير حركة رؤؤس الأموال و هذا بهدف تحديد مطلق لحدود لعمليات التي يجب أن تكون محررة وهو أن الاستثمار الأجنبي هو عبارة عن ذلك للاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات , ثم أن هذا الأخير يعطي الفرصة للقيام بالأثر الحقيقي علي تسيير المؤسسات المذكورة وذلك تحت استعمال الوسائل الآتية :

- إنشاء وتوسيع مؤسسة أو فرعالخ.

-المساهمة في مؤسسة جديدة أو كانت قائمة من قبل⁽²⁾.

ثانيا : فيقوم على قاعدة المبررات الإحصائية بحيث لا يمكن حساب مدى توسع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بعد تحديد البلد المستثمر فيه ... ويتمثل التعريف الثاني فيما يلي : * كل شخص طبيعي , كل مؤسسة حكومية أو خاصة , كل مجموعة من الأشخاص المرتبطة فيما بينها , هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر و يعني أيضا :فرع , أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقوم به المستثمر الأجنبي⁽³⁾.

- مما سبق من التعاريف يمكن استنتاج مايلي :

- أن القروض طويلة الأجل تعد نوعا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

(1)- سرناي ماري , الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التحديات و العراقيل ,مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية , جامعة الجزائر , كلية العلوم السياسية و الإعلامية 2001 /2002 ص17

(2)- فارس فيصل, مرجع سبق ذكره ,ص 10 .

(3)- سرناي مازيا , مرجع سبق ذكره ,ص10.

- الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن عملية تحويل رؤوس الأموال من دولة لأخرى، و التالى نقل الملكية و التكنولوجيا و أحلال الواردات بدل الصادرات، مما يترتب عنه تعزيز لصادرات و زيادة ميزان المدفوعات.

- يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر السلطة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة سواء التي يقيمها أو يشارك فيها.

المطلب الثاني : محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- بداية يجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤثر على تحركات و مركز الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي بحثنا حاولنا تلخيص و حصرها توصلت إلى مختلف الدراسات وذلك من خلال تصنيف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قسمين⁽¹⁾ :

- 1- وهو يتعرض للدراسات التي تركز على العوامل الراجعة للدولة المضيفة .
- 2- يركز على العوامل الراجعة للدولة الأم وكذلك الميزات الراجعة للشركة .

أولاً: عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة :

- هناك تساؤل بسيط مثار فيما يتعلق بمحددات الجذب: لماذا تحصل دول إفريقيا جنوب الصحراء على حصة هزيلة من الاستثمار الأجنبي المباشر؟ بالرغم من أن معدل العائد على الاستثمار بها يمكن أن يكون أعلى بكثير من العائد على الاستثمار بدول نامية أخرى، فنصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال محدودا جدا بل ضئيل و نصيبها في انخفاض مما يظهر أن عامل آخر وهو المخاطر و العقبات تبدو اكبر بدول إفريقيا جنوب الصحراء من أي منطقة في العالم .

فالمستثمر الأجنبي يفضل الدول ذات البيئة الاقتصادية و السياسية المستقرة، كما أن انفتاح السوق وبنية أساسية قوية مع تكاليف إنتاج منخفضة تمثل عوامل رئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. في حين معظم هذه الدول تعاني من الحروب الأهلية و الصراعات خاصة خلال العشرين سنة الماضية. وعلى الرغم من ذلك فإن عدم الاستقرار الداخلي ليس هو العقبة الوحيدة، فهناك العجز المالي وعدم استقرار أسعار الصرف و ضعف الجهاز

(1)- د. رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، الناشر المكتبة العصرية ، 2007 ، ص 97.

مصرفي ساهم في زيادة نسبة التضخم وأسعار الفائدة وعدم استقرار أسعار الصرف، كذلك قدرة العنصر البشري الماهر يمثل عقبة أخرى، فكل هذه العوامل تجعل من مناخ الاستثمار غير ملائم بل طارداً له. كما توصل هالندووتون 1998 إلى أن الدول التي تستطيع توفيراً متطلبات المهارية و عناصر البنية الأساسية ستكون بمرور الوقت هي الأقدر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة من مزاياها حيث الشركات متعددة الجنسيات تمثل إلى الاستفادة من ميزة التقارب الجغرافي بين الدولة الأم و الدولة المضيفة ، فالبيان على سبيل المثال تسيطر على آسيا في حين أن الولايات المتحدة تسيطر على سوق دول أمريكا اللاتينية وكذلك الاتحاد الأوروبي في الدول شرق أوروبا و إفريقيا . فالدول التي تشترك في الحدود مع أوروبا الغربية هي الأكثر حصولاً على سبيل الاستثمار الأجنبي المباشر . وذلك لتوفير تكاليف منها النقل ولكن هو ليس بقاعدة بعد ما صارت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة أكثر عالمية حيث لم تعد تعرف حدوداً جغرافية أو ثقافية .

وفي دراسة لـ كوتريل وكين 1993 توصلوا إلى أن الشركات الأمريكية تركز أنشطتها في الدول التي تتميز أسواقها بكبر حجم السوق الداخلي مع توقعات بالتوسع في التجارة، دون الأخذ بالاعتبار لتكلفة عنصر العمل، كما أن الموقع المتميز و البنى التحتية لها دور فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في حين ذهبت العديد من الدراسات مثل هيلينر و ويلس و رولف إلى إعفاء حوافز الاستثمار التي توفرها الدولة المضيفة اهتمام أكبر ، واهم أشكال حوافز الاستثمار تتمثل في الحوافز الضريبية tax inontive وغيرها من الحوافز المالية مثل المعاملة التفضيلية في مجال القروض و الإعفاءات الجمركية ، ولكن هذه الإعفاءات الضريبية و الجمركية ليسا بعامل مؤثر في عملية منع القرار الاستثماري فهي مهمة من ناحية التصدير وليس بالنسبة للاستثمار من أجل خدمة السوق المحلي .

أما فيما يتعلق بمستوى السيولة يتوقف على قدر التوفر لديها من الاحتياطي الأجنبي ، فكلما زادت نسبة المتوفرة من الاحتياطي الأجنبي وخاصة بالنسبة للعملة الرئيسية كلما كانت احتمالات تدفق الاستثمار أكبر، ترجع أهمية هذا العامل في رغبة الشركات في نقل الأرباح إلى الدولة الأم ، وهذا لا يكون بعملة الدولة المضيفة وإنما بوحدة من العملات الرئيسية كالدولار فإذا لم يكن متوفراً كلما قلت قدرة الدولة على جذب الاستثمار. أما فيما

يخص البحوث و التطوير فهناك علاقة ايجابية و قوية بين مستوى البحوث و التطوير بالدولة المضيفة وقدرتها على جذب الاستثمارات , كما من هناك عوامل أخرى مثل حجم السوق الداخلي , الضريبة الأرباح , الاقتراب الجغرافي من الدولة الأم.

- و أخيرا انتهى اوتار 1998 بعد دراسته عن الاستثمارات إلى أن الدولة التي تبغي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من توفير ثلاثة أشياء وهي :

✓ 1- تبني سياسات اقتصاد كلي متطورة وهي ما ستؤدي في النهاية إلى تخفيض التضخم وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستويات الدخل.

✓ 2- سياسات الاقتصاد الجزئي مثل تحرير كل من التجارة و الاستثمار و الإصلاح التشريعي بما يخدم النشاط المستثمر الأجنبي .

✓ 3- توفير البنية الأساسية مثل تسيير المواصلات و التعلم المتطور و إلى غير ذلك .

ثانياً: العوامل الراجعة للدولة الأم و إستراتيجية الشركة القائمة بالاستثمار:

- بعد الدراسات المختلفة للعديد من المفكرين الاقتصاديين وجدوا أن العوامل التي تؤثر على نشاط الشركات متعددة الجنسيات صارت شديدة التعقيد وتوصلوا إلى أن القدرة التكنولوجية والقدرة على الابتكار في دولة أجنبية هي العامل الحاسم على عكس الموارد الطبيعية فإن التكنولوجيا والقدرة على الابتكار هي من صنع الإنسان فهي أصول حقيقية ومختلفة وملكية تلك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة على المنافسة في عالم مفتوح ومن جهة أخرى وجدوا أن ضعف معولات النمو للنتائج القومي الإجمالي وكذلك تراخي الطنب الداخلي في الكثير من الدول الصناعية خلال الحقبة الماضية كان سبباً رئيسياً في التحرك الملحوظ للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية.

وفي هذا الصدد يمكن حصر أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر فيه إلى:

✓ العوامل الاقتصادية: تتمثل في الناتج القومي الإجمالي ومستوى النضج لما تلعبه من دور هام في اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات، وكلما زادت قوة الاقتصاد لدولة ما، كلما جعلها ذلك موقع مرغوباً من قبل المستثمرين.

- ✓ توافق العنصر البشري: لا يعني فقط تكافة عنصر العمل، وإنما أيضا جودته تلعب دورا إيجابيا في عملية الجذب.
- ✓ التشريعات الضريبية: هناك بعض الدراسات تؤكد إيجابية الإعفاءات الضريبية، وهناك من يرى عكس ذلك وبالتالي تم التوصل إلى أنها لن تكون إيجابية إلا في حالة توفرت باقي الشروط.
- ✓ البنية الأساسية: فالبنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الإستثمار الأجنبي نظرا لأنها ستؤدي إلى تحمل الشركة لتكاليف أكثر وهو ما يتعارض مع إستراتيجية الشركات.
- ✓ المناخ السياسي بالدولة المضيفة: إن عدم الإستقرار السياسي و الأمني له أثر سلبي واضح على قرارات الشركة بالإستثمار في تلك الدولة.
- ✓ أسعار الصرف: يزداد(ينخفض) نصيب الدولة من الإستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون عملة الدولة ضعيفة(قوية) نسبيا بالمقارنة بعملة الدولة الأم التي تنتمي لها الشركة. بالإضافة للعوامل الراجعة للدولة المضيفة أو الإستراتيجية الشركات الدولية وهي:
- حجم الشركة الكبير يعطيها دافع أكبر للإستثمار في الخارج.
- القدرات التكنولوجية و الفنية تزيد من قدرة الشركة على استثمار تلك القدرات من خلال القيام بالتوسع الخارجي.
- الوضع الاقتصادي بالدولة الأم وما إذا كان طاردا أم جاذبا للإستثمار.
- كذلك تبين وجود علاقة إيجابية بين حجم الإستثمار المباشر و العلاقة بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة.

المطلب الثالث: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه، أهميته:

أولا: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر:

- من بين الخصائص التي تميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن نظيره غير المباشر تتمثل فيما يلي:

- 1- الإستثمار الأجنبي المباشر هو إستثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسات في الخارج عكس الإستثمار المحفظي الذي يخص عمليات على القيم المنقولة، من أجل الحصول على دخل مالي سريع يستجيب لمتطلبات التوظيف، فالإستثمار المباشر له إمكانية الضمان عن الرقابة والسلطة في إتخاذ القرارات، ذلك بحسب محددات عبء الرقابة عند مختلف الدول في حين أن الإستثمار المحفظي له إمكانية تحقيق ذلك باعتباره لا يتجاوز عبء الرقابة 10% من رأس مال المؤسسة⁽¹⁾.
- 2- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الإقتصاد العالمي وذلك من خلال الوفرة الإقتصادية والمنافع الإجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- 3- يكون العبء على ميزان المدفوعات في حالة الإستثمار الأجنبي المباشر أقل من نظيره في حالة الإستثمار الأجنبي المباشر أقل من نظيره في حالة الإستثمار الأجنبي غير المباشر، وذلك لأن الأرباح في المراحل الأولى للتنمية تكون قليلة، كما أن احتمال إستعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون أقل إذا ما قورن بإستثمار الحافظة المالية.
- 4- يتميز عن كل القروض التجارية و المساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشاريع المحولة عن طريق هذا الإستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي يستخدم فيها⁽²⁾.
- 5- إن الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل مصدرا أكثر أمانا وفائدة للدولة المضيفة مقارنة بالإستثمار الأجنبي غير المباشر.

(1)- د. أميرة حسب الله محمد ، حوافز الإستثمار الخاص المباشر في مصر ' دراسة مقارنة '، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد ، كلية

التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة 2002 ، ص7.

(2)- حسن المهران، الإستثمار الأجنبي المباشر و إمكانيات تطوره في ضوء التطورات المحلية و الإقليمية و الدولية ، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط ، القاهرة ، معهد التخطيط العمومي ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، 2000، ص7.

بانيا: الأنواع: - يمكن تقسيم الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث أنواع هي:

- الإستثمار المشترك.

- الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

- مشروعات أو عمليات تجميع سلع.

1- الإستثمار المشترك⁽¹⁾:

- هي أحد مشروعات الأعمال التي يملكها أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة و الخبرة وبراءات الإختراع أو العملات التجارية.

وبالتالي هو إستثمار طويل الأجل، يتم بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي، لمماسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف، كذلك أن هذا النوع يتناسب مع الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات الدولية، ويعد أكثر الأنواع تفضيلا بالنسبة للدول النامية لأنها تساعد على تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في شؤون الدولة وبالتالي المساعدة والحفاظ على إستقلال الدول النامية عن المتقدمة.

2- الإستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي⁽²⁾:

- تعد من أفضل الأنواع المحبذة لدى الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المشاريع تتمثل في الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيضة، في حين تردد معظم الدول النامية في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروعات الإستثمارية، خوفا من التبعية الإقتصادية وما يترتب عنها من آثار سلبية سواء على الصعيد المحلي والدولي، وكذلك الخدر من إحتمال سيادة حالة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض الدول النامية التي تمنح فرصا لهذه الشركات كوسيلة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية.

(1)- د. عبد السلام أبو حفص، الأشكال و السياسات للاستثمارات الجانبية . كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر 2003 ، ص15.

(2)- د. عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الأجنبي ، ط 1 ، 2001، ص376.

3- مشروعات أو عمليات التجميع⁽¹⁾:

تأخذ شكل الإتفاقية بين طرفين أحدهما وطني إما عام أو خاص، يقوم بموجبه الطرف الثاني بتزويد الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا سياره مثلا، وتأخذ شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملك، وإذا كان الموجب عقد أو إتفاقية لا تتضمن التملك والمشاركة المستثمر الأجنبي فإن ذلك يعتبر نمطا من أنماط الإستثمار غير المباشر. وفي معظم الأحيان وخاصة الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدقق العمليات وطرق التخزين والصيانة.....الخ و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتم الإتفاق عليه.

ثالثا: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت بشكل واضح في إبراز أهميته خاصة خلال الحقبة الماضية أبرزها⁽²⁾:

- ضعف دور المصادر الرسمية مقارنة بالإستثمار الأجنبي وهي، القروض والمساعدات.
- يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر أكثر أمانا وفائدة للدولة المضيفة.
- له دور هام في تمويل التنمية الإقتصادية من خلال نقل التكنولوجيا ورفع الصادرات عن طريق تسهيل الدخول لتلك الأسواق، كما أنه الوسيلة المثلى لرفع معوقات النمو وأداة لسد فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال في المعونات و القروض الأجنبية التي تعاني منها الدول المتقدمة وإنما أصبحت تمثل تمويلا في معناه الحقيقي وذلك من خلال إتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج .

(1)- د. عبد السلام أبو قحف ، مرجع سبق ذكره ،ص 376.

(2)- دالي هاجر ، مرجع سبق ذكره ،ص 20.

المبحث الثالث: النظريات المضرة الإستثمار الأجنبي المباشر:المطلب الأول: نظرية دورة حياة المنتج:

أولاً: نظرية عدم كمال السوق⁽¹⁾:

- تقوم هذه النظرية على إفتراضات تعتمد عليها في تفسير أسباب توجه الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار بالدول المضيفة فهي تفترض أن السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة لاتسود فيها المنافسة الكاملة وبالذات من جانب العرض حيث تعاني أسواق الدول لنامية من نقص العرض والإنتاج فيها نتيجة العدد المحدود من المشاريع وصغر حجم هذه المشروعات وضعف درجة التنوع فيها ،ومن هذا المنطلق تفترض تلك النظرية _ كما يقول بوينغ_ وجود علاقة عكسية بين المنافسة في الأسواق الأجنبية وبين اتجاهات إستثمارات تلك الشركات بتلك الدول ،وثانياً عدم قدرة الشركات الوطنية على مواجهة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة أو المستوى التكنولوجي فالشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقوة نسبية عند المقارنة مع الشركات المحلية فالسبب الذي يكمن وراء إتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالإستثمارات الأجنبية هو وجود ميزة تتمتع بها وتستطيع الإستفادة منها أو ندرة رأسمال في الخارج ،حيث تقوم هذه النظرية على أساس عدم كمال السوق الناجم عن عدم كمال المنافسة وعدم كمال المعلومات.

- تمييز بين نموذجين لنظرية عدم كمال السوق:

1/ نموذج الميزة الاحتكارية (عدم كمال المنافسة) : - حيث يرى هايمر أن سبب قيام الشركات بالإستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي وتعظيم العائد اعتماداً على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل إحتكاري كما ينبغي أن يكون هناك عوائق تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات والمميزات التنافسية يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال فعلى سبيل المثال :- قيام شركة ما بإنتاج منتج متميز و الذي لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات الأجنبية الأخرى العاملة

(1)-د. رضا عبد السلام ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، الناشر المكتبة العصرية ، 2007، ص 41- 47.

فس السوق من إنتاج ذلك المنتج بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو خفاض تكلفة الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير .

تقييم النظرية : - فسرت هذه النظرية جانب واحد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو النموذج الأمريكي بشكل مبسط أما الاستثمارات المباشرة اليابانية تتم عادة على يد شركات صغيرة و متوسطة الحجم في ظل هياكل سوقية تنافسية نسبيا بالإضافة إلى ذلك فان شركات تقوم بنقل تكنولوجيا الإنتاج وكذلك تركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدول بمضيئة بميزة تنافسية 2/ نموذج عدم كمال سوق رأس المال : - قامت على عدة فروع أهمها :

- المنافسة الكاملة .

- السواق المالية في مختلف الدول النامية غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض .

- أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور خاصة في الدول النامية .

حيث تمت رؤية الاستثمار أو نتيجة لرغبة الشركة في الحصول على أعلى عائد نتيجة لاستثمار رأسمالها و أكد أولين أن شركات رأس المال ترجع إلى اختلاف سعر الفائدة بين الدول من دولة لأخرى.

- فمع افتراض وجود سوق منافسة كاملة فان رأس المال يتحرك بكل حرية من سوق لأخر كذلك أكد ماكدوجال أن ارتفاع سعر الفائدة بالخارج هو ندرة رأس المال بالخارج .

تقييم النظرية : - تم التركيز على جانب أو عنصر رأس المال و تم إغفال أهمية المزايا المكانية كعامل هام محدد للاستثمار في الخارج مثل:

- اتساع حجم السوق .

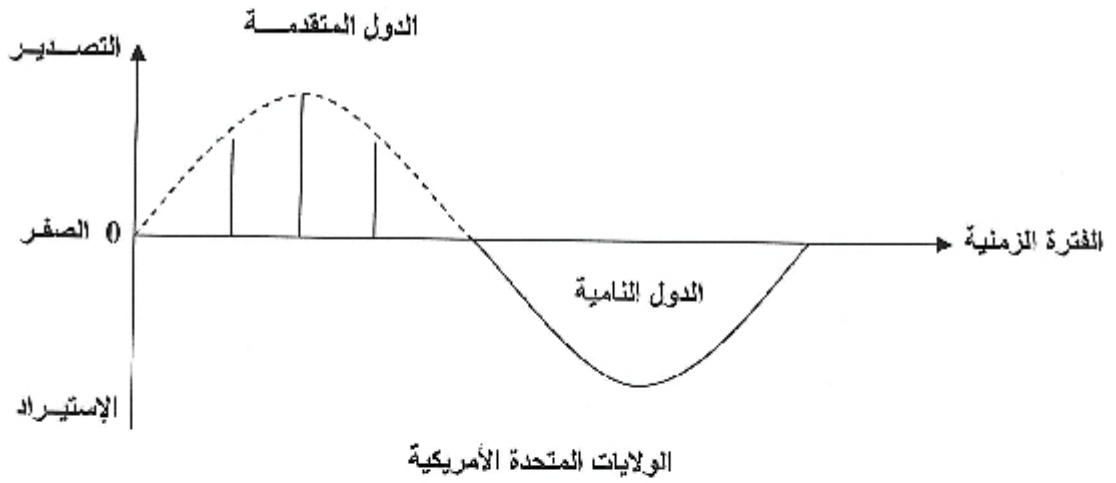
- الاستقرار السياسي .

- انخفاض تكلفة اليد العاملة , و عوامل أخرى ...

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج(1):

- لا شك أن نظرية دورة حياة المنتج يمكنها أن تقدم تفسيرات لأسباب إنتشار الإستثمارات الأجنبية عبر العالم و في الدول النامية بصفة خاصة , كما أنها تلقي الضوء على دوافع

شركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية , كما توضح السبب انتشار
لاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.



الشكل رقم (1): دورة حياة المنتج

- من الشكل السابق يتضح مرور المنتج الأول بأربعة مراحل هي كما يلي:

✓ **المرحلة الأولى:** تتمثل في بداية إنتاج وتصدير السلعة ولتكن الولايات المتحدة هي مصدر الابتكار، حيث تزداد القدرة التصديرية للولايات المتحدة من تلك السلعة لكل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

✓ **المرحلة الثانية:** حيث تبدأ الدول المتقدمة الأخرى غير الولايات المتحدة صاحبة الإختراع في هذا المثال، في إنتاج تلك السلعة وتصديرها إلى الدولة النامية في البداية.

✓ **المرحلة الثالثة:** وفي هذه المرحلة تنافس الدول النامية على إنتاج تلك السلعة وتصديرها.

المرحلة الرابعة: تبدأ الولايات المتحدة في إستيراد نفس السلعة من الدول الأخرى، حيث إنخفضت المزايا التنافسية لولايات المتحدة في إنتاج تلك السلعة.

ومن التحليل السابق يتضح أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل إنتاج وبيع السلعة المعنية في السوق الوطني طالما أنها تحقق مستويات مرضية من الأرباح، أو في حالة إنخفاض درجة المنافسة في السوق المحلي ، بينما تتجه إلى الإستثمار في الدول النامية ناقله عملياتها الإنتاجية والتسويقية إلى هناك، عندما تشتد المنافسة فحركة الشركات متعددة الجنسيات تحدث لأسباب محددة تتفق وإستراتيجياتها العالمية ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

- بينما تحتدم المنافسة بين الشركة متعددة الجنسيات ومثيلاتها في الدول الأم فإنها تتبع بدرجة منافسة جيدة من حيث الجودة والسعر وخدمات ما بعد البيع في الدول المضيفة.

- تتوافر في الأسواق الجديدة - الدول المضيفة- أسواق لم تتشبع بعد، بل هي في حالة إتساع متزايد بينما تقادمت تلك السلعة المنتجة في الدولة الأم .

- تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمزايا الإنتاج والتسويق الجيد و الإدارة المنظمة، بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة إضافة إلى إنخفاض التكاليف في الدول النامية .

- وعلى الرغم من أن الصناعات الإلكترونية مثلاً تؤيد الافتراض الذي تقوم عليه النظرية حيث بدأت تلك الصناعة في الولايات المتحدة، ثم إنتشرت بعد ذلك في المملكة المتحدة وألمانيا الغربية - في ذلك الوقت - وفرنسا واليابان، ثم إمتد إنتاجها إلى الدول النامية الأخذة في التقدم والنمو بخطوات متسارعة مثل كوريا الجنوبية وعلى الرغم مما سبق، إلا أنه عند البحث في تطور إنتاج منتجات يصعب تطبيق تلك النظرية عليها، خاصة المنتجات التي يطلق عليها سلع التفاخر.

- كذلك انتقدت نظرية دورة حياة المنتج الدولي في عدم تقديمها تفسيراً مقبولاً لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الانتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار و العمليات الخارجية كعقود التراخيص بالنتاج و التسويق.

المطلب الثاني: نظرية الموقع والحماية :

أولاً: نظرية الموقع :

- تركز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعوا الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار .
- أن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة , وكذلك على قرارها بالخص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة. وغيرها من الدول المضيفة , وتشمل هذه العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي :

✓ العوامل المرتبطة بالسوق:مثل حجم السوق ومدى اتساعها و نموها في الدول المضيفة.

✓ العوامل التسويقية : مثل درجة المنافسة , مدى توافر منافذ التوزيع و وكالات الإعلان .

✓ العوامل المرتبطة بالتكاليف : مثل القرب من المواد الخام , مدى توافر الأيدي العاملة , انخفاض تكلفة العمالة , مدى انخفاض تكاليف النقل و المواد الخام و السلع الوسيطة و التسهيلات الإنتاجية.

✓ ضوابط التجارة الخارجية : مثل التعريف الجمركية , نظام الحصص, القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد.

✓ العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى قبول الاستثمار الأجنبي, الاستقرار السياسي, مدى استقرار سعر الصرف, نظام الضرائب, توفر البنية الأساسية, القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار

✓ الحوافز و الامتيازات و التسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب

✓ عوامل أخرى: مثل الأرباح المتوقعة, المبيعات المتوقعة, الموقع الجغرافي, مدى توافر الموارد الطبيعية, القيود المفروضة على تحويل الأرباح و رؤوس الأموال للخارج.

ثانيا: نظرية الحماية:

يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول السنية من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص أو الإنتاج أو أي شكل آخر و ذلك لأطول فترة ممكنة و من ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات شد حدة الرقابة و الاجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة و إجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.

فالشركات متعددة الجنسيات-طبقاً للنظرية الحماية-تستأجر تعظيم فوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحوث و التطوير و الابتكار و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة خاصة بها و يجب على تلك الشركات -لكي تحافظ على أنشطتها الخاصة- القيام بتلك الأنشطة في المركز أو الفروع التابعة للشركة بالدول المضيفة بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة فالأفضل لتلك الشركات الاحتفاظ بأحد الأصول التي

تحقق لها التميز المطلق بدلا من بيعه للشركات الأخرى بالدول المضيفة و من ثم بلوغ الأهداف التي ترغبها من التوسع في أنشطتها و تحقيق عائد مرضي.

و يلاحظ أن ممارسة الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن، قد تكون أكثر فاعلية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات مثل التعديلات التي وردت على اتفاقية الجات و التي تمت بعد جولة الأوروغواي (1986م-1993م) و الخاصة باتفاقية حقوق الملكية الفكرية التي تهدف إلى حماية برامج الكمبيوتر و حماية العلامة التجارية و المعارف التقنية و الأسرار التجارية و براءات الاختراع و تنص على تعديل القوانين بالدول المتقدمة خلال عام و النامية خلال خمسة أعوام و الأقل نمو خلال إحدى عشر عاما.

كما يوجد ضوابط لحماية براءات الاختراع تختلف أنواعها على مستوى العالم تضمنها موثيق متفق عليها و يقوم بتنفيذها منظمات دولية مستقلة كذلك فان التركيز على دوافع الشركات متعددة الجنسيات في أن تتخذ القرارات داخليا Intra - Firm تعطي أهمية اقل مما يجب للإجراءات و الضوابط و السياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة و التي تشجع الاستثمارات الأجنبية و الممارسات الفعلية الحالية و المتوقعة لتلك الشركات و لكننا يمكن أن نحدد بعض الدوافع التي قد تعمل كلها معا أو بعضها وراء اتخاذ قرار بالاستثمار من قبل الشركة متعددة الجنسيات و هذه الدوافع هي:

- عوامل خاصة بالتسويق و تجنب الأخطار التجارية.
- عوامل خاصة بالتكلفة و أخرى بحماية اختراعات الشركات متعددة الجنسيات.
- عوامل خاصة برغبة تلك الشركات في التغلب على الإجراءات و القيود المرتبطة بالتجارة الدولية.
- عوامل خاصة بعدم كمال السوق في الدول النامية.
- عوامل خاصة باستغلال تلك الشركات لإمكاناتها التكنولوجية و المالية و الإدارية.
- عوامل خاصة بنورة حياة السلعة.
- عوامل خاصة بالخصائص المميزة للدولة المضيفة من موارد طبيعية و غيرها.
- عوامل خاصة بالبيئة المحلية بالدولة الأم.

بخلق الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية مزيداً من مزايا الملكية، لقد نجح "ديننج" في نمج ثلاثة مدا خيل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير للاستثمار الأجنبي لمباشر و ذلك من أهم ما ميز هذه النظرية.

المطلب الثالث : نظرية الموقع المعدلة:

- و هذه النظرية تستند إلى حد كبير على النظرية السابقة- نظرية الموقع -أي أنها تتماثل معها ولكنها تحوي تعديلا عليها و إضافة عوامل أخرى إضافة إلى ما سبق و التي منها:

✓ العوامل الشرطية:

- خصائص المنتج و أي السلعة.
- الخصائص المميزة للدولة المضيفة.
- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.

✓ العوامل الدافعة:

- الخصائص المميزة للشركة.
- مركز الشركة التنافسي.

✓ العوامل الحاكمة:

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة.
- الخصائص المميزة للدولة المصدرة.
- العوامل الدولية.

خلاصة الفصل الأول :

- من التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي هو إدخال مبلغ من المال سواء بالاقتراض أو التنازل في الخلل لأجل استثماره في المستقبل، في تجديد أو شراء الآلات، الإنتاج سلعة أو تطوير أخرى، أو الاستثمار في البورصة و الأوراق النقدية و الأسهم و السندات أو التقديم الخدمات .

- وينقسم الاستثمار إلى عدة أنواع حسب آراء الكتاب و المستثمرين، فعلى سبيل المثال يوجد على أساس الموقع الجغرافي الاستثمار المحلي و الدولي أو مثلاً على أساس المدة هناك طويل الأجل و المتوسط أو قصير الأجل، و حسب نوعية الاستثمار هناك المباشر وغير المباشر .

أما بخصوص النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر فهي في نظرنا مكتملة لبعضها البعض، وان كل نظرية قد تناولت جزءاً أو أجزاء من جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر أو كانت تجميعاً لمعلومات من فروع علوم الاقتصاد .

و ما يهمنا هو الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص الذي سوف نتعمق في تناوله في الفصل الموالي .

الفصل الثاني

التاسع

تمهيد:

- إن المتتبع لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تجد أنها لم تعد مقيدة فقط من الناحية الجغرافية فهي تتم مع توفر الفرصة الجاذبة و المناخ المشجع , خاصة فيما يتعلق بالإستقرار السياسي , وعليه حدثت زيادة ضخمة في تدفق الإستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة خلال العشرين سنة الأخيرة , إذ تضاعفت مما كانت عليه من قبل دون أن ننسى الآثار المترتبة عن الأزمات المالية العالمية .

- لكنه عند المقارنة بين تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشر للدول النامية مقارنة بالعالم نجد أنها لم ترتفع إلا قليلا فحسب , أما الملاحظة الأكثر أهمية تتجلى في تباين توزيع تلك الإستثمارات بين مجموعات الدول النامية و كذا الدول العربية في المناطق المختلفة , إذ أن معظمها إستقطبت من دول شرق و جنوب شرق آسيا .

وفي هذا الصدد نتساءل عن تطور حجم الإستثمارات الأجنبية المباشر عالميا و بالتالي ما مدى نسيب الدول النامية وكذا الدول العربية ؟ وما أهميته و معوقاته في هذه الدول ؟ و ما هي أهم الدروس المستفادة منه ؟ و نجيب عن هذه الأسئلة من خلال الفصل الثاني .

المبحث الأول : مراحل تطور الإستثمار الأجنبي المباشر عالميا .

- مر الإستثمار الأجنبي المباشر بعدة مراحل تاريخية مختلفة و متفاوتة في ظروفها السياسية و الإقتصادية , مما أثر في حجمه وطبيعته و هيكله , و يمكن إيجاز تلك المراحل فيمالي :

- المطب الأول : - الفترات الأولى للإستثمار الأجنبي المباشر :

1-1- المرحلة الأولى : بدايات الإستثمار الأجنبي المباشر (1800 م - 1914 م) :

- تميزت هذه المرحلة بتوفر الظروف إقتصادية و سياسية مناسبة بشكل كبير جدا لتدفق الإستثمارات المباشرة فتميزت بالإزدهار , و هو راجع للأسباب المولية :

- توافر الفرص الإستثمارية في المستعمرات .

- إنخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات .

- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب .

- حرية حركة رأس المال و التجارة .

- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لإستثماراتها الأجنبية .

- فتوجهت الدول الإستعمارية لتوسيع أسواقها و أغلب هذه الإستثمارات كانت تقوم بها

شركات إستعمارية ينصب كامل إهتمامها على إستغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها

, و ذلك توجه ثلثي رأس المال الأجنبي لتمويل الإستثمارات في السكك الحديدية و مرافق

البنية التحتية بحيث كان إستثمارا خاصا في زمن يتميز بعدم تدخل الدولة في الحياة

الإقتصادية و هناك عدة خصائص منها قيام القطاع الخاص بالإستثمار و نشأة الإستثمار

الأجنبي في أوروبا بالإضافة إلى ازدهار بريطانيا فيما يتعلق بتصدير رؤوس الأموال إلى

الخارج , وقد قامت أغلب الدول الأوروبية الغربية بتشجيع إستثماراتها الأجنبية , فبريطانيا

زادت من إستثماراتها الأجنبية من 7.7 مليار فرنك ذهبي , كما دعت بلدان أخرى سياستها

التوسعية في التجارة و الإستثمار الأجنبي بعد عام 1870 م مثل : بلجيكا , هولندا, واخيرا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مصانع في كندا وأمريكا اللاتينية (المكسيك) (4).

1-2 - المرحلة الثانية : تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر (1914 - 1944) :

- تميزت هذه الفترة بالتراجع الواضح و الملفت للنظر و كانت الأسباب وراء ذلك :
- الحروب و عدم الإستقرار السياسي و الإقتصادي .
- إتهيار قاعدة الذهب و ما صاحب ذلك من زيادة إنكماش حجم الإقراض الخاص .
- تصفية الإستثمارات المملوكة المتضررة من الحرب و من الركود التجارة وكذا الحرب التجارية .
- بحيث كان الإستثمار الإجنبي مرتكزا على الإستثمارات النفطية و تزايد توجهها نحو بناء السكك الحديدية لهذا الفرض , وشهدت الفترة تنامي و تصاعد قوة الولايات المتحدة الأمريكية و تراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الإستثمار الأجنبي المباشر .

- المطلب الثاني : الاتجاهات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر .

1-2 - المرحلة الثالثة : إنتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر (1945 - 1989) فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و حتى نهاية الثمانيات :

- تميزت هذه الفترة بالتوسع الكبير خاصة بعد منتصف الخمسينيات مع ازدهار و نمو التجارة العالمية حيث سعت الشركات متعددة الجنسيات للحصول على إمتدادات جديدة من المواد الخام و النفط من البلدان النامية فضلا عن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات التحويلية .

و نشير أن قابلية التحويل بين العملات الوطنية في ظل إتفاقية برتلين وودز كان إجراء عمليا لتسهيل المدفوعات الناتجة عن العملات في ميزان المدفوعات , و ليس لغرض تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية , و ظلت القيود على تحركات رؤوس الأموال العالمية قوية عمليا في بعض الدول الصناعية حتى الثمانيات , إضافة إلى الحواجز المفروضة من الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال على الإستثمار الأجنبي الذي اعتبرته إنتقاما من سيادتها السياسية

(4) - عادل مهدي , التمويل الدولي , العربي للنشر و التوزيع , القاهرة 1992 م , ص 44.

الإقتصادية ، من ثم إتجهت إلى وضع القيود على هذه الإستثمارات و فضلت عليها لقروض البنكية لأنها تعتبرها أقل تكلفة من الإستثمار المباشر حيث يزول عبئها الخارجي ، في حين تستمر خدمة الإستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بأعبائها و تحويل أرباحه ، و لعبت الإستثمارات الخاصة دورا ضعيفا في الإقتصاد الدولي خلال فترة الخمسينيات مقارنة بالفترات الماضية ولكن هذه الإستثمارات الأجنبية بدأت تستعيد دورها و أهميتها في أواخر الستينات و أصبحت تسيطر على الاستثمارات الأجنبية في الثمانيات (1).

– وسبب تراكم العوائد النفطية في فترة السبعينات لدى الدول المصدرة للنفط و أخذت هذه العوائد طريقها للإبداع في البنوك الأجنبية ، مما دفع بهذه البنوك إلى توسيع قروضها للدول و الهيئات الخارجية مما جعل القروض البنكية تحتل لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

2-2- المرحلة الرابعة : الإستثمار الأجنبي في الفترة الممتدة من 1970 م الى 2008 م :

– لقد حدث تحول كبير في مصادر التمويل للدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، على حين إكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات و حل محل المعونة الرسمية و محل الإقتراض من مؤسسات التمويل الدولية كما حلت التدفقات الخاصة في صورة إستثمار أجنبي مباشر وكذلك في صورة تدفقات الأسهم و السندات محل القروض البنكية التجارية بسب مشاكل عدم سداد القروض .

وقد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص ، بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق (2).

لقد زاد الإستثمار الأجنبي المباشر من 24.3 مليار دولار عام 1990 م إلى 185.5 مليار دولار عام 1999 م أي بمعدل نمو قدره 66.3% ومثل ما نسبة 70.1% من إجمالي التدفقات الرأسمالية للدول النامية عام 1999 م ، أما نسبة الإستثمار الأجنبي إلى إجمالي التدفقات

(1) -د. أميرة حسب الله محمد ، حوافز الإستثمار الخاص المباشر و الغير مباشر في مصر " دراسة مقارنة " أطروحة دكتوراه في الإقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2002 ، ص 7.

(2) -د. أميرة حسب الله محمد ، مرجع سابق ، ص 8.

الخاصة فقد بلغت 57.5% عام 1991 م و إنخفضت في عامي 1992م - 1993م حيث بلغت 39.9% عام 1993م وذلك نتيجة الركود النسبي الذي عانت منه الإقتصاديات المتقدمة المصدرة لهذه الإستثمارات , إلا أنها عاودت الإرتفاع مرة أخرى وبلغت 84.6% عام 1999م ممثلة بذلك المصدر الأكبر للتمويل في الدول النامية , هذا وقد تراجعت هذه النسبة الى 69.2% في عام 2000م . إن هذا التزايد في الإستثمار الأجنبي المباشر يرجع الى عدة عوامل منها:

قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح و التحرر الاقتصادي وتمنت معظم هذه البرامج في هذه الدول تحرير التجارة و الإستثمارات و زيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي .

المطلب الثالث : الأزمة المالية العالمية 2008م و أثرها على تدفق الإستثمار الأجنبيالمباشر

I - تعريف الأزمة المالية :

* الأزمة المالية بالتعريف هي الإنخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول .
و الأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية , مثل الآلات و المعدات أو
الأبنية و أما أصول مالية , وهي حقوق ملكية لرأس المال المادي , وهذه تسمى مشتقات
مالية , زمنها العقود المستقبلية (للنفط أو للعملة الأجنبية مثلا)⁽¹⁾
- فإذا إنهارت قيمة أصول ما فجأة , فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات
التي تملكها* .

(1) د. محمود عبد الحفيظ المغيزون , آليات الحد من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الليبي , كلية الإقتصاد الليبي و العلوم السياسية , جامعة الفتح , طرابلس : 2009 / 120 - ص2.

لمضاربة بالطبع هي عملية بيع و شراء الأصول بأنواعها لذاتها , للاستفادة من تقلبات سعرها , وليس لاستخدامها في الأغراض التي وجدت من أجلها أو للاستفادة من عوائدها .
مثلا بيع وشراء المنزل بدون استخدامه أو بيع وشراء العملة الأجنبية ليس بغرض التجارة أو الاستثمار .

- ما أسباب الأزمة المالية الحالية :

الأزمة المالية الحالية حدثت نتيجة أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في عام 2007 م بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن و عقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للمصاريف .

وادي ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي , ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا و اسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات المصارف و المؤسسات المالية العالمية باعتباره نتيجة محتومة لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الامريكية , ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخّت في الأسواق المالية العالمية في وضع حد لازمة الرهون العقارية.

3- ابرز ضحايا الأزمة :

3 . 1 - بيعت مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات - اكبر الصناديق الامريكية العاملة في مجال الادخار و الاقتراض - لمجموعة جي بي مورغان المصرفية العملاقة بـ 1.9 مليار دولار .

3 . 2 - مصرف الاستثمار الأمريكي (ليان برذارز) أعلن عن إفلاسه بعد فشل المؤولين الأمريكيين في وزارة الخزانة و الاحتياطي الاتحادي الأمريكي في إنفاذه .

3 . 3 - شراء " مصرف أمريكا " مصرف ميريل لينش " احد المصارف الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة خشية تعرضه للإفلاس .

- 3 . 4 - قامت الحكومة الامريكية بتامين الجزء الأكبر من نشاط شركة " أي أي جي " عملاقة و اكبر شركة تامين في العالم .
وذلك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ 85 مليار دولار .
- 3 . 5 - انخفاض حاد في الأسواق المالية العالمية .
- 3 . 6 - الحكومة البريطانية اضطرت للتدخل لإنقاذ مصرف " اتش بي او اس " عن طريق قيام مصرف لويدز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني .
- 3 . 7 - عشرات الآلاف من موظفي المصارف و المؤسسات المالية في أمريكا و بريطانيا فقدون وظائفهم .
- 3 . 8 - انهيار سعر المجموعة المصرفية و التامين البلجيكين الهولندية (فورتيس) في لبورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .
- 3 . 9 - مصرف واكوفيا - رابع اكبر مصرف في الولايات المتحدة - بيع لمؤسسة سيتي غروب المصرفية الامريكية ضمن مجموعة من الاندماجات في السوق الامريكية لمواجهة الأزمة المالية .
- وفي ضوء ذلك قال الرئيس السابق للاحتياطي الفدرالي الأمريكي الآن غرينسبان ، " الأزمة هي الأخطر منذ قرن ، ولم تنته بعد و ستستغرق مزيدا من الوقت ، وأتوقع انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسوة الاستثنائية لهذه الأزمة "
- وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون : " الأزمة المالية تهدد معيشة مليارات الأشخاص عبر العالم خصوصا الأكثر فقرا " وقال رئيس البنك الدولي روبرت زوليك " الأزمة ستؤثر سلبا على الدول النامية التي تواجه بالفعل ضغوطا على ميزانيات المدفوعات ، لأن الأسعار المرتفعة - تؤدي إلى تضخم فوائدها ذات المصدر و كالات أبناء عاصمة مختلفة ' .

هكذا يتضح من كل التداعيات السابقة ومدى تأثيرها أن ما يحصل حاليا في الأسواق المالية التطورات الطارئة هو كتابة للتاريخ الاقتصادي من جديد , وسقوط نظريات اقتصادية صعود مرحلة جديدة تسمى اقتصاد مرحلة ما بعد الأزمة المالية . فمثلا المقولة الشهيرة "أدم سنيت " مؤسس الفكر الرأسمالي الليبرالي الذي تقول دعه يعمل دعه يمر تحتاج إلى صويب , و الأجدى القول دعه يعمل دعه يمر ولكن بدون أن أنماط التفكير التي كنا نستعملها لا تصلح لتفكير في المستقبل لاختلاف التحديات و التداعيات . خاصة إذا أدركنا أن جذور الأزمة المالية العالمية الراهنة ترجع أساسا إلى التوسع المتسارع و المنفلت أحيانا لذي خلال السنوات القليلة الماضية وبخاصة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة , وساهم في ذلك التوسع جملة من العوامل أهمها:

- قصور أو غياب ضوابط التي تحكم بعض المعاملات المالية في العديد من الأسواق لاسيما المرتبطة منها بمعاملات كل من مصارف الاستثمار وصناديق الاستثمار و التحوط ومؤسسات الرهن العقاري و شركات التامين , و ما ترتب على ذلك من تنوع مذهب في الأدوات المالية المتداولة وتوسيع كبير في الاقتراض وبما يفوق الحدود المناسبة للرفع المالي للمؤسسات المشار إليها من جهة أخرى . " وقد كلفت الأزمة المالية الدول العربية 205 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2008 " . وساهم في الخسارة المذكورة من انخفاض أسعار النفط و أزمة الأسواق المالية .

وكان أكبر عامل للخسارة هو انخفاض قيمة الاستثمارات العربية في الخارج بقيمة 40% حسب ما ذكرته وكالة فرانس برس للأنباء قبيل انعقاد القمة العربية الاقتصادية . وقد ظهرت الأزمة الحقائق التالية :

- 1 - غياب الرقابة على المصارف .
- 2 - كشف الأزمة الأمريكية هشاشة النظام الاقتصادي العالمي.
- 3- الواقع المالي لأمريكا و الدول الأوروبية لن يبقى بعدا لازمة كما كان قبلها .
- 4 - أكدت الأزمة أن القطاع المالي المصرفي يعتبر من أخطر القطاعات لان أزمته يمكن أن تجر غالى أزمات في القطاعات الأخرى .

5 - التوسع و الإفراط في السحب على المكشوف وعند ما يعجز عن سداد ما عليه من ديونين ، يزيد له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله هذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي البطاقات و قادت إلى خلل في ميزانية البيت كانت حد أسباب الأزمة (شحاتة ، 19 / 10 / 2008م) .

6 - غياب الضوابط الأخلاقية و الدينية عن أوجه النشاط الاقتصادي و تشجيع التشريعات الاقتصادية لكل أنواع الجشع و التعامل الربوي و شيوع الفساد و التدليس و الاستغلال و لأغراء و الغرر و الجهالة و الغش و المعاملات الوهمية كالمشتقات مثل التي هي مقامرات و مراهزات و ملاهي و الأمر أنها قائمة على ائتمانات المصارف في شكل قروض ، وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء .

7 - حجم الديون الحكومية الأمريكية 11 تريليون وهي تعادل 65% من الناتج المحلي الإجمالي حسب المصادر الأمريكية ، وقدره خبراء آخرون بواقع 380 ألف دولار في الدقيقة الواحدة .

8 - بلغت الديون الفردية 9.2 مليار تريليون شكلت الديون العقارية منها نحو 606 تريليون دولار ، كما بلغت ديون الشركات قرابة 18.4 تريليون دولار . وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي ، كما بلغت البطالة 5% و التضخم 4% .

4 - الدروس المالية المستفادة :

4 . 1 - الوصول للربح قد يكون محفوفا بالمخاطر . أن نقل الأموال إلى صناديق سندات بدسوى إن الربح منها أعلى من صناديق الأوراق السالية أو شهادات الإيداع ، ينطوي على خطر محقق ، بغض النظر عن ما يبدو انه يتميز بالأمان .

4 . 2 - اختيار صناديق الأسواق المالية بحذر :

حيث يجب الصناديق التي تتميز بالجودة و النضوج و التنوع و المعايير .

و بالتالي ضرورة الاستثمار في صندوق كبير ضمن شركة صناديق قائمة على أسس قوية و جيدة . فكلما كانت قادرة على إنقاذ الصندوق إذا ما طرأ طارئ لمنع تغلغل الهلع إلى قلوب

مستثمرين، وكذلك لإنقاذ سمعة المؤسسة . كما أن الأسهم العادية و ذات القيمة العالمية تبقى عنصر الأساسي للتنوع. و بالنسبة للتراجعات التي وقعت عام 2008 م فإن ذلك تذكير آخر أن لا تضع دائما جميع البيض في سلة واحدة ز إذ أن البعض كان ميالا لذلك عندما تسابقت الأسواق الأجنبية مع الأمريكية في السنوات الأخيرة .

4. 3 - ما يعلنوا عاو كبير سيهبط في نهاية المطاف:

إن أهم في جزء في الاستثمار الجيد على المدى الطويل هو تعلم كيف تحبس نفسك عن لعواطف التي تسببها المكاسب أو الخسائر قصير الأجل , وكذلك كيف تبقى عينك على الصورة الأكبر .

4.4 - تتسم مختلف المؤسسات المالية المستفيدة من التدهور الحالي بعدد من الخصائص جعل أبرزها توفر السيولة , و تنوع الأنشطة المصرفية و اعتماد ممارسة سليمة مثل مصرف " باركيز " البريطاني الذي اشترى " ليمان برادرز " رابع اكبر مؤسسة مالية في الولايات المتحدة بعد لإفلاس الأخيرة و بنك أوف أمريكا بشراء عملاق الاستثمارات الأمريكية " ميرل لينش " بمبلغ 50 مليار دولار .

المبحث الثاني : نصيب الدول النامية من الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول : حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول النامية⁽¹⁾.

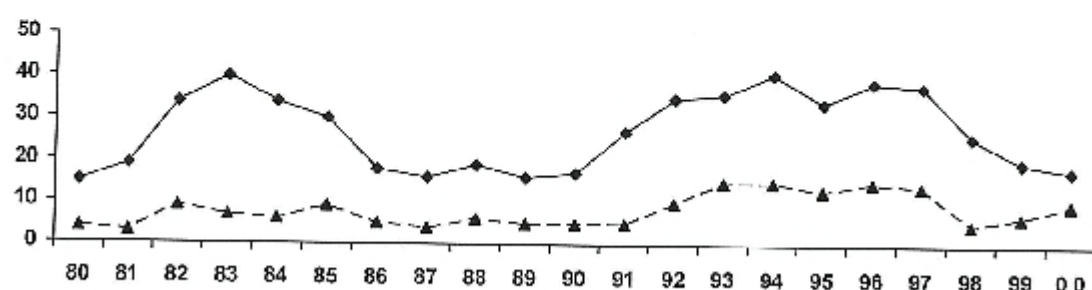
- في مرحلة الثمانيات بلغ نصيب الدول النامية الإجمالي الإستثمار العالمي 20% , وفي الفترة الممتدة ما بين 1991م - 199م بلغ نصيبها 33% , أي بزيادة تقارب 13 % , في حين بلغ نصيب الدول المتقدمة 64 % في نفس الفترة . وفي هذا الشأن فقد زاد نصيب الدول النامية من 12.6 مليار دولار في الثمانيات إلى 51.8 مليار دولار في النصف الأول من التسعينات , و إلى 70 مليار دولار عام 1994م وفي نفس السنة هناك 11 دولة نامية حصلت على أكثر من 76 % من إجمالي الأستثمار العالمي .

(1)-رضا عبد السلام , مرجع سبق ذكره , ص 107.

- وفي الفترات 1975م -1980م ، 1991م - 1996م إرتفع نصيب دول جنوب و شرق جنوب آسيا بما فيها الصين و الهند ، من الاستثمار الموجه للدول النامية من 26 % إلى 62 % ، أما في سنة 1995م إستضافت دول نامية من شرق آسيا و أمريكا اللاتينية 80 % من الإستثمار الموجه للدول النامية .

ومن هنا نستنتج أن أغلبية الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتأرجح بين كل من شرق آسيا و أمريكا اللاتينية . فبعد فتح أسواق دول أوروبا الشرقية و وكذا إنهيار الإتحاد السوفياتي صبحت سوق واعدة للاستثمار الأجنبي المباشر ، خاصة من دول أوروبا الغربية ، فوفقا لتقارير الاستثمار في العام (1995م - 2001م) فإن نصيب تلك الدول يتضاعف كل عام ، حيث بلغ 72 مليار دولار عام 2001م ، بسبب السياسات التحريرية ، وتوافر العمالة الماهرة و الرخيصة ، و التقارب الجغرافي في دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OCDE) .

كما إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية إلى 205 مليار دولار عام 2001م إلا أن الجزء الأهم من هذا الانخفاض إقتصر على عدد قليل نسبيا من البلدان المضيفة ، و بصفة خاصة شهدت انخفاضا في تدفقات الصين . أما نصيب الدول النامية من الإستثمارات الأجنبية الداخلة في أواخر التسعينات ، فقد انخفضت من 173 مليار دولار عام 1998م إلى 166 مليار دولار عام 1999م ، و السبب الرئيسي وراء تلك الظاهرة يرجع إلى الأزمات المالية الأخيرة التي بدأت في آسيا عام 1997م ، ثم في البرازيل 1999م و الأرجنتين 2000م ثم الأزمة العالمية لعام 2008م .



الشكل (02) : شكل يوضح تطور نصيب الدول النامية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل و الخارج على مستوى العالم للفترة (1980م - 2000م)

----- التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل .

..... التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج .

Source : (UNCTAD), world investment report 2001

مطلب الثاني: فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية:

في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر ، حالة من النمو الكبير . فان شكل تدفق رؤوس الأموال الأخرى بدأ تتلاشى . فالمساعدات الدولية كانت تمثل مصدرا دائما للتمويل الخارجي للدول النامية في الستينات. أما الآن فهي في تناقص مستمر وتمثل أقل من 1/4 رأس المال الدولي . أما القروض المالية التجارية و التي كانت المصدر الرئيسي، لتدفق المال خلال السبعينات تأكلت خاصة بعد أزمة المديونية العالمية خلال ثمانينات و لاسيما في أمريكا اللاتينية.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر في البورصات العالمية ، و الذي شهد ثروة خلال ثمانينات وحتى منتصف التسعينات في بورصات الدول النامية . لا يزال يشكل أهمية و لكنه مصدر غير مستقر، ويتضمن قدرا من الخطورة كما حدث بالمكسيك و دول شرق آسيا خلال عامي 1997م - 1998م⁽¹⁾ فحتى بعد الأزمة المالية التي شهدتها دول شرق آسيا، فان مصدر التمويل الخارجي الوحيد المرحب به هو الاستثمار الجانبي المباشر⁽²⁾.

وقد تدفع مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر ، العديد من الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الجانبي على الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال . وهذا ما ظل قائما لعدة سنوات كما هو موضح في الشكل التالي:

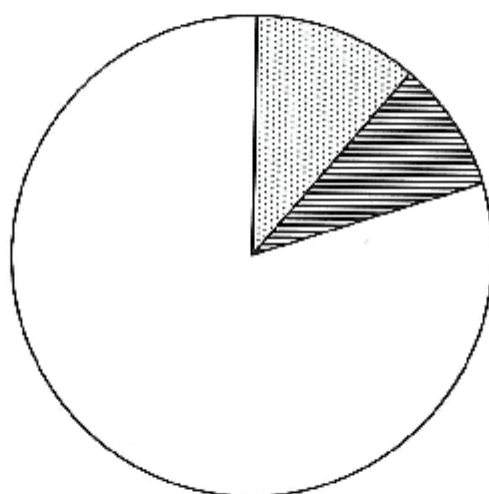
(1) -رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

(2) -نفس المرجعص 102.

الشكل يوضح : تركيب تدفقات رؤوس الأموال للدول النامية
(استثمار أجنبي مباشر - الاستثمار بالمحفظة - قروض) .

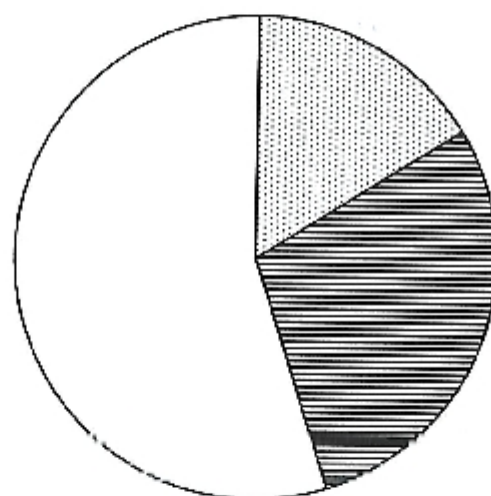
1981-1978

فروض 80% □ استثمار بالمحفظة 9% ▨ استثمار أجنبي مباشر 11% ▩



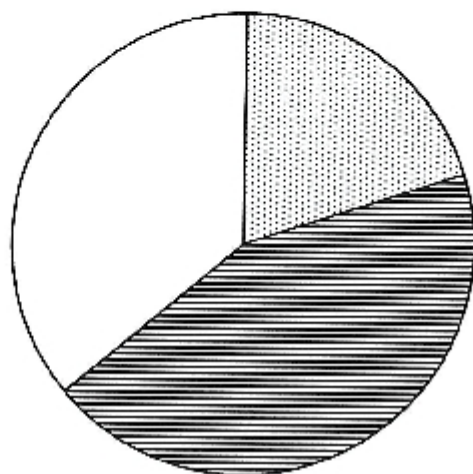
1989-1982

فروض 55% □ الاستثمار بالمحفظة 29% ▨ استثمار أجنبي مباشر 16% ▩



1995-1990

فروض 36 % □ الاستثمار بالمحفظة 44 % ▨ استثمار أجنبي مباشر 20 % ▣



المصدر: صندوق النقد الدولي - مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2001، المجلد 38، العدد (2)، ص: 06.

وما يمكن استنتاجه من الشكل رقم (03)، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية هو في تطور ملحوظ. إذ انتقل من 11% من مجموع أنواع الاستثمارات سنة 1978/1981 إلى نسبة 20% سنوات 1990/1995. عكس القروض التي انخفضت من 80% إلى 36% في نفس السنوات المذكورة. وهذا يدل على أن الدولة النامية أنها تحبذ الاستثمار الأجنبي المباشر على أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأخرى. هذا نظرا للمكاسب التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية وهي تتمثل فيما يلي:

- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج⁽¹⁾ كما انه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري.
- يسهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على زيادة إيرادات ضرائب البلاد المضيفة⁽²⁾.

(1) - صندوق النقد الدولي - مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2001.....، مرجع سابق، ص: 07.

(2) - نفس المرجع، ص: 07.

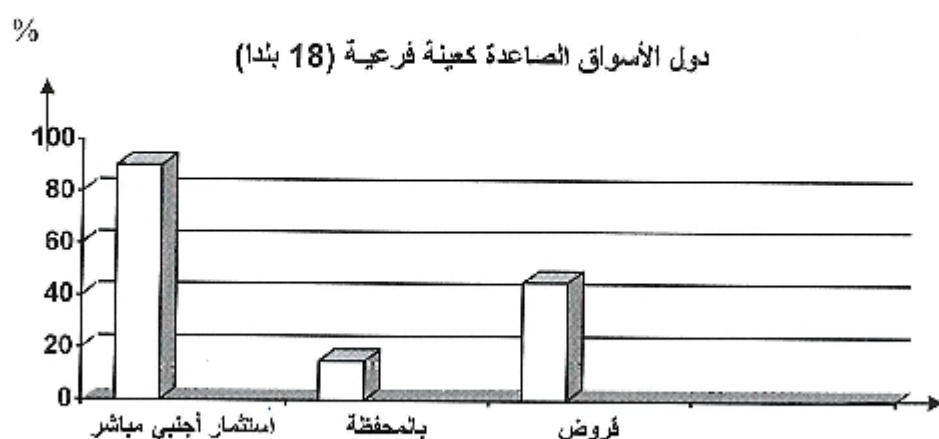
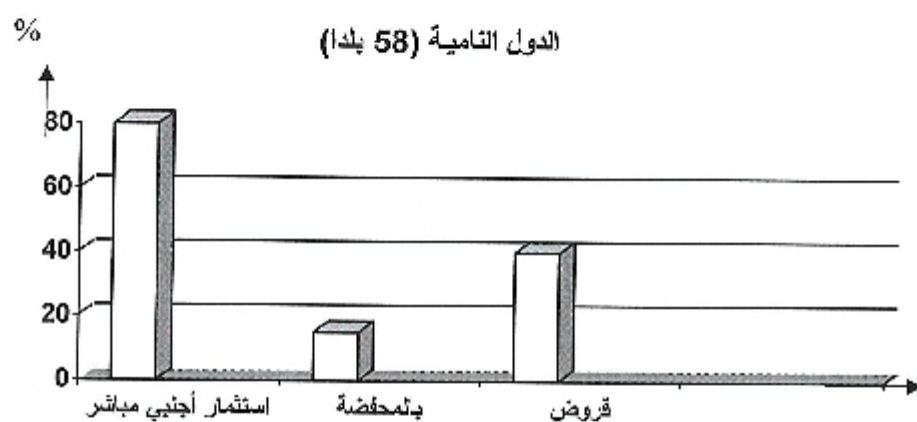
- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر، النقص الحاد في الادخار الوطني، الذي تعاني منه الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية. في حين يساهم⁽¹⁾ في تنمية قطاع التصدير، كمساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر، في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، مثال الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل مكروسوفت وموتورولا.
- ولإبراز العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر، بالاستثمار المحلي في الدول النامية. قدمت دراسة شاملة قام بها (بوزورث وكولينز) سنة 1999م، تبين تأثير تدفقات رؤوس الأموال على الاستثمار المحلي في 58 دولة نامية خلال الفترة (1978م - 1995م). وتغطي العينة كل أمريكا اللاتينية وآسيا تقريبا، إضافة إلى العديد من الدول في إفريقيا⁽²⁾. وهذان الباحثان يفرق بين ثلاثة أنواع من التدفقات (الاستثمار الأجنبي المباشر - استثمار محافظ الأوراق المالية - القروض). وأخذا عينة مكونة من 58 دولة نامية، و 18 دولة فرعية تمثل الأسواق الناشئة. كما هو موضح في الشكل التالي:

(1) - رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص: 103.

(2) - صندوق النقد الدولي - مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2001، مرجع سابق، ص: 07.

الشكل يوضح: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار بالمحفظه، والقروض على

الاستثمار المحلي- خلال الفترة (1978-1995).



المصدر: صندوق النقد الدولي - مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2001، المجلد 38، العدد (02)، ص: 07.

ويتبين من الشكل أعلاه أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير على الاستثمار المحلي أقوى من تأثير القروض والاستثمار بالمحفظه. إذ أن ارتفاع كل عمود يشير إلى الأثر التقديري لتدفق رأس المال المبين على الاستثمار المحلي. مثلاً في الشكل ناحية اليسار الذي يمثل الدول النامية، يؤدي كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 80% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الأخير نشير إلى أن الدول النامية، يجب أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب الخاصة

الاستثمار الأجنبي المباشر، الى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 80% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. كما وجد أن الاستثمار يزيد في النمو الاقتصادي عندما يكون مستوى التعليم في البلد المضيف مرتفعاً.

وفي الأخير نشير إلى أن الدول النامية، يجب أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير دروس من المكاسب الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، في إجمالي تدفقات رأس المال، بدل على ضعف الدول المضيفة، أي ضعف مؤسسات الدولة. وبالتالي يجب الأخذ بشيء من الحذر للأثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية. ومن ثم ينبغي تحسين مناخ الاستثمار لكافة أنواع رأس المال المحلي والأجنبي على حد سواء بالنسبة لهذه الدول.

المطلب الثالث: معوقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية:

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بتصنيف العناصر المعوقة للاستثمار. طبقاً للبحث الذي قامت به، على عينة من المستثمرين في الدول العربية. إلى خمس مجموعات، من حيث ترتيب أهميتها على اتخاذ القرار الاستثماري. ويمكن تعميم هذه المعوقات على جميع الدول النامية، باعتبار الدول العربية جزءاً لا يتجزأ من الدول النامية، وذلك على النحو التالي⁽¹⁾:

المجموعة الأولى:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي
- البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص.
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار.
- عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية.
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج.
- عدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

(1) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1993.

مجموعة الثانية:

- عدم توافر مناخ استثماري ملائم.
- عدم توافر النقد الأجنبي.
- صعوبة التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار.
- صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول.
- عدم توفر الأيدي العاملة المدربة.
- عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمر.
- صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
- عدم توفر شريك محلي من القطر المضيف.

المجموعة الثالثة:

- عدم توفر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج.
- عدم توافر الاستقرار الأمني.
- ازدياد اجية الضرائب، وارتفاع معدلات الضرائب.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- نسلط السلطة الحكومية.
- عدم توفر خرائط استثمارية.

المجموعة الرابعة:

- غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف.
- محدودية السوق المحلية، وعدم توافر فرص استثمارية.
- احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية.
- عدم توافر أنظمة مصرفية متطورة.
- تفشي الرشاوى والعمولات.
- غياب التكامل الاقتصادي العربي.
- القيود المفروضة على رأس المال.

مجموعة الخامسة:

- عدم توافر بنوك للمعلومات.
 - عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار.
 - عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار.
 - عدم وجود سوق مالية متطورة.
 - عدم ثبات السياسة الاستثمارية.
 - ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية.
 - عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية.
 - عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.
- وفي هذا الصدد هناك وجهات نظر متعددة، مرتبطة بالمناخ الاستثماري، منها وجهة نظر المستثمر، والذي يسعى إلى توفر مناخ استثماري مناسب لاستثماراته، دون دخول في مشاكل مع الدولة المضيقة للاستثمار. وهناك وجهة نظر الدولة المضيقة حيث تقيس آثار هذا الاستثمار من حيث الفوائد والتكاليف. وهناك وجهات نظر أخرى⁽¹⁾، ترتبط بالمناخ الاستثماري، مثل وجهة نظر الدول المرتبطة بصورة من التكامل، مع الدول المضيقة، أو مع الدول المستثمرة. كما أن هناك وجهات نظر أطراف أخرى مثل وجهات نظر الدول المجاورة.

(1) - رجب إبراهيم إسماعيل، إسماعيل: دور المناخ الاستثماري في تنمية الاستثمارات في مصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة عين شمس - مصر، 1997، ص: 17-19.

المبحث الثالث: حجم و مميزات الاستثمار الاجنبي المباشر بدول شرق وجنوب شرق آسيا :

- أن نجاح دول شرق و جنوب شرق آسيا في عمليات النمو الاقتصادي خلال حقتين الماضيتين ألهب الهام الباحثين الاقتصاديين للبحث في أسباب و عوامل نمو تلك دول , حتى 1997م كانت هاته الدول على القمة فيما يخص الجاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر , ولكن اثر الأزمة المالية الحادة التي شاهدها معظم هذه الدول أثارت العديد من التساؤلات , من بينها ماهي التوقعات المستقبلية للاستثمار الاجنبي المباشر بتلك المنطقة بعد الأزمة ؟ , في هذا المبحث قمنا بتحليل أولا حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الذي استقبلته بلدان تلك المنطقة ثم للعوامل و أخيرا تطرقنا لأثر الأزمة المالية العالمية على تدفق رأس المال المنطقة و خاصة الاستثمار الاجنبي المباشر .

المطلب الأول: حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بدول شرق و جنوب شرق آسيا⁽¹⁾ :

- خلال الثلاث حقب الماضية , بلا منازع , كانت دول جنوب شرق آسيا على قمة الدول النامية المستقبلية للاستثمار الاجنبي المباشر , ففي 1996م , بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق للدول النامية 81 بليون دولار , كما نصيب دول جنوب و شرق جنوب آسيا أكثر من الثلثين في ذلك العام وفقا لتقرير الاستثمار في العالم لعام 1997م .

فحتى وقت قريب استطاعت دول شرق و جنوب شرق آسيا اقتناص أي زيادة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر وفقا للجدول الموالي فقد زاد نصيب دول منطقة الآسيان من 7% إلى 15% من تدفق رأس المال من عام 1960م , وحتى أوائل الثمانيات , وإن كان نصيبها في النصف الثاني من الثمانيات انخفض إلى 12% بسبب أزمة المديونية الدولية .

وتتقارب الدول داخل المنطقة من حيث نصيبها من الاستثمار المباشر تبعا للمراحل التي وصل إليها الإصلاح الاقتصادي و السياسي في كم دولة وإذا ما نظرنا إلى نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر في كل دولة من الناتج القومي الإجمالي لوجدنا مايلي :

(1) - د. رضا عبد السلام² مرجع سبق ذكره , ص 127 - ص 130 .

يمثل الاستثمار المباشر 5% من الناتج القومي الإجمالي في اندونيسيا ، 9% في ماليزيا ، 10% في تايلاندا ، 11% في الفلبين ، كما هو موضح في الجدول حيث نلاحظ هناك انخفاض نصيب كل من اندونيسيا وتايلاندا في 1996م عن حصتهما في العام السابق ، ولكن شهدت الصين ارتفاعا متواليا في حصتها من الاستثمار المباشر ، فالنسبة للمنطقة ككل ارتفع نصيبها بحوالي 9 بليون دولار ليصل 61 بليون في عام 1996م وذلك بسبب الزيادة في التدفق الاستثمار الى الصين بما يعادل 9 بليون دولار .

الجدول المالي يمثل :

نصيب دول شرق وجنوب شرق آسيا من الاستثمار الأجنبي (1986م - 1996 م)

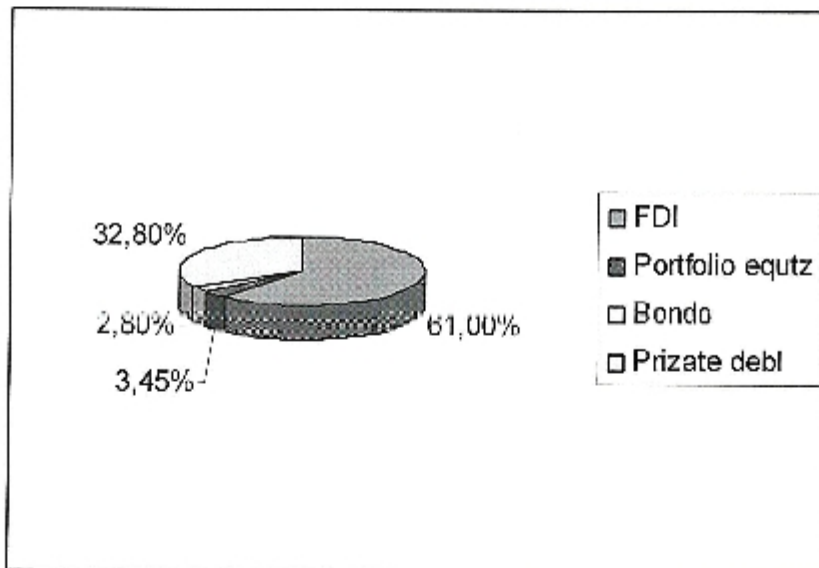
	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
كوريا	354	1.063	1.284	1.090	803	1.396	894	1.044	1.317	1.541
هونغ كونغ	206	545	359	343	303	348	364	379	485	679
تاوان	770	1.419	1.183	2.418	2.302	1.778	1.461	1.213	1.631	2.925
سنغافورة	547	688	824	833	1.224	1.425	1.678	1.966	2.833	3.423
ماليزيا	654	818	1.863	3.194	6.517	6.202	6.977	2.442	4.321	3.651
تايلاندا	579	1.949	.249	7.995	8.031	4.988	10.022	4.295	5.875	15.492
الفلبين	110	415	999	568	550	556	77	1.238	1.591	1.459
اندونيسيا	826	1.457	4.435	4.719	8.750	8.778	10.340	8.142	23.724	39.915
فيتنام	N.A	N.A	147	364	512	1.147	1.926	2.615	3.722	6.524
الصين	2.834	3.709	5.297	5.60	6.596	11.977	58.124	111.436	82.680	91.22
انديا	N.A	N.A	209	21	246	335	298	354	442	1.102
باكستان	40	38	45	14	57	17	32	659	366	1.180
استراليا	N.A	N.A	N.A	N.A	18.853	15.770	11.632	16.323	17.171	22.485
نيوزيلاندا	NA	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	3.627	9.409	5.226	4.877

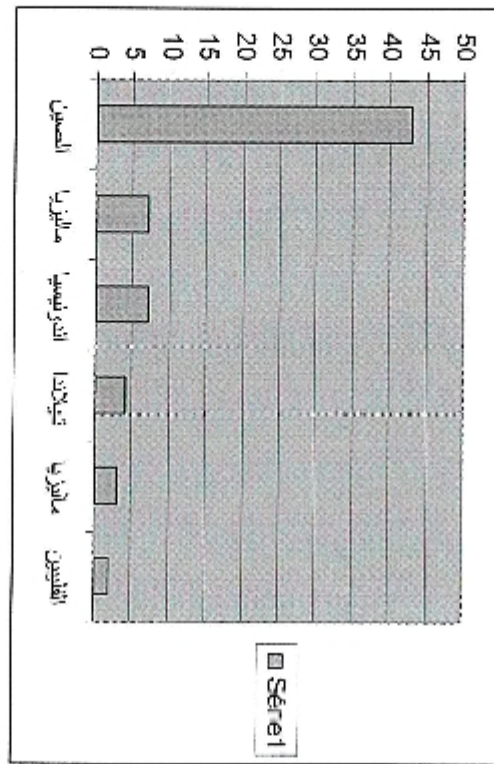
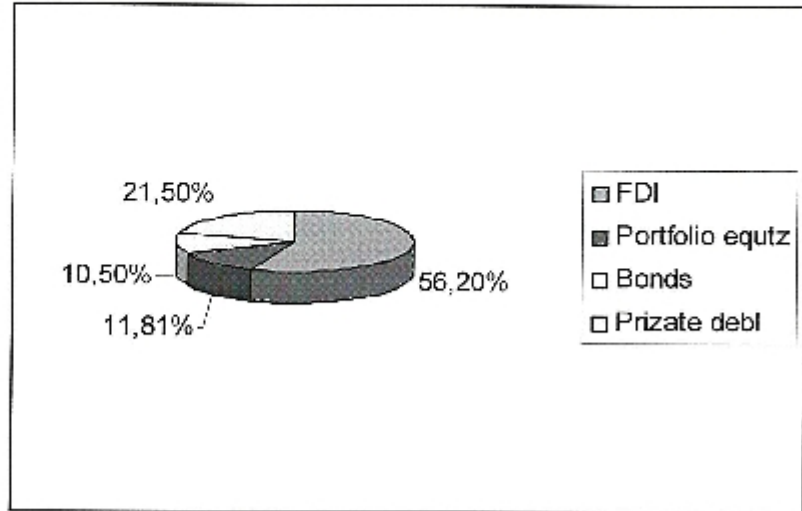
Source : JETRO From statistics of individual countries..

أما الاستثمار غير المباشر أو في الأسهم و الأسواق رأس المال الآسيوية فهو متذبذب فهو في ارتفاع و انخفاض مستمر , فعلى سبيل المثال انخفض حجم هذا النوع من الاستثمار في عام 1996م إلى 12.9 بليون بعد أن كان أكثر من 14.7 بليون عام 1995 م كما هو موضح في الشكل الموالي :

في عام 1996م استطاعت الصين اجتذاب 60% تقريبا من حجم رأس المال الأجنبي المتدفق للمنطقة , ووفقا لتقرير الاستثمار في العام 1998 م استطاعت الصين و هونغ كونغ اجتذاب ما يزيد على 45 بليون دولار في صورة استثمار أجنبي مباشر فقط .

و سبب ارتفاع نصيب بلدان تلك المنطقة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الحقب الماضية, فقد لعب هذا النوع من الاستثمار دورا في غاية الايجابية بالنسبة لدول مثل سنغافورة و ماليزيا و تاوان و كوريا و باقي الدول الآسيان , ففي دراسة حديثة نسبيا على الشركات اليابانية أجراها اكسيم بانك 1998م , تم تصنيف الصين على أنها السوق الواعدة لمزيد من الاستثمارات على كل من المدى القصير و الطويل , باقي دول آسيا حصلت على ترتيب عالي أيضا و حصلت على ثمانية من بين العشر مراكز الأولى .





و إذا ما نظرنا إلى دولة مثل سنغافورة لوجدنا أن فروع الشركات الأجنبية تستحوذ على من 40% - 50% من الإنتاج الصناعي. أما كوريا فالشركات الأجنبية تستحوذ على 61.5% بينما كان نصيب الشركات الأجنبية في هونغ كونغ 17.3% ، لا توجد نسبة خاصة في تايوان و لكنها تشابه تقريبا هونغ كونغ ، كما أن حوالي ربع الصادرات الصناعية الكورية

هو من إنتاج الشركات الأجنبية العاملة بها على الرغم من أن عمليات التصدير بكل من كوريا و تايوان تعتمد بشكل أساسي على الشركات المحلية ، إلا أن الاستثمار الأجنبي في العالم لعام 2001م ، أن الاستثمار الأجنبي المباشر من شرق آسيا ضرب رقما قياسيا عام 2000م فعلى الرغم من اختلاط المؤشرات ، إلا أن توقعات الاستثمار لا تزال متفائلة استنادا إلى جودة محددات الاستثمار بالمنطقة و عمليات التحرير و الاتحاد بالمنطقة .

فقد أكد التقرير على ذكر الدول التالية على أنها أفضل مكان للاستثمار في العالم " هونغ كونغ ، الصين و كوريا و تايوان " ، حيث زاد نصيب تلك البلدان إلى 143 بليون دولار قدرها 44 % عن عام 1999م .

بلغ نصيب الصين و هونغ كونغ 64 بليون دولار عام 2000م ومن ثم فإن معظم الزيادة في نصيب المنطقة كان من نصيب هونغ كونغ و الصين عقب توقعات انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية خلال عام 2001م ، وكذلك عمليات الدمج و الممتلك خاصة في قطاع الاتصالات . أما نصيب دول الآسيان العشرة فلا يزال أقل من معدلاته قبل الأزمة المالية حيث انخفض من 30% في منتصف التسعينات إلى 10% عام 2000م ، كما انه وفقا لتقرير الاستثمار في العالم الأخير (2001م) مثلت شركة من شرق آسيا كانت أكبر 100 شركة بالعالم ، كما أن 35 شركة من شرق آسيا كانت من بين الـ 50 شركة كبرى بالدول النامية .

المطلب الثاني: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدول شرق وجنوب شرق آسيا⁽¹⁾:

ومن بين دول القارة الآسيوية الواسعة ، فقط دول شرق وجنوب شرق آسيا استطاعت مستويات عالية من النمو الاقتصادي أذهلت العالم خلال الثلاث حقب الماضية ، فمنذ عام 1960م حققت هذه الدول معدلات نمو ضعف ما حققته الدول الصناعية وثلاث أضعاف دول أمريكا اللاتينية و حوالي خمسة أضعاف دول أفريقيا جنوب الصحراء .

(1) د . رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 131 - 140.

- فقد لعبت عوامل الجذب و الطرد دورا هاما في عملية تدفق الاستثمار لدول شرق و جنوب شرق آسيا. فبالنسبة لعوامل الطرد أي الراجعة للدولة الأم فقد ارتفعت أسعار العملات خاصة الين و الدولار , ومن ثم ارتفعت تكلفة العمل و الإنتاج و الأرض بتلك البلدان خاصة في اليابان , ومن ثم كان لابد من البحث عن موقع خصب للاستثمار , وكان هذا الموقع هو السوق الواسعة و القريبة بدول شرق و جنوب شرق آسيا .

إضافة العوامل الطرد , لعبت عوامل الجذب دورا أكثر أهمية في لتدفق الاستثمار إلى تلك المنطقة من العالم , فلقد نحسن مناخ الاستثمار بشكل سريع و ملحوظ بسبب ما تم إجراؤه من إصلاح تشريعي و إداري و اقتصادي بإزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي و غيرها من الإصلاحات الاقتصادية التي تم اتخاذها كجزء من عمليات الإصلاح الهيكلي .

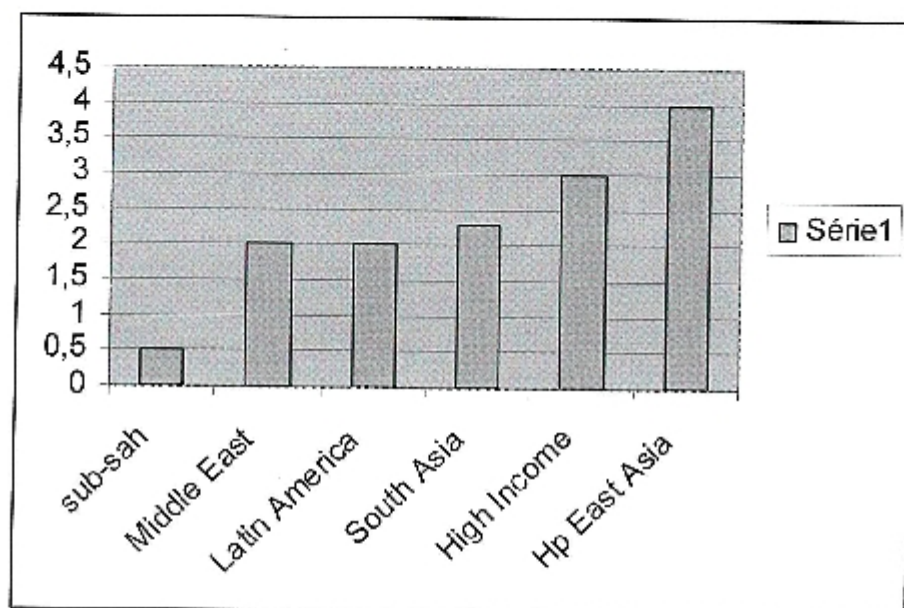
فتحسن مناخ الاستثمار , و غزارة المارد الطبيعية و العمالة الماهرة و الرخيصة و كذلك القدرات التكنولوجية , كل ذلك أدى إلى تقسيم عمليات الإنتاج , بان تتم في أكثر من موقع داخل منطقة شرق و جنوب شرق آسيا .

المستويات المرتفعة من النمو الاقتصادي :

- النمو الاقتصادي من أهم عناصر الجذب بتلك المنطقة عامة , حيث تعد اندونيسيا و الصين حالة خاصة , إذ كان الهدف من تدفق الاستثمار لهذين السوقين هو الاستفادة من الحجم و الكثافة السكانية العالية .

- فمعدل النمو بدول الآسيان كان أعلى من باقي الدول النامية بل و حتى الصناعية ذاتها , كما استقرت الأسعار بشكل تدريجي , كما أن معدلات التضخم في انخفاض مستمر وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

معدلات النمو الاقتصادي عالميا و وضع شرق آسيا



Source : World Development Report, Development Indicators , 1997.

فبمعدل النمو عام 1996م كان 7% تقريبا , كما أن معدل خدمة الديون كان في الحدود الآمنة في حدود 13% بالنسبة للمنطقة بأكملها , العوامل التي ساندت هذا النمو كما ذكرها البعض تتمثل في البيئة الاقتصادية المستقرة , التركيز الشديد على تشجيع التصدير و فتح الأنظمة التجارية و نقل التكنولوجيا و تحسين الإنتاجية كل ذلك تم بمساعدة التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر.

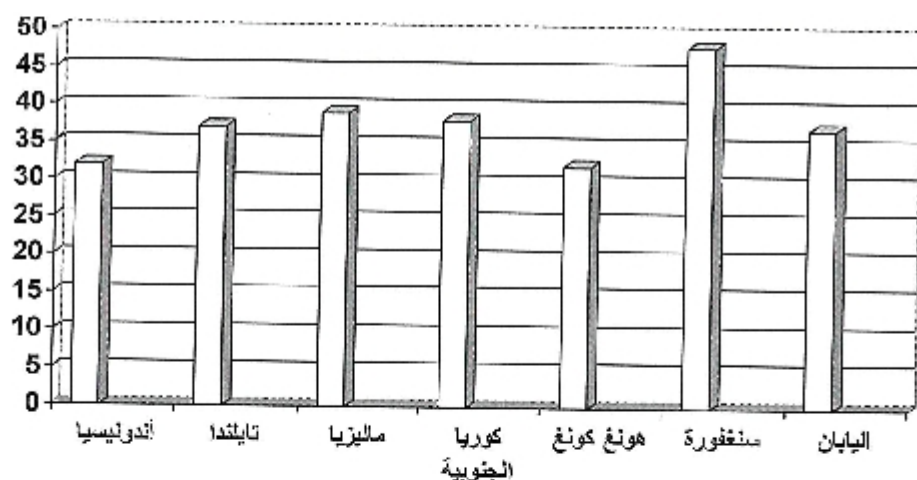
✓ وضع كل من الاستثمار و الادخار المحلي بالمنطقة :

كل من الاستثمار و الادخار المحلي مثلا مظهرا من مظاهر نجاح دول الآسيان خلال الحقب الثلاث الماضية , فكما هو موضح في الشكل الموالي كان أداء كل من الادخار و الاستثمار المحلي في هاته الدول أعلى من الدول و المناطق الأخرى بالعالم , فمعدل الادخار بالنسبة لدول شرق آسيا تتراوح بين 35% من الناتج القومي الإجمالي بينما معدل الادخار بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء اقل من 15% وفي أمريكا اللاتينية 19% أما دول ذات الدخل المرتفع فكان معدل الادخار 20% فدول شرق آسيا في مجموعها هي الدول

لوحيدة في العالم التي يرتفع فيها معدل الادخار عن الاستثمار جاعلا منها مصدرا صافيا
رأس المال .

الاستثمار و الادخار المحلي بالمنطقة.

Saving level in high - Income Economies Savings level

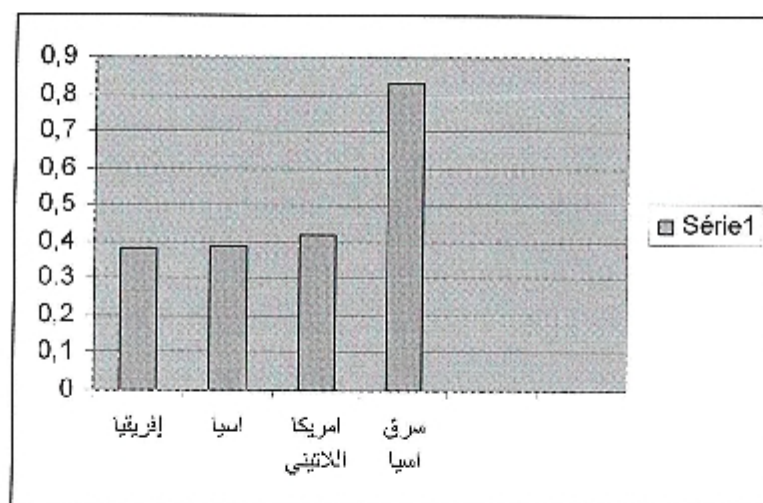


✓ الاستثمار في العنصر البشري :

استثمرت دول شرق وجنوب شرق آسيا بمعدلات ضخمة في العنصر البشري ، وكان هذا العنصر من بين أهم العوامل التي سهلت للمنطقة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاعات عالية التقنية ، فالاستثمار في التعليم والتدريب و التنمية الإدارية ، وان كان يتمثل في استهلاك حال ، إلا انه يخلق فرصاً مؤكدة لزيادة الاستثمار و الاستهلاك في المستقبل . فعلى الرغم من صعوبة القياس الكمي للعائد من الاستثمار في العنصر البشري ، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يؤكدون على انه مفتاح للنمو و التنمية الاقتصادية المستدامة ، فالاستثمار في كل من التعليم و التدريب يحقق عائد كبير على المدى البعيد يتمثل في عمالة أكثر مهارة ومن ثم أكثر إنتاجية ، فدراسات البنك الدولي أكدت على أن

للتعليم أهمية في ربط و تشكيل كل عناصر التنمية و كعلاقة سببية , اثر النمو بتلك المنطقة في تكوين مستوى عال من تراكم رأس المال البشري.

شكل يوضح الاستثمار في العنصر البشري.



Source : Bosworth, Barry ,Susan M, Collins . 1995

وفقا للشكل السابق كان معدل النمو في الدخل السنوي للعمال المتعلمة بدول شرق آسيا أعلى نسبيا من كافة مناطق العالم الأخرى . كما أن عوامل تراكم رأس المال البشري الجودة العالية في التعليم الابتدائي و كذلك تعليم الفتيات , أكد قريشي 1996م على أن النجاح الكبير الذي حققته دول المنطقة خلال الثمانينات و النصف الأول من التسعينات كان مرجعه السمعة الدولية الطيبة من الناحية الاقتصادية و كذلك الاعتماد المحدود على رأس المال قصير الأجل , و استخدام رأس المال في الاستخدامات الأكثر إنتاجية . فقد وجد أوتار أن أهم عوامل الجذب التي ساندت تدفق الاستثمار الأجنبي لدول شرق آسيا تتمثل في النمو الاقتصادي المتوازن , تكلفة العمل المحدودة , تحرير نظم كل من التجارة و الاستثمار , و تسيير الإجراءات الإدارية و كذلك تغيير إستراتيجية الإنتاج إلى الإنتاج من أجل التصدير .

✓ التقارب الجغرافي من اليابان :

فهو يلعب دورا حاسما في عملية تدفق الاستثمار من اليابان نحو البلدان المجاورة , حيث وُحظ في عام 1993م كانت الاستثمارات اليابانية بدول شرق آسيا كانت أربع أضعاف استثمار أنها بدول أمريكا اللاتينية , وهذا ما يبرز أهمية العامل الجغرافي و الثقافي في تركيز استثمار الأجنبي المباشر , ومن أهم المظاهر التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر بدول شرق وجنوب شرق آسيا عن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية الأخرى أن أغلبه يتم من اجل التصدير , أي أن اغلب الشركات بتلك المنطقة , مع الاستثناء الجزئي لكل من الصين و اندونيسيا , تستثمر من اجل الإنتاج لكل من الدول النامية والتقدمة على السواء.

✓ الاتحادات الإقليمية :

خلال فترة التسعينات تم إنشاء التحالفات الإستراتيجية تجاريا و اقتصاديا مثل منظمة الآسيان , APEC وغيرها من الاتفاقيات الثنائية التي فتحت حدود أمام تدفق كل من التجارة و الاستثمار سواء كان داخل المنطقة او خارجها , و أخيرا نجد أن السياسات الترويجية للاستثمار الأجنبي المباشر تلعب دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية .

المطلب الثالث : - الأزمة المالية لعام 1997 وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرلدول شرق وجنوب شرق آسيا:

آسيا المعجزة الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن المنصرم , فجأة وقعت في براتن مشكلة اقتصادية في غاية الخطورة , دون أن ننسى انه في ظل الأزمة و شدتها لم تهز البنيان الاقتصادي للدول الآسيوية , حيث عنصر العمل المتميز و المستوى العالي من الادخار و النمو , هو ما ادعى البعض إلى توقع تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل .

فالأزمة الاقتصادية و المالية التي واجهتها دول الآسيان الأربعة في عام 1997م كان مرجعها الانخفاض الحاد في الطلب على الصادرات في الصادرات في عامي 1996م - 1997م , وكذلك الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة المحلية , مما أدى إلى انخفاض توجه المستثمر المحلي فهو بطبيعة الحال يبحث ايضا عن ذات الهدف وهو الربح مما أدى إلى

تدفع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية و حديثة التصنيع
 انخفاض النمو عن معدلاته المعتادة . فقد بدأت الأزمة مع انهيار عملة دولة تايلاند، والتي
 تدت بالتبعية إلى انتقال العدوى إلى باقي دول المنطقة حيث ضعفت عملاتها هي الأخرى ،
 قد ساهم هروب العملات الصعبة من قبل المستثمرين خاصة في أسواق رأس المال في
 شعاع الأزمة .

- ففي النصف الثاني من عام 1997م انخفضت عملة اندونيسيا إلى أكثر من ثلاث
 أرباع قيمتها ، كما فقدت العملة الكورية أكثر من نصف قيمتها وكذلك البيزو و
 الينجت الماليزي 40% من قيمتها ، ترتب على ذلك أن انهارت الأسواق المالية بتلك
 الدول .

- أدى قرار الحكومة التيلاندية بتعويم عملتها في جوبلية من عام 1997م إلى إغراق
 العملة وتدنّي قيمة التداول ، وهو الذي لم يؤثر بالسلب على دول الأسان فقط ، وأما
 أيضا على الأسواق المالية الأخرى في آسيا و بقية دول العالم . و كنتيجة لتلك
 الانخفاضات الحادة في العملات برزت مشكلات اكبروأعمق تمثلت في عجز
 الحكومات عن سداد خدمة الديون ، واجهت الشركات مشكلات عدة تمثلت في ارتفاع
 أسعار الفائدة على القروض مما خلق حالة من الذعر القائمين على الاستثمار و
 الإنتاج .

- أشهر قليلة بعد الأزمة انخفضت معدلات النمو بالمنطقة بنسبة 1% تقريبا من 8.6%
 عام 1995م إلى 6.7% عام 1997م هذا بالمقارنة بمعدل نمو أكثر من 8% خلال
 حقبة الثمانيات .

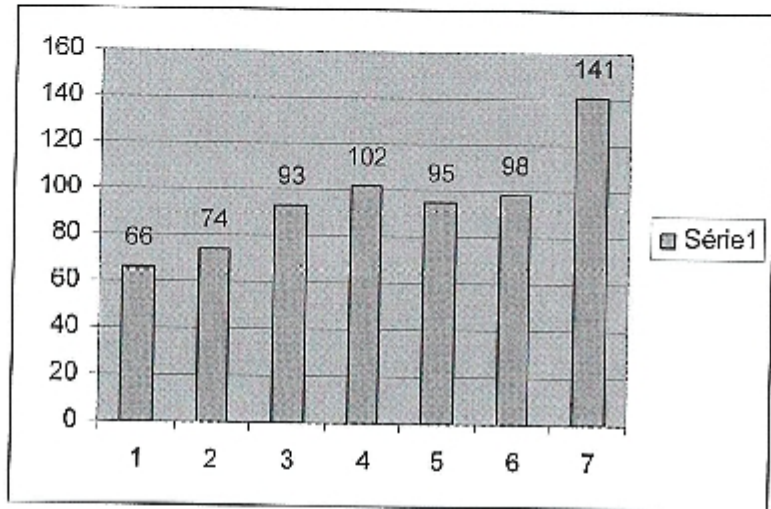
✓ اثر الأزمة على مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر بالمنطقة الآسيوية :

- إذا كان معدل النمو الاقتصادي وكذلك الطلب هما أهم محددين للاستثمار الأجنبي
 المباشر بالمنطقة ، فما هو الوضع بعد انخفاض الاثنيين معا اثر الأزمة ؟ و بالتالي هل
 سيستمر تدفقه بنفس المعدلات التي كان عليها قبل الأزمة ؟

- فالأزمة المالية بلا شك خلقت حالة من عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة
 في الدول الآسيان العشرة الأكثر تأثرا بها كما تم إيضاحه في تقرير الاستثمار العالمي

لعام 2001م ، ولكن على الرغم من كل تلك الأزمات و المشكلات ، فان المنطقة الآسيوية لا تزال سوق واعدة وسوق تتعافى من أزمتها ، حيث أن بعد الأزمة استطاعت هذه البلدان بما فيها الصين اجتذاب أكثر من ثلاثة أخماس الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول النامية عام الأزمة 1997م . و تأكيداً لذلك فالشكل الموالي يوضح نصيب دول شرق آسيا من الاستثمار الأجنبي المباشر قبل و بعد الأزمة المالية حتى عام 2000م، فالأصول الاقتصادية لتلك البلدان لم تتأثر كثيراً بها. فلا يزال الناتج القومي الإجمالي أكثر من 6% بالنسبة للمنطقة في مجملها، كما أن خروج المكسيك من أزمتها المالية وقدرتها على جذب المزيد من الاستثمار يمثل بارقة أمل بالنسبة لكل من المستثمرين و البلدان الآسيوية.

نصيب دول شرق آسيا و بعد الأزمة المالية.



Source : UNCTAD World Investment Report 2000

- فقد واجهت المكسيك أزمة مالية عام 1994م لا تقل خطورتها عن الأزمة الآسيوية و خرجت منها وكانت على قمة دول أمريكا اللاتينية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1998م .
- فالعوامل الأساسية التي استطاعت اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بدول شرق و جنوب شرق آسيا مثل النمو الاقتصادي و الاجتماعي و السوق كبيرة الحجم و العنصر البشري و الموارد الطبيعية الغريزة سوق تستمر في عملها على جذب مزيد من الاستثمار .
- كما أن الشركات الأجنبية سوق تستمر في مساعدتها البلدان المنطقة , و أن كانت تبدو في الظاهر أنها مساعدة لبلدان المنطقة إلا أنها تهدف إلى صالح وتحقيق أهداف تلك الشركات في المقام الأول حيث أن مصالحها الاقتصادية هي المحرك لكل تلك المساعدات , حيث أن تعافي تلك البلدان سيمثل تعافي لأرباح تلك البلدان , و بالتالي فطالما الكل مستفيد لما لا .

المبحث الرابع : المنطقة العربية و الاستثمار الاجنبي المباشر:مطلب الاول : ضعف المنطقة العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

على المستوى العربي نجد أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لجذب لاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال منحها الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية، فإن نصيب الدول العربية من إجمالي هذه الاستثمارات على المستوى العالمي ما زال ضئيلاً. وعلى العموم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية⁽¹⁾، لم يتجاوز في حسن أحواله 1,5 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم سنة 1997، وظل بتأرجح حول 1% في الأعوام 1996 و 1998 و 2001. كما بلغ متوسط نسبة الاستثمار لأجنبي من إجمالي الاستثمارات في العالم خلال الفترة 1995-2001 حوالي 0,65 %، في حين بلغ متوسط نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة ذاتها 0,7 %.

وفي الفترة من عام 1999 إلى عام 2002 تراوح النصيب النسبي للدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم بين 0,2 % و 0,8 %.

ففي عام 1999 كانت قيمة ما حصلت عليه الدول العربية من هذه الاستثمارات نحو 3,2 مليار دولار فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة التي بلغت 1080 مليار دولار⁽²⁾. وتراوحت النسبة المئوية لنصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين الهبوط في عام 2000 إلى نسبة (0,2 %)، والصعود في عام 2001 إلى نسبة (0,8 %)، ثم عاودت الهبوط مرة أخرى في عام 2002 إلى نسبة (0,7 %) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة، حيث بلغت ما يقرب من (3) مليار دولار، (7) مليار دولار، (4,5) مليار دولار على الترتيب، في الوقت التي كانت فيه القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة تبلغ (1393) مليار دولار، (824) مليار دولار، (651) مليار دولار على التوالي في نفس الأعوام (أنظر الجدول التالي):

(1) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت، ص: 47.

(2) - عماد الليثي.....، مرجع سابق، ص: 102.

جدول يمثل: نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة
خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2002 - بالمليون دولار

اليابان	1999	2000	2001	2002
مصر	1065	1235	510	647
السودان	731	392	574	681
ليبيا	118-	142-	101-	96-
تونس	368	779	486	821
الجزائر	507	432	1196	1065
المغرب	1376	423	2808	428
موريتانيا	1	9	6-	12
جيبوتي	4	3	3	4
الصومال	00	00	00	00
فلسطين	19	62	11	41
لبنان	250	298	249	257
سوريا	263	270	205	225
الأردن	158	787	100	56
العراق	7-	3-	6-	9-
السعودية	780-	1884-	20	350-
انكويت	72	16	147-	7
عمان	21	44	42	40
قطر	113	252	296	326
البحرين	454	364	81	218
اليمن	328-	6	136	64
الإمارات	985-	515-	257	95
الدول العربية	3184	2834	6714	4532
إجمالي العالم	1.079.083	1.392.957	823.825	651.188
% من العالم	% 0,3	% 0,2	% 0,8	% 0,7

Source: UNCTAD, united nations conference on trade and development world investment report (wir), 2003.

- ولعل ضعف المنطقة العربية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوجه عام في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي تشهدها المنطقة العربية منذ سنوات طويلة، مما أدى إلى ضآلة هذه الاستثمارات بوجه عام في هذه المنطقة من بين مختلف مناطق العالم (اقتصاديات الدخل مرتفع، واقتصاديات الدخل المتوسط والمنخفض، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، إفريقيا جنوب الصحراء) وتكتلاته الاقتصادية الإقليمية المختلفة.

المطلب الرابع: ضعف الاستثمارات العربية البينية

من الجدير بالذكر أن المنطقة العربية تتصف ليس فقط بضعفها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنما أيضا بضعف الاستثمارات العربية البينية (الاستثمارات العربية - عربية). فالاستثمارات العربية البينية قد بلغت قيمتها التراكمية خلال الفترة من 1985 - 2002 حوالي 26,3 مليار دولار شملت 20 دولة عربية، كما شهدت انتشارا تدريجيا بين هذه الدول⁽¹⁾. وبلغت هذه الاستثمارات في فترة 1995-2002 حوالي 16,9 مليار دولار متضمنة 21 دولة عربية⁽²⁾. كما هو موضح في الجدول التالي:

(1) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت، ص: 47.

(2) - نفس المرجع، ص: 68.

الجدول يوضح: الاستثمارات العربية البينية المسجلة خلال الفترة 1995-2002

الوحدة: مليون دولار.

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	الإجمالي
البحرين	35,7	13,5	10,6	12,7	24,2	26,2	27,6	21,0	171,5
مبارات	-	-	-	380	176	196	215	217,4	1184,5
حرين	13	-	-	16	14	-	217,4	159,6	420,00
نفس	54,7	70,2	135	290	506	49,1	69,1	75,0	1249,2
بزلتر	3,5	-	-	122	85,8	347,5	350	54,6	963,4
بوتني	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سعودية	12,2	20,6	27	198	82	76,8	651,4	716,9	1784,9
سودان	38,8	554	142,5	70,3	151,7	414,6	554,9	567,4	2494,3
ريا	333,5	303	328	212	224	8,7	43,5	46,5	1499,2
سومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-
راق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مان	4,2	24	18,7	42	45,8	-	-	-	134,7
مطين	250	-	24,8	56	-	-	-	-	330,8
ر	-	-	-	54,4	58	61,8	65,5	68,5	308,2
نويت	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ان	157,8	250	312	400	500	350	225	650	2844,8
يا	-	-	-	-	-	80,4	85	82,7	248,1
صر	455	711	532	390	277	113	96,5	100,4	2675,0
مغرب	59,8	61,2	48	48,6	22,2	24,8	39,5	12,8	316,9
ريثانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ن	11,9	86	11	22,2	16,7	68,5	6,5	139,4	362,2
اجمالي	1430,1	2093,5	1589,6	2314,2	2183,4	1817,4	2646,9	2912,3	16987,6
	متوسط السنوي للفترة 1995 - 2002								
	2123,45								

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت، ص: 68.

تشير المؤشرات الإحصائية للاستثمار العربي الدولي (العربي - العربي)، إلى ضعف نتائج وكثرة التشريعات، وكثرة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة، وتسم الاستثمارات العربية-عربية⁽¹⁾ بضعف حجم الاستثمار العربي - العربي، والتمركز في بعض الدول دون البعض الآخر، وإنها تدار بأساليب إدارية حكومية تقليدية.

أما في مجال تطور إجمالي الاستثمار المحلي بالدول العربية في الفترة من 1965 إلى سنة 1997، نلاحظ أنه يتسم بالتقلبات ويختلف من دولة عربية إلى أخرى، إذ نلاحظ أنها تتجه للتناقص في اليمن والأردن ومصر، وبالعكس تتجه إلى الزيادة في كل من الجزائر المغرب وتونس (أنظر الجدول التالي):

جدول توضيحي : تطور إجمالي الاستثمارات المحلية بالدول العربية

(1965-1997) بالمليون دولار

السنوات	1997	1990	1989	1988	1980	1973	1965	البلد
جزائر	18,1	22,4	30,7	30,4	39,1	40,3	22,3	
سور	35,0	23,1	23,6	24,2	18,0	26,7	28,7	
ردن	19,9	18,9	18,3	18,9	22,7	26,3	34,8	
مغرب	27,8	24,6	24,1	21,4	24,2	16,9	11,5	
سودان	8,1	9,2	9,1	10,0	15,1	11,7	9,8	
فلسطين	19,0	26,4	22,8	19,2	29,4	21,3	18,0	
يمن	19,0	13,6	15,7	18,9	17,1	16,0	19,8	

Source : World Bank, Trends in developing economies, 1998, Washington, DC, USA.

(1) - فريد النجار: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 46.

المطلب الثالث: التجربة اليمنية:

-إعتبر العديد من المهتمين بالجانب الإقتصادي أن عدم معالجة جوانب القصور التي أعقبت مؤتمر إستكشاف فرص الإستثمار الذي عقد في أفريل العام الماضي لعبت دورا في الحد من تحقيق النتائج المرجوة من المؤتمر في الوقت الذي كان بالإمكان معالجتها وخاصة ما يتعلق بالجانب الإداري والتشريعي والتنظيمي.

وأشاروا إلى أن المؤتمر وإن كان قد مثل الخطوة الأولى في مسيرة الألف ميل لاستقطاب رؤوس الأموال وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن ما شاهدته اليمن من أحداث الشغب في بعض مناطق الجنوب كان تأثيرها السلبي على الأجواء الإستثمارية أكبر من تأثير بعض المعوقات التشريعية والإدارية والتنظيمية.

ورغم ذلك اعتبر البعض أن الزيارات المستمرة لرجال الأعمال والمستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها خلال الفترة الماضية التي تعلق بعضها بالنجاح في توقيع إتفاقيات إستثمارية وخاصة في الجانب العقاري والسياحي، يؤكد الإنطباع العام لدى الكثير من أن الفرص الإستثمارية في اليمن أشبه بقطار ستزداد سرعته يوما بعد يوم، ما يجدر بكل مستثمر حجز مقعد مناسب قبل فوات الأوان، وحسب هؤلاء فقد أثبتت الأخوة في الخليج النية الصادقة لتأهل اليمن تمهيدا لانضمامها المستقبل في المنظومة الخليجية مستشهدين على ذلك أيضا من خلال إعداد المشاركين في اليوم الأول من المؤتمر الذي تجاوز 1300 مشارك , لأكثر من 19 دولة رغم توقعات اللجنة التحضيرية سلفا أن يبلغ عدد المشاركين 600 شخصية التي على أساسها أعدت التحضيرات للمؤتمر من الناحية الفنية .

✓ نمو الاستثمارات :

من الجانب الإحصائي لمؤشرات نمو الاستثمار أظهرت التقارير الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن الزمن قد شهد صافي التدفق الاستثماري تحولاً ملحوظاً مقارنة مع مطلع التسعينات التي شكلت مؤشراته صورة سلبية بين 200 و 250 مليون دولار في المتوسط السنوي ' وهو ما يعني بحسب التقرير أن حجم ما كان يخرج من اليمن رؤوس الأموال آنذاك يفوق ما يدخلها استناداً إلى معطيات

لتقارير السنوية في العالم حتى اليوم ، وبينت التقارير أن تلك المؤشرات انقلبت من السالب إلى الموجب ، حيث بلغ معدل نمو الاستثمار 22.1 % عام 2007م ، مقارنة بـ 3.4% عام 2006م مما ساهم في ارتفاع نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي 16.4% في 2006م إلى 18.4 % عام 2007م ، وفي هذا الصدد أكد تقرير الحكومة الذي قدم من رئيس الوزراء الدكتور " علي محمد مجور " في اللقاء الذي جمع رئيس الجمهورية بأعضاء مجلس الوزراء و النواب والشورى بتاريخ 12 افريل الجاري ، أن تلك المؤشرات مثلت معيارا مهما على تحسين اتجاه الاستثمار في اليمن ، مشيرا إلى ان ارتفاع معدل الاستثمار أدى إلى زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي من 3.2% عام 2006م إلى 3.6% عام 2007م .

✓ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن بنسبة 75%:

شهد اليمن خلال الفترة الماضية التي أعقبت مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار المنعقد بصنعاء اواخر شهر افريل ، إعلان شركات عالمية عن توجهات جادة لتنفيذ مشروعات ضخمة وعلاقة في اليمن ، وفي مقدمتها مجموعة شركات متعددة الجنسيات العنت عزمها تنفيذ مشروعات استثمارية في عدة قطاعات واعدة وبكلفة 70 مليار دولار على مدى عقد من الزمن ، وشركة خليجية شرعت في استكمال إجراءات تنفيذ مدينة النمو السياحية الصناعية في منطقة المنذب المطلّة على البحر الأحمر مع تنفيذ جسر بحري يربط اليمن بجيبوتي ضمن مشروع ضخم يتوقع أن تتجاوز كلفته 20 مليار دولار ، ودشنت شركة اماراتية باكورة استثمارات عملاقة بمشروع أبراج " صنعاء" و "عدن" العقارية و السياحية ، فضلا عن مشروع مستثمرين خليجيين و يمنيين في إجراءات تنفيذ مشروع مدينة " فردوس عدن " السكنية و السياحية بتكلفة تقدر بـ 10مليار دولار، و استكمال إجراءات بدا تنفيذ مشروع مدينة " جنان عدن" السياحية بـ 4 مليار دولار، ووفقا لأحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار فإن الجمهورية اليمنية شهدت في الفترة من منتصف 2007م نمو

ملحوظا في تدفق الاستثمارات الخارجية، و لاسيما الخليجية و بنسبة زيادة بلغت 57.5% عن نفس الفترة 2006م⁽¹⁾.

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن :

- يرى نائب رئيس جمعية الصناعيين اليمنيين " عبد الله علي السيندار " أن المؤتمر و أن حقق نجاح كبير إلا أن الأخرى بالجهات المختصة مواجهة المعوقات و الإشكاليات التي ما يزال البعض منها حاضرا حتى اليوم ، ومنها :
- 1 - عدم كفاءة الجهاز الإداري في الجهات المرتبطة بصورة مباشرة بالمستثمرين .
- 2 - كما أن توظيف الكوادر الإدارية عالية الكفاءة التي لها علاقة بالمستثمر مازلت محدودة جدا.
- 3 - عملية التوظيف تتم بناء على الاعتبارات الاجتماعية بحثة بعيدا عن الاعتبارات الاقتصادية.
- 4 - تولي كافة الفعاليات الشعبية للجانب الاقتصادي جل الاهتمام مقارنة بالجانب السياسي معتبرا أن من يملك القرار الاقتصادي يملك جل الاهتمام مقارنة بالجانب السياسي معتبرا أن من يملك القرار الاقتصادي يملك القرار السياسي .
- 5 - كما أن هناك بعض الشخصيات النافذة التي كانت تعرفل المستثمرين وأنهم لم يستسلموا للوهلة الأولى عقب المؤتمر بل واصلوا جهودهم لعرقلة الاستثمارات و أن كانت حدود حركتهم أصبحت بعد المؤتمر محدودة.

(1) www.arabia.dubai.net

خلاصة الفصل الثاني

- من خلال دراستنا للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الفصل اتضح لنا ان التدفقات الخاصة به كان مصدرها أقطاب رئيسية هي الولايات المتحدة الأمريكية .و دول شرق وجنوب شرق اسيا. كما لاحظنا النمو المسارع للاستثمار الأجنبي المباشر . فبعد الضعف المسجل لتدفقاته الى الدول النامية و العربية خاصة في عقد السبعينات . بسبب سياسات هذه الأخيرة المترامنة تجاهه و مخاوفها من مخلفاته.تغير الوضع في الثمانينات . فأصبحت هذه الدول أكثر ليونة مع الشركات الأجنبية.بل تعدى الأمر ذلك إلى منع التحفيزات و التسهيلات لهذه الشركات من اجل تسهيل عملية الاستثمار في تلك البلدان . و ذلك راجع الى عدة أسباب . منها ارتفاع المديونية . و انخفاض معدلات النمو إضافة إلى عدم نجاعة طرق التمويل عن الاقتراض و المساعدة الدولية الأخرى.
- لقد قامت العديد من الدول بوضع إجراءات تحفيزية رسمية من اجل جذب اكبر نسبة من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . كما قامت بتكثيف اقتصادياتها مع التحولات التي يعرفها النظام العالمي من خلال حوصصة القطاعات العمومية . و إعطاء الأولوية للقطاع الخاص . إضافة الى تحرير التجارة الخارجية و تهيئة المناخين السياسي و الاقتصادي .
- لقد أصبحت الدول النامية و العربية و حديثة التصنيع تؤمن بان الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل و أمكنها و اقدرها على دفع عجلة التنمية الشاملة الى الأمام . و الجزائر من بين تلك الدول التي تحاول تحقيق هذا النوجه و تجسيده في الواقع الاقتصادي . من اجل تحقيق التنمية الشاملة .و هذا ما سنراه من خلال دراستنا للفصل الثالث ...

الفصل الثالث

- تمهيد

- مرت الجزائر بمرحلة عصيبة و أزمات اقتصادية و أمنية ألحقت الضرر الكبير بالأنشطة الداخلية و الخارجية و كان سعيها الى اعتماد سياسية لإصلاحات في اقتصادها المريض كان أولها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية تماشيا مع التفتح الاقتصادي و بروز ظواهر العولمة التي فرضت مسار الخصوصية كنمط جديد لتسيير المؤسسات مع منح مصداقية الشراكة سواء كان أجنبيا او محليا .
- و لتوضيح ذلك أكثر. خصصنا في هذا الفصل دراسة أهم الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة تماشيا مع تطور الإطار القانوني و التشريعات الخاصة بالاستثمار في الجزائر ومدى اهتمام الدولة بالتغير الداخلي وما قد يفتح امامها في حال قررت الانضمام الى منظمة التجارة العالمية حيث سنتناوله في الفصل الموالي .

المبحث الأول واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

لمطلب الأول : تطور الإطار التنظيمي للاقتصاد الوطني

انتهجت الجزائر اقتصاد السوق لمعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني . و تبني سياسة الخصخصة و إعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية و بالخصوص المؤسسات المالية التي تلعب الدور الأساسي في التحكم المالي

1- أسباب التوجه نحو اقتصاد السوق:

أصبحت عبارة التحول إلى اقتصاد السوق أكثر العبارات شيوعا في أدبيات الاقتصاد فقد عرفه F.PERROU على انه " نظام اقتصادي اجتماعي يهتم بالإنتاج قصد التبادل و يتم خلال تنظيم ورقابة النشاط الاقتصادي عن طريق الأسواق التي تتميز بالمنافسة " (1)

- اقتصاد السوق عملية ضرورية لإزالة المشاكل او الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني مما كانت داخلية او خارجية

• من ابرز الأسباب التي دفعت الجزائر نحو اقتصاد السوق (2):

- فشل النظام الاشتراكي في عملية التنمية الاقتصادية .
- ارتفاع المديونية الخارجية و تزايد أعباءها .
- العجز المزمن في الموازنة العامة .
- ارتفاع نسبة التضخم.
- ندهور أسعار الصرف العملة الوطنية .
- انخفاض الإنتاجية في المشارع العامة (القطاع العام) .
- العجز المستمر في الميزان التجاري و ضعف احتياطات الصرف .
- اختلال في القطاع المصرفي .

(1) - احمد زكي بدوي المعظم " المصلحة الاقتصادية " دار النشر كتاب اللبناني 1995 ص 187

(2) - مصطفى محمد عبد الله "الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصخصة في البلدان العربية " دار النشر بيروت طبعة

- ضعف النظام الضريبي .

أدت هذه المشاكل الى انخفاض في مستوى المعيشي و زيادة الفقر.

2- الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الجزائرية :

في الواقع كانت بداية الإصلاحات الاقتصادية مطلع الثمانينات التي حملت تصورا جديد لكيفية تسيير المؤسسات العمومية ، حيث يرجع فشل هاته الأخيرة لضخامتها و أيضا لكثرة نشاطاتها ووظائفها و بالتالي كان من الصعب الاستمرار في تسييرها لذا قامت السلطات العمومية باعادة هيكلتها ماليا و تنظيميا بغرض إرساء مبدأ اللامركزية للتخلص من البيروقراطية و إعطاء الفرص للإطارات المؤهلة لتكشف عن قدراتها في التسيير .

1- استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية:

بعد فشل عملية اعادة الهيكلة التي طبقتها الحكومة على المؤسسات العمومية في بداية الثمانينات حيث لم تحقق الأهداف المنتظرة منها لتحسين مرد ودية المؤسسة العمومية رغم التطهير المالي الذي مسها ، مما اجبر المسؤولين التفكير في تصحيح الوضع خاصة بعد انعكاساتها السلبية للاقتصاد الوطني و المستوى المعيشي للفرد . فاتخذت الدولة قرار منح الاستقلالية لها من تم اعطاها دفعا جديد من اجل التنمية الاقتصادية بالمصادقة على قانون رقم 88-01 الصادر في 1988 ، الذي وضع أسس استقلالية المؤسسات العمومية ، و في هذا إطار تم إعادة هيكلة مايقارب 400 مؤسسة بمنح الاستقلالية المالية لها .

فالاستقلالية لا تعني ان تصبح المؤسسة العمومية خاصة بعد ما كانت عامة و إنما هي عملية تحررها من القيود و الضغوط و الممارسات من السلطة الوصية في تسييرها بهدف القضاء على مركزية التسيير و ترك المبادرة للمسيرين في اتخد القرارات و تعيين اتاراة و دراسة محددات الإنتاج وفق متغيرات السوق ، وبدلك انفصال النظام الداخلي عن النظام الخارجي للمؤسسة أي الوصاية⁽¹⁾ .

(1) معيوف السعيد الإصلاحات الاقتصادية وخصوصة المؤسسات مذكرة لليساتس مدرسة العليا للتجارة 1996 ص 83

و في اطار عملية تسيير المؤسسة الاقتصادية في ظل الاستقلالية وافق المجلس الشعبي الوطني على عدت إجراءات تتمثل في تسيير المؤسسة من طرف 7 الى 12 عضو كما وضع 8 صناديق للمساهمة تقوم بتسيير و مراقبة اموال الدولة .
و قد أدرجة ضمن مشروع الاستقلالية بعض الإصلاحات على المستوى التأسيسي و هي :

- 1- إصلاح نظام الأسعار للسلع و الخدمات سنة 1989 .
- 2- إصلاح النظام الضريبي خاصة بعد إدخال TVA .
- 3- إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية .
- 4- تنظيم قوانين العمل (مرونة في إطار عقد العمل و تحسن الأجور)
- 5- مراجعة القواعد التجارية سنة 1993 .
- 6- إصدار المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار المحلي و الأجنبي في سنة 1993 .

بعد تبني قانون النقد و القرض سنة 1990 و الذي يشمل أحكام خاصة بالاستثمار⁽¹⁾ .
7- إنشاء شركات القابضة التي تتمتع بالاستقلالية المالية و التسيير التي تتهم بتسيير المؤسسات العمومية لتسهيل المهمة على الدولة .

3-الخصوصية الشركات الأجنبية :

إن التدهور الذي عرفته المؤسسات العمومية و الديون المتراكمة عليها و الركود الاقتصادي و التبعية المفرطة في الاستيراد من الخارج و في ظل الانخفاض المستمر في إيرادات ميزانية الدولة بسبب انخفاض أسعار البترول أدى بالجزائر الى اللجوء الى الصندوق النقد الدولي FMI للحصول على القروض و المساعدات مالية في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق . ثرى FMI إن أحسن تسيير للمؤسسة العمومية هو

(1) - محمد بالقاسم بهلول ' سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها ' د . م . ج . 1997 . ص 40

إخضاع لبرامج الخصوصية و على هذا الأساس كانت اهتمامات الجزائر في عملية إقرار الخصوصية و اتحاد بعض الإجراءات التالية :

- 1- استقلالية مؤسسات القطاع العام و منحها الصفقات العمومية.
 - 2- تأجير مؤسسات القطاع العام - الفنادق) للقطاع الخاص عن طريق عقود تسيير .
 - 3- تحويل حقوق ملكية المؤسسات العمومية بشكل كلي او جزئي للقطاع الخاص .
 - 4- المساهمة العمالية و نقصد بتابع رأسمال اجتماعي كلياً او جزئياً للعمال بفضل القروض البنكية و هذا ما يسمح للجمهور بالاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية .
 - 5- إصدار أسهم جديدة لصالح القطاع الخاص .
 - 6- عرض الأسهم عن طريق بيعها لهم بسعر ثابت مثل فندق الاوراسي.
- / الخصوصية كنمط جديد لتسيير الاقتصاد الوطني :

1- مفهوم الخصوصية :

الخصوصية هي نقل ملكية رأسمال كلياً او جزئياً للقطاع الخاص الأجنبي او وطني و من جهة الخصوصية هي تنازل القطاع عن أشكال التسيير لصالح هيئة مستقلة قد يكون المتعامل وطني أو أجنبي فتسمى الخصوصية الأولى بخصوصية الملكية إما الثانية بخصوصية التسيير،⁽¹⁾

2- مجال تطبيق الخصوصية⁽²⁾ :

حدد القانون المتعلق بالخصوصية على أن مجال تطبيقها في الأنشطة ذات الطابع التنافسي و التابعة للقطاعات التي اثبت فيها القطاع الخاص فعاليته وو تقسم :

- 1/ الفنادق و السياحة التجارية التوزيع و الصناعة النسيجية و الزراعة.
- 2/ الدراسة و الانجاز في مجالات البناء و الأشغال العمومية و أشغال الري
- 3/ الصناعات التحويلية مثل الكهرباء و الميكانيكا.

(1) - محمد بالقاسم بهلول " سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها " د . م . ج . 1997 ص. 278
(2) - المادة 2 من قانون 95-22 الصادر في 20 أوت 1995 المتعلق بالخصوصية.

4/ النقل البري للمسافرين و البضائع أعمال الميناء و المطارية (المطارات)

5/ التأمينات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ب- المشاركة الأجنبية في سياسة الخصوصية :

تعتبر الخصوصية من الوسائل إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي الذي يسمح بتنمية الموارد المالية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مع تحسين القدرات على الإنتاج و المنافسة و الحفاظ على مناصب العمل وفق متطلبات اقتصاد السوق (1)

و يتضح أن الوجه الآخر للخصوصية يتمثل في التفتح على الاستثمارات الأجنبية و من مبادئها المرسوم التشريعي رقم 93-12 بتاريخ 5 أكتوبر 1993 المتضمن ترقية الاستثمار بغرض جلب المستثمرين و إعطائهم الفرصة للمشاركة في عملية التنمية عن طريق توفير كافة الضمانات و الامتيازات و هذا ما أكده الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار .

المطلب الثاني : تطور الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر :

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمار منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة (2) كانت تتلاءم مع طبيعة المرحلة لكن نتيجة التحولات الاقتصادية التي حدثت بداية التسعينات و انفتاح الجزائر على الرأسمال الأجنبي و المحلي و انتهاجها مسار

(1) - مقتطف من برنامج رئيس الجمهورية ، جريدة الأحرار 1999 ، العدد 391 ص 11.

(2) - قانون رقم 63-277 الصادر 1963/07/26 المتضمن الاستثمارات .جريدة الرسمية رقم 93

-الأمر رقم 66-284 المؤرخ 1966/09/15 المتعلق بقانون الاستثمار . الجريدة الرسمية رقم 80

-قانون رقم 71-22 المؤرخ 1971/04/10 المتضمن الشركات الأجنبية .الجريدة الرسمية رقم 17

-قانون رقم 82-11 المؤرخ 1982/08/21 المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة .ج.ر رقم 34

-قانون 88-13 المؤرخ 1988/08/28 المتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة

-قانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية .الجريدة الرسمية رقم 64

الانتقال إلى اقتصاد السوق و الإصلاحات التي اعتمدها على جل المؤسسات الاقتصادية و المالية .

تحتم عليها إيجاد الصيغة القانونية وفق المرحلة الانتقالية و التطورات العالمية و لهذا سوف نتطرق إلى عرض مراحل تطور القوانين في الجزائر من خلال ثلاث :

- قانون النقد و القرض رقم 90-10.

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات .

- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار .

أولاً- قانون 90-10 المتعلق بالقرض و النقد :

يعتبر صدور القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض بمثابة تنظيم جديد لمعالجة الاستثمارات الأجنبية على المستوى بنك الجزائر . كما أسندت لمجلس النقد و القرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة . كما قام بتحرير الاستثمار الأجنبي بإلغاء قانوني 82-13 و 83-13 اللذان ادخلا مقاييس التفرقة بتحديد نسبة رأسمال الشركة المختلطة حسب قاعدة (51% و 49%) بموجب نظم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال .

رخص هذا القانون الغير المقيمين تحويل رؤوس الأموال الى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية و يحدد النقد و القرض كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في المجالات التالية :

- توازن سوق الصرف .

- أحداث و ترقية الشغل.

- تحسن مستوى الإطارات و المستخدمين الجزائريين.

- شراء الوسائل التقنية للاستغلال المثل محليا لبراءات الاختراع و العلامات

و باعتبار التعريف غير كاف جاء نظام النقد و القرض لتوضيحه فيما يلي⁽¹⁾:

(1) - انظر المادة 2 من قانون 10/90

1- يعتبر غير مقيم (المادة 181) كشخص طبيعي او معنوي . جزائريا او اجنبيا يكون مركز نشاطه خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل و في بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر .

ب- يعتبر مقيم (المادة) كشخص طبيعي او معنوي جزائريا او اجنبيا يكون مركز نشاطه في الجزائر منذ سنتين على الأقل.

ج- يتعدد المحور الرئيسي للنشاط الاقتصادي (المادتين 181 و 182) بشرط تحقيق اكثر من 60% من رقم الاعمال خارج الجزائر او داخلها حسب الحالة . و بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ان تكون أكثر من 60% من أملاكهم و مداخيلهم خارج الجزائر او داخلها حسب الحالة و على هذا الأساس يأخذ هذا القانون بجنسية رأس المال لا لجنسية الأشخاص و قد وضع مجموعة من المبادئ التي تتمثل في :

1 - حرية الاستثمار في الجزائر باستثناء القطاعات المخصصة للدولة او الهيئة التابعة لها الى جانب تحديد شروط تدخل الرأسمال الخاص .

2 - حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين من تقديم الطلب.

3 - تبسيط عملية قبول الاستثمار الخاضع للرأي بالمطابقة حيث يقدم طلب الى مجلس النقد و القرض ليبيث في الملف خلال شهرين مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية للمحكمة حسب المادة 50 من قانون 90-10 .

- كما نص القانون على الضمانات المتعلقة بالتحويل مع الإبقاء على الامتيازات الناجمة عن القانونين 82-13 و 86-13 المتعلقين بالشركات المختلطة الاقتصادية

(1-) أثار قانون 90-10 على الاستثمار الأجنبي في الجزائر⁽¹⁾ :

نتيجة انفتاح الجزائر على العالم الخارجي و انتهاجها نظام اقتصاد السوق المر فوق بالإصلاحات الاقتصادية و ظهور قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الذي تم بموجبه

(1)- لوائي علال ' نظام تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر " مذكرة للسناس جامعة تيزي وزو 2001 ص 44

إصلاح الجهاز المصرفي و المالي ثم إنشاء مجلس النقد و القرض لدراسة ملفات المستثمرين الأجانب حيث صادق المجلس سنة 1992 على عشرين مشروع منها :

- بيجو " PEUGEOT " الفرنسية للسيارات و تعتبر ثاني مؤسسة بعد مؤسسة فيات " FIAT " الإيطالية . هذه الاخيرة لم ترا النور بعد
- اقيمت مؤسسة دايو " DAEWOO " لكورية الجنوبية لتكيب السيارات و الحافلات لكن هذا الاستثمار لم ينجز لاسباب امنية و اقتصر على بيع السيارات فقط
- اعطاء الانطلاقة لانشاء شركة مختلطة بين الجزائر و سويسرة لانجاز مركب البيروكيميائية

و بعد سنة اعتمد 14 مشروع لتكوين مؤسسات اقتصادية مختلطة منها :

- TADISCO . TIDHIDET (الجزائر . فرنسا) في قطاع المحروقات
- KOV.GC / cuistino constiezioni (الجزائر . ايطاليا) للاستثمارات في البناء
- انشاء بنك البركة السعودي .

* الآثار الايجابية للاستثمار المباشر حسب قانون 90-10 :

- خلق و ترقية الشغل عن طريق التكوين و التأهيل للإطارات و العمال من طرف المؤسسات الأجنبية .
- تشجيع استعمال التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و العمل على جلبها من الخارج.
- تحسين ميزان المدفوعات بدخول رؤوس الاموال الى الجزائر نتيجة لخلق مؤسسات او فروع .
- خلق المنافسة و الضغط على المؤسسات المحلية لزيادة المردودية و التناغم مع الوضع الجديد لاقتصاد السوق.

* الآثار السلبية :

- عرقلة الاستثمارات نتيجة تباطؤ الإجراءات الإدارية و للقيود المفروضة من بنك الجزائر .

- عدم مسايرة الجهاز المصرفي مع المقتضيات التي تتطلبها المرحلة الاقتصادية الجديدة من القروض الممنوحة للمستثمرين و خاصة الأجانب منهم .
- تأثير تكاليف استيراد المواد الأولية نتيجة الرسوم الجمركية و الإجراءات الجمركية البطيئة . مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج و إعاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

- عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الأمني للبلاد
- المنازعات بين الحكومة الجزائرية و بعض الشركات الأجنبية نظرا لعدم قبول بعض تلك الشركات المنازعات القضائية في المحاكم الجزائرية لما يتميز القضاء الجزائري من عدم مسايرة التطورات الاقتصادية الجديدة مما يحتاج الى تغيير و تعديل .

- ان غياب المرونة في هذا القانون كان نتيجة لتصرف مجلس النقد و القرض كمجلس إدارة بنك الجزائر كجهاز أداري يضع المقاييس المالية و النقدية و البنكية و لهذا أصبح عاملا أساسيا لمراقبة الاقتصاد الوطني و مراقبة العمليات الاستثمارية للأجانب حيث تجتمع مرة كل شهر لدراسة الملفات في الوقت المناسب مما ينجم عنه تعطل تحقيق المشاريع الذي لا يتماشى و مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق .

ثانيا- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات :

يعتبر صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 في 5 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات ارادة الدولة للانفتاح الاقتصادي و لسياسة ترقية الاستثمارات و تركز فلسفته على ما يلي :

أ- مبدأ حرية الاستثمار :

هذا المبدأ يضمن حرية الاستثمار لكافة المستثمرين سواء اكان شخص طبيعي او معنوي . عام او خاص مقيم او غير مقيم في النشاطات المنتجة للسلع و الخدمات

(صناعة . زراعة . سياحة . نقل . تجارة الخ) باستثناء القطاعات المخصصة للدولة او لاحد فروعها⁽¹⁾ .

ب- أصناف الاستثمار :

يمكن للمستثمر ان يستثمر في الأصناف التالية⁽²⁾ :

- مشروع جديد .
- توسيع طاقة الإنتاج
- إعادة الهيكلة
- إعادة الاعتبار للنشاط

ج- مبدأ المساواة :

المساواة بين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب و المحليين بحيث يتمتعون بنفس الحقوق و الواجبات فيما يتصل بالاستثمار مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية و الدول التي يكون هؤلاء الأشخاص رعاياها⁽³⁾

د- إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها (APSI) :

سعيًا لإعطاء هذا القانون أكثر مصداقية و دينامية و شفافية ثم إنشاء لأول مرة في الجزائر هيئة تشرف على تكريس و تجسيد الضمانات و الامتيازات و التحفيز التي جاء بتا المرسوم التشريعي رقم 93-12 الذي تم بموجبه إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها (APSI) على شكل الشباك الوحيد من قبل رئيس الحكومة⁽⁴⁾ تكون تحت وصايته و يتم تحديد صلاحياتها و تنظيمها و سيرها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-319 حيث بدأت نشاطها منذ مارس 1995 و التي تقدم الخدمات التالية⁽⁵⁾:

- تسهيل الاجراءات الادارية و تسليم المستندات المطلوبة

- الاستشارة و التوجيه في تكوين ملفات المشاريع

(1)- المادة 1 من قانون الاستثمار . النصوص التشريعية و التطبيقية . منشورات وكالة الاستثمارات . 1995 - ص 9

(2)- المادة 1 من قانون الاستثمار . النصوص التشريعية و التطبيقية . منشورات وكالة الاستثمارات . 1995 - ص 9

(3)- الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار . المادة 7 ص 5

(4)- المادة 27 من قانون الاستثمار . النصوص التشريعية و التطبيقية . منشورات وكالة الاستثمارات . 1995 - ص 11

(5)- مصدر الوكالة APSI . قسم الشباك الوحيد

- البحث عن التمويل و الشراكة

- متابعة الالتزامات المتبادلة

- خدمات مركز الإعلام المتخصص

- إصدار الدلائل و المطبوعات و المطويان المتعلقة بفرض الاستثمار

- اصدار ملفات نموذجية و دراسات متخصصة

- المشاركة في تحديد المناطق الحرة و الخاصة

- ترقية المواقع و المنشآت لاقامة المشاريع

- بحث و استغلال فرص التعاون في التقنية و المالية

ه- مبدأ التشجيع على الاستثمار :

قانون الاستثمار يقتضي :

- مساهمة ذاتية للمستثمر حدها الأدنى للمبالغ المالية يتغير حسب القيمة الاجمالية

للاستثمار كمايلي⁽⁴⁾ :

قيمة الاستثمار (X)	قيمة المساهمة الذاتية
$X \geq 2$ مليون دينار	15%
$2 < X \leq 10$ ملايين دينار	20%
$X < 10$ ملايين دينار	30%

ب- الضمانات و الامتيازات متباينة حسب موقع و طبيعة الاستثمارات . و يتم تحديد نظام

عام للامتيازات تشجيعا للمستثمرين في المواد 17 الى 19 من المرسوم التشريعي رقم

93-12 و بالأخص في ميدان رسم انجاز الاستثمار طول فترة 3 سنوات و الإعفاء من

الضريبة نقل الملكية بمقابل المستويات المنجزة في اطار الاستثمار رسم ثابت في مجال

(4)- المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 94-303 المؤرخ 17/05/1994 يحدد الحد الأدنى للاموال الخاصة المتعلقة بالاستثمار

التسجيل نسبة منخفضة تقدر بخمسة على الالف تخص العقود التأسيسية و الزيادات راس المال (1).

- الاعفاء من الرسوم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في انجاز استثمار سواء كانت مستوردة او محصلا عليها من السوق المحلية (2).

- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار و هناك سلسلة اخرى من الامتيازات يستفيد منها المستثمر بناء على قرار من الوكالة ابتداء من تاريخ الشروع في استغلال المشروع (3) كما توجد امتيازات اخرى تحت عنوان الانظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة و المصنفة كمناطق لترقية و التوسيع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية (4) و كذا الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة (5) أيضا الامتيازات الخاصة بالجنوب الكبير و الطوق الثاني للجنوب .

ج- الإعفاء طيلة فترة أدائها سنتان و أقصاها 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات IBS و الدفع الجزافي VF و الضريبي على النشاطات الصناعية التجارية TAIC (6).

و - مبدأ الحماية :

المرسوم التشريعي يوضح الضمانات التالية :

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها
- لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار المرسوم التشريعي رقم 93-12 . إلا اذا طلب المستثمر ذلك صراحة (7).
- ضمان تحويل رأس المال المستثمر و العوائد الناجمة عنه .

(1) د لعشب محفوظ " سلسلة قانون الاقتصادي " المطبعة الرسمية ، الجزائر ، د ت ص 28

(2) د لعشب محفوظ " سلسلة قانون الاقتصادي " مرجع سابق ، ص 28

(3) - المادة 18 من المرسوم التشريعي رقم 93-12

(4) د لعشب محفوظ " سلسلة قانون الاقتصادي " مرجع سابق ، ص 30

(5) - المادة 25 من المرسوم التشريعي رقم 93-12

(6) - المادة 17 من المرسوم التشريعي رقم 93-12

(7) - المادة 12 من المرسوم التشريعي رقم 93-12

- في حالة التنازع بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية . اما بفعل المستثمر و اما نتيجة إجراء اتخذته الدولة ضده على المحاكم إلا اذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية او متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالصلح والتحكيم او اتفاق خاص ينص شرط التحكيم للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء الى تحكيم خاص⁽¹⁾.
أخيرا المرسوم التشريعي الغي جميع الاحكام السابقة المخالفة له لا سيما منها المتعلقة بما يلي⁽²⁾ :

- 1- القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 و المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها . المعدل و المتمم
- 2- القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 يوليو 1988 و المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية
- 3- الفقرة الثانية من المادة 183 و الفقرة الثانية من المادة 184 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 ابريل 1990 بالنقد و القرض
ماعداد القوانين المتعلقة بالمحروقات مازالت سارية .
ثالثا- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار .

في إطار التحولات الاقتصادية للسنوات الخمس الماضية و مع تحديد برنامج تنموي ذو إستراتيجية مستقبلية يعمل على الإصلاح الشامل للمؤسسات الاقتصادية و المالية .

و من خلال ما سبق شرعت الدولة في إحداث الإصلاحات على جميع النواحي و هذا ما تم من رصد ما قيمته 66 مليار دولار كبرنامج خماسي الى غاية 2009 تطلعا إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الدخول، في معترك المنظمة العالمية للتجارة OMC .

(1)- المادة 41 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 و المادة 17 من المرسوم التشريعي 01-03

(2)- المادة 49 من المرسوم التشريعي 93-12.

و مع كل هذه الرهانات لا بد على الجزائر ان تهين و تلاءم سياستها الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية لضمان التنمية الاقتصادية خاصة في مجال الاستثمار .
و نظرا لجميع الأسباب و التحديات المذكورة سابقا صدر الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي يتماشى مع الواقع الجزائري اتجاه الاستثمار و دعم المستثمرين و الطموحات المستقبلية على أساس نظرة التغيير و الرقي.

و من خلال تفحصنا لهذا القانون او الأمر الرئاسي استجدنا بعض النقاط أهمها :

1- إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر 03-01 لا سيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار . ما عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات⁽¹⁾. و بموجب المادة 35 من الأمر 03-01 تم إلغاء :

- الامتيازات و الضمانات و المساعدات الممنوحة للمستثمرين التي جاء بتا المرسوم التشريعي .

- تقسيم أنظمة التحضير حسب المناطق (المناطق الخاصة . المناطق الحرة. الجنوب الكبير . الطوق الثاني للجنوب) المعمول به في المرسوم التشريعي رقم 93-12.

2- الأمر 03-01 أعطى مفهوم جديد للاستثمار و يقصد به ما يلي⁽²⁾ :

- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة . أو توسيع قدرات الإنتاج. أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة .

- المساهمة في رأس المال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية او عينية.

- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية .

1- مبدأ حرية الاستثمار و مراعاة التشريع و التنظيمات بالنشاطات المقننة.

(1) - المادة 35 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار - جريدة رسمية - رقم 047

(2) - المادة 2 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 . مرجع سابق

2- مبدأ عدم التمييز بين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار⁽¹⁾ .

3- يحدد الأمر 03-01 الاستثمارات المنجزة في النشاطات المنتجة للسلع و الخدمات و كذا الاستثمارات في إطار منح الامتياز و الرخصة⁽²⁾ .

4- الملاحظ في الأمر 03-01 زيادة الحوافز و الامتيازات للمستثمرين خاصة و زيادة الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية⁽³⁾ .

5- تقسيم نظام منح الحوافز و الامتيازات الى نظامين : النظام العام و النظام الاستثنائي كل على حدا كمايلي :

- المستثمرين يستفيدون من إعفاء و الامتيازات و الحوافز في النظام العام في مرحلة الاستغلال فقط⁽⁴⁾ و استفادتهم من الإعفاءات في النظام الاستثنائي و هذا في مرحلة الانجاز و الاستغلال بشرط أن يكون الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من الدول و كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني⁽⁵⁾ .

6- استفادة المستثمرين من الامتيازات و الإعفاءات و الحوافز لمدة 10 سنوات⁽⁶⁾ .

- ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناتجة عنه كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى و أن هذا المبلغ اكبر من رأس المال المستثمر في البداية⁽⁷⁾ .

(1) المادة 14 من الأمر رقم 03-01.

(2) المادة 1 من الأمر رقم 03-01.

(3) المادة 9 من الأمر رقم 03-01.

(4) المادة 9 من الأمر رقم 03-01.

(5) المادة 9 من الأمر رقم 03-01.

(6) المادة 10-11 من الأمر رقم 03-01.

(7) المادة 30 من الأمر رقم 03-01.

7- يتم إنشاء بموجب الأمر 03-01 الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI لدى رئيس الحكومة و تكزن تحت وصاية وزير المساهمة و تنسيق الإصلاحات⁽¹⁾ و يتم تحديد صلاحياتها و سيرها و تنظيمها وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 مؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها .

8- بموجب الأمر 03-01 تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة⁽²⁾ و يكلف المجلس على الخصوص بما يلي :

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها .
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار و مساندة التطورات الملحوظة.
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات يحدد المجلس الوطني للاستثمار شروط الحصول على المزايا و الحوافز .
- يحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات و تطويرها.

9- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص يوجه هذا الصندوق التمويل و التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار و لا سيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار و يحدد المجلس الوطني للاستثمارات جدول النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب⁽³⁾ .

10- للوكالة اجل أقصاه ثلاثون '30' يوما ابتداء من تاريخ طلب المزايا من اجل⁽⁴⁾ :

- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار .
- تبليغ المستثمر بقرار المزايا المطلوبة أو رفض منحه و إياها .

(1) - المادة 6 من الأمر رقم 03-01.

(2) - المادة 18 و 19 من الأمر 03-01.

(3) - المادة 28 من الأمر 03-01 .

(4) - المادة 7 من الأمر 03-01.

11- وفي حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها يمكن ان يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها اجل أقصاه 15 يوما للرد، و يمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء .

12- بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI محل وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها APSI طبقا للتشريع المعمول به و كل عناصر الذمة المالية المنقولة و العقارية التي كانت تحوزها وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها APSI أو كانت مخصصة لها و كذلك المستخدمين العاملين بها .⁽¹⁾

13- تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار . زيادة على ذلك في الحقوق و الواجبات محل وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها .⁽²⁾

14- المرسوم التنفيذي رقم 01-282 يلغي المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في 14/01/1994 و المتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها المعدل و المتمم

15- تنشأ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على شكل الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزية للوكالة نفس مقر APSI و بدأ نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في افريل 2002.

المطلب الثالث : الضمانات الخاصة لحماية الاستثمار الاجنبي في الجزائر .

لقد اتخذت الجزائر سياسة النهوض بالاستثمار الاجنبي المباشر حيث فتحت الباب على مصراعيه لراسمال الخاص الوطني و الاجنبي بهدف التنمية فهذا لا يخلو من وجود نزاعات بين الطرفين المحلي و الاجنبي و لذا تم ارساء قوانين لضمان الحماية على الافراد و المستلكات على مستويين داخلي و خارجي

(1) المادة 51 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24/09/2001 يتضمن صلاحيات ANDI و تنظيمها و

تنسيقها . ج رقم 55

(2) - المادة 51 نفس المرجع المذكور

اولا : الضمانات الممنوحة على المستوى الداخلي .

و التي تتمثل في الحماية القانونية و القضائية ⁽¹⁾

1 * الحماية القانونية : (انظر الى المرسوم 93-12 في المبحث الثاني مفصلا)

و من اهم تلك النقاط :

- مبدا المعاملة المنصفة و العادلة بين المستثمرين الجزائري و الاجنبي من جهة و المستثمرين الاجانب فيما بينهم من جهة اخرى .

- تجميد التشريع الجزائري حيث يحمي هذا المبدأ من التغيرات التي تطرأ على

التشريع الجزائري مستقبلا . فيؤدي هذا الى تجميد القانون الجزائري المتعلق

بالاستثمارات و هذا ما يطلق عليه في القانون الدولي بالتحديد الذاتي - Auto

limitation

- ضمانات التحويل او التنازل (تحويل رؤوس الاموال المستثمرة و العوائد) و

بينت المادة 12 من الفقرة الاخيرة على ان تنضرب طلبات التحويل التي يقدمها

المستثمر كأجل لا يتجاوز 60 يوما .

- ان مفهوم نزع الملكية قد كرس دستوريا حيث نصت المادة 20 " لا يتم نزع

الملكية إلا في اطار القانون "

اما التاميم فاصبح قاعدة عرفية مكرسة دوليا متعارف عليها لا يمكن لاية دولة انتتفي

وجودها .الإشكال المطروح بشأنها بمسألة تحديد التعويض

2.* الضمان القضائي :

يتمثل هذا الضمان في القضاء الدولي (قضاء داخلي محلي بين الطرفين) و

القضاء التحكيمي

أ-القضاء الدولي : نصت المادة 41 من المرسوم التشريعي على ما يلي :

" يعرض أي نزاع بين المستثمر الاجنبي و الدولة الجزائرية اما بفعل المستثمر و اما

نتيجة اجراء اتخذته الدولة المقصودة ضده على المحاكم المختصة .."

(1) - غلبوش قريوح كمال " قانون الاستثمار بالجزائر " ديوان المطبوعات الجامعية . طبعة 30 - 199 ص 63

ب- اللجوء الى التحكيم الدولي :

سواء كان ثنائي او متعدد الاطراف و هذا كله من اجل حماية الاستثمارات الاجنبية و ترقيتها على اساس المعاملة بالمثل و اقرار مبدأ اللجوء الى التحكيم الدولي كاجراء قانوني معترف به دوليا للفصل في النزاعات التي يحتمل وقوعها بين الجزائر و منعاميلها الاجانب و هذا ما جاء في المرسوم 93-12 الذي اقر مبدأ اللجوء الى التحكيم الدولي . و ان يخول للاطراف المتنازعة صلاحية اختيار طرق التحكيم و كذلك ان يقوم باحترام ارادة الاختيار التي تتمتع بالحركة و الاستقلالية . و هذه حسب ما أكدته المادة (458 مكرر فقرة 1) و التي ضبطت بمنطق التحكيم بحيث حولت للإطراف صلاحية الاختيار بين نمط الأول (AD . HOC^o) والنمط الثاني المتمثل في التحكيم إحدى الهيئات الدولية . و على سبيل المثال الغرفة التجارية الدولية CCI .

ثانيا : الضمانات الممنوحة على المستوى الخارجي

و تتمثل هذه الضمانات في الاتفاقيات المتعددة الاطراف الخاصة بحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و الرعايا الدول الاخرى الموقعة في واشنطن في 18 مارس 1965 و كذا انضمامها لاتفاقية نيويورك لاعتراف و الاقرار بالاحكام الاجنبية و تنفيذها في 1958/06/10

1 : انضمامها لاتفاقية واشنطن

تم المصادقة عليها يوم 18 مارس 1965 تحت رعاية BIRD و التي اصبحت سارية المفعول ابتداء من 14 اكتوبر 1984 بموجبها تم اشاء المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات CIRDI في 1995/10/30

تتضمن هاه الاتفاقية عن طريق وساطة المركز CIRDI ما يلي :⁽¹⁾

- منظم تحت تصرف امانة دائمة و له فائمة المصالحين و الحكام

⁽¹⁾ D.E.LEKHAL : « la protection des investissement étranger en Algérie » ; Revue mensuel économique p35

- فعالية و نجاعة التحكيم CIRDI فهو مركز مؤهل و متخصص لمعرفة النزاعات قبل علاقة مانعه و مباشرة مع الاستثمار
- يقدم وسائل التوثيق و التحكيم و المصالحة و التحكيم لتسوية الخلافات الناجمة عن العقود الدولية المتعلقة بالاستثمارات
- حقوق ابداع استدعاء التحكيم هي محددة ب 100 دولار امريكي
- CIRDI – en acceptant de recevoir a l'arbitrage الدولة تتخلى عن ممارسة الحماية الدبلوماسية لصالح رعاياها للاطراف المتخاصمة إلا اذا كان هؤلاء يرون رفض الاقرار من طرف دولة اخرى عضوة للحكم التحكيمي لصالحهم
- Une fois rendue الحكم التحكيمي نهائي تصدره محكمة وظيفتها فوق اقليم دولة mise en cause عن طريق الحكم

3 : انضمامها لبعض الاتفاقيات الإقليمية

- بادرت الجزائر الى الانضمام لبعض الاتفاقيات المتعلقة باقرار التحكيم كسبيل شرع لحل النزاعات و تسوية الخلافات الى جانب استعدادها للاتفاقيات الإقليمية الاخرى البارزة على المستوى المغربي . العربي و الإسلامي و نذكر من بينها :
- اتفاقية الرياض الصادرة في 6 افريل 1983 و المتعلقة بالتعاون القضائي
 - الاتفاقية العربية لعمان الصادرة في 24 مارس 1987 و المتعلقة بالتحكيم التجاري
 - اتفاقية الاتحاد المغربي الصادرة بتاريخ 4 نوفمبر 1998 و تضمنت انشاء تحكيم دولي مغربي .

و كل هذه الاتفاقيات المبرمة في محتواها الصلح و التحكيم و التسوية و الاتفاق الخاص الذي نص على شروط التحكم و ذلك كله من اجل النزاعات و تسوية الخلافات التي يتحمل

حدثها ما بين الأطراف التي أمضت على مثل هذه الاتفاقيات و على سبيل المثال نجد ان الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع اسبانيا تسير حسب المادة 2 منها⁽¹⁾:

-اذا كان هناك نزاع لا يستطيع ان يكون قابلا للحل و التسوية بطريقة ودية (التراضي) في اجل 6 أشهر اعتبارا من إعلان تدوين نزاع المستثمر يستطيع باختياره لدى كل من :

* محكمة التحكيم وفقا لقانون معهد التحكيم لغرفة التجارة بستوكهولم.

* مجلس التحكيم التابع لغرفة التجارة الدولية الموجود بباريس CCI .

* محكمة التحكيم AD.HOC محدد من طرف قانون التحكيم التابع للجنة الامم المتحدة

للقانون التجاري الدولي CNUDCI

* لدى CIRIDI .

ومن خلال جل ما قرناه من الاتفاقيات المبرمة مع عدد من الدول الاجنبية و جدنا الاهتمام القوي للسلطات الجزائرية فيما يتعلق بالتحكيم الدولي و ضمان الحماية القانونية لكلا من المستثمر تماشيا مع القوانين المحلية و الدولية المتعلقة بالتحكيم مع اقرار سياسة الانفتاح على الرأسمال الخارجي سعيا منها تكييف الاقتصاد الوطني مع التحولات الاقتصادية العالمية

المبحث الثاني: اتفاق جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر من خلال اتفاق

الشراكة الأوروبية جزائرية و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الاول: دور الشراكة الأوروبية جزائرية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر
والدروس المستفادة من التجربة الأوروبية

اولا- منطقة الأورو وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يمثل الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية متزايدة في ظل العولمة الاقتصادية، لذلك،

استقطب أنظار الكثير من الدول. من بينها الجزائر التي عقدت أول ندوة دولية لها كمفاوضة

(1) - الجريدة الرسمية رقم 23 المؤرخة في 26 افريل 1990

مع أعضاء الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 1996. وتم فعلا توقيع الجزائر اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم 22 أبريل 2002، بهدف إيجاد آلية تحفظ المصالح الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية. ومدى تحقيق هذا الهدف ستكون نتيجة مستقبلية، تعكس قدرات المؤسسات الجزائرية في استغلالها للفرص المتاحة من الشراكة الأوروبية، وأهم تحدياتها للمخاطر التي لا شك من وجودها.

وفي هذا المضمار وافق الإتحاد الأوروبي في 17 نوفمبر 2000 على منح 5,35 مليار أورو (1 أورو = 0,86 دولار)، لبرنامج مساعدة بلدان جنوب المتوسط في الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2006، وهو الشق الثاني من البرنامج الذي انطلق عام 1995 بالموازاة مع انطلاق مسار برشلونة⁽³⁾. ويهدف البرنامج الذي سمي (ميدا II) إلى دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي، ودعم مسارات التنمية ودعم فتح الأسواق البيئية بين بلدان الجنوب ومع الإتحاد الأوروبي. وحسب المصادر الأوروبية⁽¹⁾، أن 26 % فقط من القروض التي منحت في إطار برنامج (MEDA I)، والمقدرة بـ 3425 مليون أورو، أنفقت منها 856 مليون أورو. وهذا بسبب التماطل والبيروقراطية المسجلة في إتمام القروض.

أما بالنسبة للجزائر وافق الإتحاد الأوروبي على منح 140 مليون أورو (الذي يقابل 9,56 مليار دج) لتغطية الفترة 2002-2004 في إطار برنامج (MEDA II)⁽²⁾. هذا المبلغ الموجه على الخصوص لتمويل المشاريع المدرجة في إطار الإصلاحات الاقتصادية، كقطاع النقل والتربية والبيئة. ويسعى الإتحاد الأوروبي من خلال هذه القرارات إلى تطوير مشاريع تتطلب يد عاملة هائلة، بهدف تقليص تدفق المهاجرين نحو بلدان الشمال. خاصة من البلدان المعادية للمتوسط، كالجزائر وتونس والمغرب.

لكن السؤال المطروح، ماذا ستربح الجزائر من اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي؟

(3) – La banque d'Algérie : Média BANK...,op,cit, N° 52, P : 17.

(1) – الصحافة، العدد 478، السبت 2000/11/18 ص: 04.

(2) – La banque d'Algérie : Média BANK, publication Bimestrielle, N° 56 OCT/NOV 2001, P : 30.

- لقد تواصلت الضغوط الأوروبية على بلدان الجنوب لقبول اتفاق إلغاء الحواجز الجمركية. هذا لن يكون سوى لصالح بلدان الاتحاد الأوروبي ذات الاقتصاديات القوية على حساب لاقتصاد الجزائر والمغاربي بصفة عامة. بسبب الطابع الذي يميز الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على تصدير المحروقات، التي يفرض عليها الاتحاد الأوروبي ضرائب ورسوم جد مرتفعة. وحسب تصريح عبد الوهاب كرمان محافظ بنك الجزائر، مع إنشاء منطقة للتبادل الحر في سنة 2010، أن الجزائر ستخسر 1,4 مليار دولار سنويا من مداخيل ميزانية الدولة بسبب إلغاء الرسوم الجمركية (3).

- إن الاتحاد الأوروبي لا يزال لحد الآن يغلق حدوده أمام السلع الجنوبية، وأمام حرية تنقل الأشخاص والإنتاج الزراعي، معنى ذلك أن الاتحاد الأوروبي يريد علاقات لصالحه فقط، رغم الهوة الواسعة في حجم الاقتصاد الشمالي والجنوبي للمتوسط.

- إن الإمضاء المتأخر للجزائر مع الاتحاد الأوروبي، كان إيجابيا من الناحية السياسية. لأن الجزائر تأخرت في تطبيق برنامج الإصلاحات. فهذا الاتفاق لن يأتي بأي جديد للجزائر، على الرغم من أن بقاء الجزائر خارج المنظومة العالمية الاقتصادية غير مشجع. وعليها تحمل الصعوبات التي ستعرفها الميزانية العمومية من التوقيع من جهة، وإلغاء الحدود الجمركية الذي سيترتب عن ذلك من جهة ثانية.

- حسب تقديرات الخبراء، أن الجزائر ستخسر حوالي 150 مليار دج، التي تجنيها الخزينة من إيرادات الجباية على واردات السلع. ولكن لا حيلة لنا غير ذلك، لأن الاقتصاد التونسي حاليا ورغم خسارته لثلث مؤسساته، إلا أنه أكثر تنافسية من جيرانه الجزائر والمغرب. ويصعب على الجزائر تدارك التأخر المسجل في برنامج الإصلاح و الاندماج.

- إن المؤسسات الأوروبية تتميز بجودة منتوجاتها وتطبق المعايير الدولية. بينما المنتج الجزائري لا يزال في بداية تطوره. كما أن الكثير من المؤسسات لن تحصل على شهادة مطابقة المواصفات. مما يؤدي إلى اختفاء بعض المؤسسات لعدم قدرتها على المنافسة سواء،

(3) - La banque d'Algérie - Media BANK,..... op, cit, N°= 52., P : 17

من حيث تكاليف الإنتاج الكبيرة جدا مقارنة بتكاليف الإنتاج للمؤسسات الأوروبية، أو من ناحية الجودة.

إن الاتحاد الأوروبي مصر على قيام منطقة تبادل حرفي السلع المصنعة، بحلول سنة 2010، وأن هذا الإصرار يلبي حاجاته ومصالحه. في حين يتحفظ على إقامة منطقة تبادل حر تشمل منتوجات الصناعات الاستراتيجية، وهي منطقة تحقق مصالح للجزائر وليس لها فقط، وإنما للدول العربية المتوسطة⁽¹⁾.

- سيتحول الاستثمار الأوروبي المباشر إلى شرق أوروبا بدلا من الجزائر. لأن قيام الاتحاد الأوروبي سنة 1992، كان في حد ذاته جاذبا للاستثمارات من الدول الصناعية المتقدمة. وحتى الآن أخفقت الجزائر في اجتذاب الاستثمار الأجنبي من الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

ثانيا- الدروس المستفادة للجزائر من التجربة الأوروبية:

من دراسة التجربة الأوروبية منذ بدايتها، وحتى إعلان ميلاد الأورو في جانفي 1999. يمكن استخلاص بعض الدروس التي يمكن أن تفيد العالم العربي وهي كما يلي:

1- إن التجربة الأوروبية امتدت إلى أكثر من 40 سنة. تم خلالها إتباع استراتيجية التدرج. فقد انتقلت أوروبا من مرحلة منطقة التجارة الحرة، إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ثم إلى مرحلة السوق الأوروبية المشتركة، وأخيرا إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي. وهذا التدرج يؤكد أن التجربة الأوروبية قامت على أسس وأهداف مدروسة، ولم تتم بناء على اندفاع عاطفي من جانب الحكومات، كما في التجربة العربية.

2- في جميع مراحل الوحدة الأوروبية، كانت الحكومات تلجا إلى الشعوب لأخذ رأيها في قضايا الوحدة، بداية من فكرة الانضمام إلى التكتل الأوروبي، وانتهاء بالانضمام إلى الأورو. وهذا عكس ما حدث في التجربة العربية، حيث كانت بعض أنظمة الحكم تلجا إلى إعلان الوحدة بين دولها كوحدة ثنائية أو ثلاثية، أو تعلن الانضمام إلى تجمعات عربية سبه إقليمية، دون اللجوء إلى أخذ رأي الشعوب العربية.

(1)- الموقع على الإنترنت WWW.TIT.NET

(1)- نفس المصدر على الموقع الإلكتروني.

3- لقد قامت التجربة الأوروبية على أساس أن الوحدة بينها ستحقق للدول الأعضاء منافع وفوائد، وهذه الاستفادات تكون متفاوتة بصورة نسبية حسب المركز الاقتصادي لكل دولة. في حين إذا تعرضت أي دولة من دول الاتحاد لأزمات اقتصادية أو سياسية. فلا بد من وضع نظام لإنقاذ هذه الدولة في أسرع وقت ممكن.

على عكس من ذلك في التجربة العربية، حيث كانت الدول الغنية العربية خاصة الدول النفطية متخوفة من مقاسمة الدول العربية الفقيرة لها في عوائد التنمية، وأن تكتلها الاقتصادي مع مثل هذه الدول لن يضيف لها شيء حسب اعتقادها.

4- إن القرارات يتم أخذها بالأغلبية المرجحة، وليس بالأغلبية المطلقة في التجربة الأوروبية، بحيث لا يكون للدولة الصغيرة نفس الوزن النسبي للدولة الكبيرة، أما التجربة العربية نجد عكس ذلك، حيث لوحظ أن دول عربية صغيرة تفرض آراءها في المنظمات والمحافل العربية، بل تعرقل عقد القمة العربية لأسباب ومشاكل سياسية بينها وبين دولة عربية أخرى.

المطلب الثاني : دور انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

تعد وضعية التجارة الخارجية بمثابة المرآة العاكسة، لمدى قدرة الجزائر على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. وإذا كان انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة أصبح ضرورة حتمية. فإنه لا بد من تقدير مخاطر الانضمام، والفوائد المترتبة عن الانضمام. وفي هذا الصدد نتطرق إلى عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، وآثار عملية تحرير التجارة الخارجية على هيكل الصادرات والواردات. والسؤال المطروح هل عملية التحرير هذه، تؤهل الجزائر لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

أولاً : - عملية تحرير التجارة الخارجية للجزائر:

إن تحرير التجارة الخارجية تعد إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة (OMC). وعليه مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية بمرحلتين:

أ- مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994:

إن عملية التحرير بدأت مع صدور المرسوم رقم 91-37 المؤرخ في فبراير 1991، والمرتبب أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط بهدف الربح. الأمر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة. ونتيجة للفوضى التي عمت من إجراء تراخيص الاستيراد، وبهدف ضبط وتنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار التعلية الحكومية رقم 625 الصادرة في 18 أوت 1992، وهدفها حماية المنتج الوطني، ولكن هذا يتنافى مع شروط اتفاقيات الجات⁽¹⁾. وما ميز مرحلة العودة إلى الرقابة على التجارة الخارجية (1991-1993)⁽²⁾، انخفاض في المديونية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، حيث بلغت المديونية 28,38 مليار دولار سنة 1990، وانخفضت إلى 27.88 مليار دولار عام 1991، ثم انخفضت إلى 26.68 مليار دولار، إلى أن بلغت 25,72 مليار دولار عام 1993.

ب- مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994:

لقد حاولت الجزائر تفادي إعادة جدولة ديونها، ونظرا لارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى 29,49 مليار دولار عام 1994⁽¹⁾. اضطرت بعد تردد طويل إلى إبرام اتفاق (STANDBY) مع صندوق النقد الدولي (FMI)، والمتكون من برنامجين هما:

- برنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي (94-1995) والذي أدى إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية. وبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998). والذي يهيئ الجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي. ويتضمن هذا الاتفاق⁽²⁾ شرط تحرير التجارة الخارجية، وفي إطار تحقيق هذا الشرط، صدرت التعلية الحكومية رقم 94-13 المؤرخة في 12 أفريل 1994، والتي ألغت التعلية 625 السابقة، والتي كانت تتنافى مع اتفاقية الجات وصندوق النقد الدولي. واحتوت هذه التعلية السماح لكل عملية استيراد

(1) - YUCEF Deboub..., op, cit, P : 66.

(2) - La banque d'Algerie : Media BANK, le journal interne de la banque d'Algérie, N° 46, FEV/MARS 2000, P : 08.

(1) - Ibid..., op,cit, P : 08.

(2) - HOCINE BENISSAD : l'ajustement structurel (l'expérience du Maghreb), opu, Alger, 1999, PP : 63-73.

لبضائع دون أي قيد إداري، وهذا ابتداء من 01 يناير 1995. كما تم إلغاء القيود المفوضة على الصرف، وتخفيض التعريفة الجمركية من 60 % سنة 1996 إلى 45 % سنة 1997. ثم إلغاء تراخيص الاستيراد والتصدير وإيقائها على بعض المعاملات التجارية فقط.

ثانياً: أثر عملية تحرير التجارة الخارجية على هيكل الصادرات والواردات:

إذا كان تحرير التجارة الخارجية ضرورة تملئها الإصلاحات الاقتصادية والتحويلات العالمية، فإنه لا يعني أنه حل لا يخلو من السلبيات. لذا سنحاول تقييم آثار هذه التجربة على الاقتصاد الوطني، من خلال دراسة آثارها على هيكل الصادرات والواردات.

- تحليل هيكل الواردات:

يتجلى تحليل هيكل الواردات من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (4): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-1994)

الوحدة بالمليار دولار

سنوات نسبة	1990	1991	نسبة التطور %	1992	نسبة التطور %	1993	نسبة التطور %	1994	نسبة التطور %
	11,304	12,101	7,05	10,837	-10,45	10,091	-6,88	8,340	7,35
	9,584	7,681	-20,68	8,406	9,44	8,788	4,54	9,365	6,56
جاري	1,620	4,420	172,83	2,431	-45	1,303	46,40	1,025	78,66
ليبية خارجية	117,95	157,54	/	128,91	/	114,82	/	89,05	/

المصدر: (CNIS) المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية

الجدول رقم(5): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1995-2001)

الوحدة بالمليار دولار

معدل التغطية %	الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	
95,16	0,521 -	10,761	10,240	1995
/	/	14,90	22,78	نسبة التطور %
147,01	4,277	9,089	13,375	1996
/	/	15,45 -	30,61	نسبة التطور %
159,88	5,202	8,687	13,889	1997
/	/	4,51 -	3,84	نسبة التطور %
108,64	0,810	9,403	10,213	1998
/	/	8,24	26,46 -	نسبة التطور %
136,64	3,358	9,164	12,522	1999
/	/	2,54 -	22,60	نسبة التطور %
212,74	10,374	9,201	19,575	2000
/	/	0,40	56,32	نسبة التطور %
205,33	10,28	9,76	20,04	2001(*)
/	/	6,07	2,38	نسبة التطور

المصدر: (CNIS) المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية

(*) - الموقع على الانترنت: WWW.Douanes-CNIS.DZ

يتضح من خلال الجدولين 13 و14، ارتفاع الواردات في سنة 1990 إلى 9,584 مليار دولار، وهذا ما يفسر أن سنة 1990 هي سنة بداية تحرير التجارة الخارجية، كما تم في هذه السنة إلغاء التراخيص العامة للاستيراد. ورغم صدور التعليمات 625 السابقة الذكر، المتعلقة باستيراد المواد الضرورية، والتحديد من استيراد الكماليات. فقد وصلت الواردات في الارتفاع منذ سنة 1990 إلى سنة 1993، مع انخفاض في سنة 1991.

ومن أسباب هذا الارتفاع أيضا ندرة المواد الضرورية في السوق الوطنية، كالأدوية، وقطع غيار السيارات.. الخ.

وابتداء من سنة 1994 عرفت الواردات انتعاشا نتيجة سياسة التحرير المتبعة تبعا لشروط صندوق النقد الدولي، لاسيما إلغاء تراخيص الاستيراد، واستمرت في الارتفاع إلى غاية 1995 حيث بلغت 10,761 مليار دولار.

إلا أنه ابتداء من 1996 عرفت الواردات انخفاضا استمر إلى غاية 1997. يمكن إرجاعه إلى سياسة الضغط الممارس على الطلب، تبعا لبرنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي. وبالتالي نقص الطلي على السلع الاستهلاكية لارتفاع الأسعار، أيضا نقص استيراد المواد التجهيزية والوسيطة، حيث تقلصت حصة الواردات من الإنتاج الداخلي الخام، لانتهاء عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي استوردت الكثير دون أن تكون فعالة.

وقد ارتفعت الواردات من جديد ابتداء من سنة 1998 في سنة 2001 إلى 9,76 مليار دولار. وتتكون واردات الجزائر أساسا من المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية والفلاحية، والأدوية.

ت- تحليل هيكل الصادرات: حتى نستطيع أن نقوم بتحليل الصادرات الجزائرية يجب أن نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(6): تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة

(1980-2000) بالمليار دولار

السنوات	1980	1985	1990	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات المحروقات	15,370	9,893	10,865	12,687	13,378	9,855	12,084	18,952
صادرات غير المحروقات	2,428	0,251	0,439	0,688	0,511	0,358	0,438	0,623
الصادرات الكلية	17,798	10,144	11,304	13,375	13,889	10,213	12,522	19,575

المصدر: (CNIS) المركز الوطني للإعلام والإحصائيات- للجمارك الجزائرية.

يتضح من خلال الجدول أعلاه والجدول السابقة، أن انخفاض وارتفاع قيمة الصادرات الكلية مرهونة بانخفاض وارتفاع قيمة صادرات المحروقات، وعليه فإننا سنسجل ما يلي:

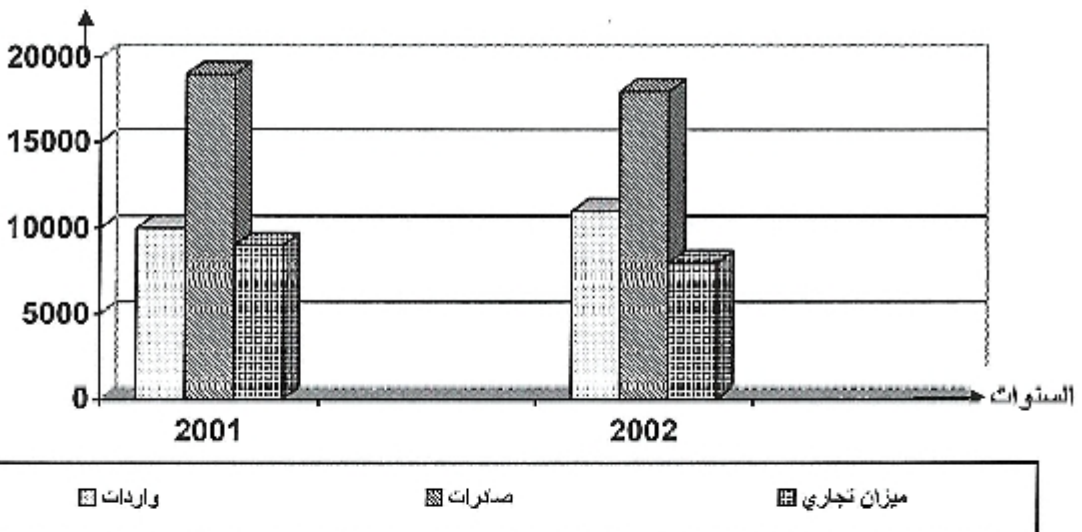
- ارتفاع قيمة الصادرات الكلية الذي بدأ في سنة 1991 بفعل ارتفاع أسعار البترول.
- تدهور قيمة الصادرات الكلية في الفترة الممتدة ما بين 1992 و1994 بسبب تدهور أسعار البترول.
- ارتفاع مدهش في قيمة الصادرات، بدأ في سنة 1995 واستمر إلى غاية سنة 1997 وهو راجع إلى ارتفاع أسعار البترول. حيث بلغ سعره 17,6 دولار للبرميل سنة 1995، و 21,6 دولار للبرميل سنة 1996. ويرجع أيضا إلى سياسة التعديل الهيكلي المتبعة في هذه الفترة، خاصة انخفاض قيمة الدينار، واستمرار ذلك مع تحسن قيمة الدولار، مما أدى إلى زيادة الإيرادات من مداخل المحروقات.

• تراجع قيمة الصادرات سنة 1998، نظرا لتراجع أسعار البترول في هذه السنة، وارتفعت من جديد في سنة 1999، واستمرارها في الارتفاع إلى أن وصلت الصادرات عام 2001 مبلغ 20,04 مليار دولار. مع العلم أن الصادرات الجزائرية من المحروقات تمثل نسبة 97 % من مجموع الصادرات. تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات هامشية تمثل ما يقارب 3 % فقط من حجم الصادرات الإجمالي.

ج- تحليل هيكل الصادرات والواردات الجزائرية في الألفية الثالثة (2001-2002):

فيما يخص التجارة الخارجية لعام 2002 مقارنة مع عام 2001، نجد ارتفاع طفيف حدث في الواردات، حيث سجلت 11,75 مليار دولار بارتفاع قدره 18,20 %. أما الصادرات سجلت 18,42 مليار دولار بانخفاض قدره 3,72 %. أما الميزان التجاري فقد تجاوز 6,62 مليار دولار، ومعدل تغطية الواردات والصادرات بلغ 157 % وهي نسبة مرتفعة. ومن هنا نستنتج أن التجارة الخارجية قد تدهورت خلال عام 2002 بالمقارنة مع عام 2001، والتمثيل البياني يظهر ذلك:

الشكل رقم (10): يمثل بيانيا تطور التجارة الخارجية الجزائرية (2001-2002)



المصدر: (CNIS) المركز الوطني للإعلام والإحصائيات للجمارك الجزائرية

ومن خلال دراستنا للتجارة الجزائرية الخارجية، نصل إلى أن الفجوة بيننا وبين أعضاء المنظمة العالمية للتجارة الكبيرة. حيث نسبة وارداتنا مرتفعة جدا، وهذا ما يفقد من أهمية التجارة الخارجية، أما من حيث الصادرات تعد الجزائر دولة أحادية التصدير، ورغم المحاولات التي اتخذت لتتنوع الصادرات خارج المحروقات. لكنها لم تنجح لحد الآن. فلو تساءلنا كيف سيكون تعاملنا مع أعضاء منظمة (OMC) ؟ نجد أننا نستورد كل شيء، وهذا سيكون في مصلحة الدول الأعضاء في المنظمة بدون مقابل. بمعنى لن نصدر أي شيء ما عدا المحروقات التي هي خارج اتفاقية منظمة (OMC).

ثالثا : تقييم أثر اتفاقات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الجزائري

لقد بدأ التفكير الجدي في انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، خلال شهر فيفري 1996، ثم تقدمت الجزائر رسميا يوم 5 جوان 1996 بمذكرة تطلب فيها الاندماج، لتصلها بالتالي 170 سؤالا من الدول الأعضاء في المنظمة وعددها آنذاك 131 دولة^(*). ولكن انضمام الجزائر لمنظمة (OMC)، يفرض انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

1- انعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية على القطاع الصناعي

أ- الآثار السلبية:

- إن انضمام الجزائر إلى منظمة (OMC)، سوف يطرح على المؤسسات الصناعية الكثير من التحديات التي ينبغي مواجهتها. أي ماذا ستصدر الجزائر؟ فهل ستصبح سوقا لمختلف السلع الأجنبية؟ مع العلم أن الجزائر أحادية التصدير، فإن هذا سيهمشها داخل المنظمة، التي تبني تعاملاتها على تجارة متعددة الأطراف.

- ومن الانعكاسات الأخرى قتل الإنتاج الوطني، من خلال غلق المؤسسات غير القادرة على المنافسة. وينتج عن ذلك زيادة البطالة، وظهور السوق الموازية حيث تحولت الأسواق

^(*) ، وأن ثلاثة أرباع هذا العدد من OMC- تشير إلى أن 142 دولة حتى 26 جويلية 2001 انضمت إلى منظمة (البلدان النامية).

⁽¹⁾ - La banque d'Algerie : Média BANK, le journal interne de la Banque d'Algerie, N=° 56. OCT/NOV, P : 24.

الجزائرية مؤخرا إلى بزار للسلع الأجنبية (Economie de BAZAR)، والمستفيد الوحيد من هذه الوضعية هي الدول المصدرة للجزائر.

- فيما يتعلق باتفاق الوقاية في المنظمة، والمتعلق بحق الدول باتخاذ إجراءات حكومية لحماية الصناعات المحلية عند زيادة واردات هذه السلعة بشكل غير متوقع. لكن لا يوجد للجزائر قانون أو تنظيم حول الوقاية وحماية الاقتصاد الوطني، وبالتالي لا بد من وضع القوانين والتنظيمات الملائمة والضرورية لذلك.

وبصفة عامة إذا لم تنتعش المؤسسة الصناعية الجزائرية في مجالات الاستثمار، والتحكم في الإنتاج، وتخفيض التكاليف، ونوعية المنتجات. فإنها لن تجد مكانا في السوق الذي يدخله منافسون بحوزتهم قدرات كبيرة لفرض المنافسة، التي لا تعترف بالرداءة وارتفاع الأسعار الذين كرستهما سياسة الاحتكار والحماية.

ب- الآثار الإيجابية: رغم وجود انعكاسات سلبية على القطاع الصناعي، لكن هذا لا يمنع من وجود انعكاسات ايجابية تتمثل فيما يلي:

- تنويع الصادرات خارج المحروقات، لأن انضمام الجزائر سيفرض على المؤسسات الصناعية توفير سلع صناعية عالية الجودة ومنخفضة التكاليف والسعر، حتى لا تتعرض للإفلاس من خلال المنافسة.

- خلق أقطاب جديدة للتعامل، بدل إعطاء الأولوية للإتحاد الأوروبي.

- تنص اتفاقية المنظمة حول السلع الصناعية، على تخفيض وإلغاء القيود على التجارة الخارجية. وهذا ما سيزيد في المبادلات التجارية الخارجية، ويمكن من جلب الاستثمار الأجنبي. وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة، وتقوية فعالية المؤسسات واستفادتها من خبرة ومعارف المستثمرين.

وعلى كل حال لا يمكن الجزم نهائيا بنتائج المفاوضات الثنائية، لذا يجب على المعنيين إعداد إستراتيجية صناعية وتحديد الاحتياجات الصناعية الوطنية، لاستخدام هذه الإستراتيجية في المفاوضات لصالح الاقتصاد الوطني.

2- انعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي:

- الآثار السلبية: يعتبر القطاع الزراعي الجزائري، من أكثر القطاعات تأثراً بنتائج الاتفاقيات الزراعية المبرمة في إطار OMC، وآثارها السلبية تتمثل فيما يلي:
- لن تخضع المنتوجات الزراعية إلى أي نوع من الحماية ما عدا الرسوم الجمركية، وتتراوح نسبة المعمول بها في قطاع ما بين 3% و 60%. ولا بد من التخفيض إلى 24% (في حالة الانضمام) خلال 10 سنوات. وهذا لن يسمح للجزائر بضمان حماية كافية للمنتجات الزراعية من المنافسة الأجنبية.
- إن تخفيض الدعم المحلي والدعم الكمي والمالي للصادرات، يؤديان حسب دراسات قامت بها منظمات ومكاتب دولية إلى ارتفاع من 5% إلى 10% في متوسط الأسعار الدولية للمواد الزراعية الأساسية (القمح، الخضر الجافة، اللحوم، منتجات الحليب، الزيوت). وهذا ما ينعكس سلباً على وارداتنا الغذائية حيث ترتفع الفاتورة الغذائية. ضف إلى ذلك أن الدعم المحلي هو وسيلة تستعملها السلطات العمومية لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- إن خفض دعم المنتجات الزراعية الجزائرية، يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار، فحسب تقديرات قامت بها المنظمة العالمية للزراعة (FAO) سيرتفع سعر القمح من 6% إلى 7%، كما أن هناك ارتفاع مرتقب لسعر كل من الحليب والقهوة واللحوم. ولهذا تأثير على ميزان المدفوعات، ومنه على تسديد المدفوعات الخارجية. وبالتالي تصبح نسبة مرتفعة من إيراداتنا تسديد المحصلة بالعملة الصعبة ستوجه إلى استيراد المواد الغذائية، مما يؤثر على تسديد الديون. ناهيك عن الانعكاسات الوخيمة على معيشة الطبقات الفقيرة.
- ب- الآثار الإيجابية:
- إن انضمام الجزائر لمنظمة (OMC)، من شأنه أن يسهل لعاب المستثمرين. فيتوجهون إلى القطاع الزراعي، وهذا من شأنه تخفيض حدة التبعية الغذائية.
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيسمح على المدى الطويل بنفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية. لكن بشرط أن يزيد الإنتاج الداخلي عن الطلب المحلي.

- يجدر بنا الذكر، أنه بقيت للجزائر فترة قصيرة ستنتهي عام 2005. إذ يجب استغلال هذه لفترة، إضافة إلى الاستفادة من الامتيازات المقدمة للدول النامية، وهو الدعم الداخلي لإنتاجها الزراعي غير المسموح به للدول المتقدمة، وهو دعم الاستثمارات التي تتاح للزراعة⁽¹⁾.

3- انعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات:

أ- الآثار السلبية:

- لا يزال قطاع الخدمات في الجزائر، يعاني من عدة نقائص وخاضع لاحتكار الدولة. وغير قادر على اقتحام المنافسة الأجنبية، حيث لا يزال قطاع البريد والمواصلات والنقل البحري تحت احتكار الدولة، وهذا ما يتنافى مع اتفاقيات (OMC)⁽²⁾.

- فيما يخص القطاع المالي والمصرفي، فإن التزام الجزائر بتجديده، بموجب الالتزامات المدرجة في المنظمة العالمية للتجارة ستكون نتائجه جد مكلفة. حيث ستتزايد المخاطر على المصارف المحلية في ظل توافر المصارف الأجنبية بسبب المنافسة.

- كذلك يقتضي اتفاق التجارة في الخدمات (ملحق خدمات الاتصال)، بالالتزام الدولة العضو بمنح موردي خدمات الأجانب، الذي يسمح لهم بممارسة أنشطة خدماتية في إقليم المحيط، استخدام شبكة الاتصالات بشروط معقولة، وبدون تمييز بين المورد المحلي والأجنبي. إلا أنه من المستحيل تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية في قطاع الاتصال في الجزائر الذي ما زال يشهد عدة نقائص.

ب- الامتيازات في حالة الانضمام (الآثار الإيجابية):

- نفاذ خدمات الجزائر إلى أسواق الدول الأخرى، وبالتالي توسيع التوجه التصديري وترقية الصادرات خارج المعروقات.

- تقوية المنافسة والحد من الاحتكار القائم، وذلك عن طريق توفير الخبرات الفنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.

(1) - عبد الناصر نزال العبادي...، مرجع سابق، ص: 153.

(2) - محمد أحمد بلال، المستشار الإقليمي لشؤون المنظمة العالمية للتجارة، اجتماع التجارة والتنمية، القاهرة 8 - 11 يونيو، 1998.

- ينتج عن اتفاق للدول الأعضاء، الاتصال بنقاط للدول الأخرى والتي تنتج معلومات عن النواحي التجارية والفنية للخدمات، بما في ذلك التشريعات الوطنية. من أجل الإطلاع على التقنيات الحديثة في مجال الخدمات.

وخلص القول أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، لا يزال مجرد مشروع لم يتجسد بعد على أرض الواقع. لذا يجب التحضير له، بالاستمرار في تحرير التجارة الخارجية، وذلك ببناء سياسة محكمة لتتويج الصادرات والتخفيف من الواردات. وتوجيه المفاوضات في إطار أهداف محددة وحماية المصلحة الوطنية، من أجل التخفيف من حدة آثار الانضمام والاستفادة من الفرص المتاحة⁽¹⁾.

المبحث الثالث : معوقات وأفاق الاستثمار في الجزائر.

إن الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة مشاكل وعراقيل، الأمر الذي أدى إلى عرقلة هذا الأخير، مما ينعكس سلبا على التنمية في جميع الميادين، وانسحاب المستثمرين الخواص إلى مزاولة أنشطة أخرى كالتجارة التي تضمن لهم الأرباح السريعة. إذن ما هي هذه المعوقات والمشاكل؟ في حين الجزائر تتطلع إلى وضع استراتيجية مستقبلية للاستثمار تكون متوافقة مع الإصلاحات الاقتصادية، وتكون في مستوى الأحداث والمتغيرات العالمية المعاصرة. فما هي إذن آفاق وتوقعات الاستثمار عموما في الجزائر وفي قطاع المحروقات على الخصوص؟ سنجيب على هذه الأسئلة خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : معوقات الاستثمار في الجزائر

1- المعوقات الاجتماعية:

هناك عدة معوقات اجتماعية، التي أثرت سلبا على الاستثمار في الجزائر نذكر منها:

- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة.

(1) - لمزيد من الإطلاع حول الآثار الإيجابية والآثار السلبية الناتجة عن قيام منظمة التجارة العالمية انظر المرجع التالي:

- الوليد صالح عبد العزيز: دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص: 212-216.

- ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة، لما لها من أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية⁽¹⁾.

إن مشاكل العمالة والتشغيل، هي عنصر مهم في تأثيره على الاستثمار، من جهة ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي، مقابل نمو سنوي أقل. لمعدل التشغيل من جهة أخرى. وقد ادى الاختلال التوازني الاجتماعي، إلى تفاقم البطالة من 15 % سنة 1984، إلى 17 % سنة 1987، وإلى 17,2 % سنة 1989، ثم 19,2 % سنة 1990، وفي سنة 1991 بلغت 20,2 %.

والواقع أن هذه الزيادة في البطالة تفسر انخفاض النشاط التنموي، لأن التشغيل معناه الاستثمار⁽²⁾. وإن هذه الظاهرة تعبر عن اختلال توازني بين تطور الاستثمار من جهة الذي سجل معدل نمو 1,5 % فقط سنة 1990، ومن جهة أخرى تطور السكان الذي كان معدله في نفس السنة بـ 2,8 %⁽³⁾. إن هذا الضعف في الاستثمار، يقدم لنا الجواب عن سبب نمو التشغيل بصفة عامة، لأن الدافع في رفع النمو السنوي للتشغيل هي هذه الاستثمارات.

2- المعوقات السياسية والأمنية:

هناك بعض المشاكل السياسية الأمنية، التي شهدتها الجزائر في العشرية الأخيرة ابتداء من سنة 1988، والتي أثرت سلبا على كل من الادخار والاستثمار نذكر منها:

- انفجار المظاهرات الشعبية الشاملة في 5 أكتوبر 1988. وهي تعبر عن حالة أزمة سياسية، نتجت عن الممارسات البيروقراطية للإدارة، والسلوكات غير لائقة للمقربين من بعض رجال النفوذ. وهي مظاهر اجتماعية سلبية غذتها مشاكل ندرة التمويل في السوق، ومشاكل نفسي البطالة وسط الشباب والعجز المتفاقم في السكن الاجتماعي.

- التدابير المتخذة من طرف القيادة السياسية، التي أفرزت نتائج سيئة على المسار الاستثماري والتنموي. وأحدثت أزمة ثقة شعبية في نظام الحكم، وتجلت ذلك واضحا في نتائج الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) في جوان 1990. وأيضا الدور الأول للانتخابات

(1) - رجب إبراهيم إسماعيل...، مرجع سابق الذكر، ص: 78.

(2) - محمد بلقاسم حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية...، مرجع سابق، ص: 33.

(3) - نفس المرجع...، ص: 33.

لتشريعية في 26 ديسمبر 1991 التي ألغى مسارها، باستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، حيث كان الفوز ساحقا لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ لمحضور، وتولى السيد محمد بوضياف رئاسة المجلس الأعلى للدولة يوم 16 جانفي 1992، وتم حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 1992/04/29.

- حدوث المواجهة بين الحزب المنحل، والمجلس الأعلى للدولة. فاستعمل ذلك الحزب كل الوسائل المتاحة لديه بما في ذلك القوة والسلاح، للإطاحة بالنظام وحدثت تصفيات جسدية متكررة ضد رجال الأمن والجيش واعتداءات وتخريب لممتلكات الدولة.

- إغتيال الرئيس محمد بوضياف بعنابة يوم الإثنين 29 جوان 1992 وهو أول اغتيال منذ الاستقلال لرئيس دولة.

- أحداث الإرهاب ابتداء من عام 1992، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني وخاصة الاستثمار السياحي. ونتج عن ذلك قتل الأبرياء وتخريب وحرق الممتلكات العمومية والخاصة. لكن في نهاية التسعينات تغير الوضع السياسي والأمني إلى التحسن، بحيث بدأت المؤسسات السياسية بالوصول إلى مستوى من الاستقرار. كذلك سمح الوئام المدني الذي حققه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتحسين الوضع الأمني بدرجة كبيرة.

وخلاصة القول أن كل هذه الأحداث والمشاكل السياسية والأمنية، كانت عائقا أمام تطوير وترقية الاستثمارات في أغلبية القطاعات الاقتصادية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستلزم توفر الأمن والاستقرار السياسي في البلد.

3- المعوقات الإدارية:

إن الاستثمار في الجزائر يواجه عدة مشاكل إدارية أهمها:

أ- مشكل الحصول على الموافقة:

إن طلب الموافقة على المشروع الاستثماري، تعتبر عملية معقدة. وأن جل المستثمرين يعانون من هذا المشكل الصعب الذي يتطلب نفس طويل وصبر كبير. بالإضافة إلى طول مدة دراسة الملفات الخاصة بالاستثمار التي تصل في بعض الأحيان إلى سنة كاملة.

ب- مشكل الحصول على التجهيزات:

إن التجهيزات الضرورية واللازمة قد لا يتحصل عليها المستثمر في وقتها، حيث أن مجال تسليم هذه التجهيزات تتأخر عن وقت الحصول عليها.

ج- مشكل الحصول على أراضي البناء:

في حالة ما إذا تحصل المستثمر على الموافقة على الاستثمار، فإنه قد يواجه مشكل آخر وهو مشكل الحصول على أماكن للبناء لتنفيذ مشاريعه الاستثمارية، والتي تكون في بعض الأحيان غير مهيئة أو غير صالحة للاستثمار.

وإن ما يفسر ضآلة تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل التراب الوطني مقارنة بالإمكانيات المتوفرة. يرجع في غالب الأحيان إلى وجود عراقيل بيروقراطية إدارية وذهنية غير اقتصادية، حسب ما أكده العديد من مسؤولي الشركات الأجنبية. ولا يزال القطاع المصرفي في الجزائر لا يتكيف مع الإنفتاح الاقتصادي والتجاري. بالإضافة للصعوبات القانونية التي يلاقيها المستثمر في إنجاز مشروعه، ابتداء من الحصول على وثائق السجل التجاري إلى الإجراءات الجبائية، وعقود الحصول على العقارات.

وتجدر الملاحظة أن الاستثمار في الجزائر، يتميز بخاصية مواجهة الأوضاع السياسية التي قد لا تكون مواتية. وتعمل الحكومة الآن على توفير الضمان ضد المخاطر السياسية، ومخاطر التأميم ونزع الملكية ومخاطر تحويل أصول الاستثمار.

4- المعوقات البنكية والتمويلية:

رغم أهمية المشاكل السابقة الذكر. يبقى المشكل الرئيسي الذي يواجه المستثمرين يتمثل في التمويل. فعدم وضوح قواعد السياسة النقدية، وضعف فعالية وسائلها يؤثر على سياسة التمويل، ويؤدي بها إلى الانحراف عن المسار الذي رسم لها، بالابتعاد عن الأسس التي يعتمد عليها نظام التمويل.

ويتجسد هذا المشكل في صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة الضخمة منها، مما يؤدي إلى تعطيل هذه الأخيرة.

وقد يجعل المستثمرين أن يتخلوا عن مشاريعهم الاستثمارية والتوجه لأعمال أخرى بالتجارة مثلا.

في آخر السبعينات أصبحت الخزينة العمومية عماد البنية المصرفية الجزائرية. بحيث ن الطلبات الاستثمارية كانت تعتمد على الموارد البترولية وعلى ميزانية الحكومة. وأدى ذلك تحويل البنوك التجارية إلى هيئات إدارية تقوم بتنفيذ ما قررته الخزينة، حتى أصبح لبنك المركزي متخصص في إعادة تمويل هذه البنوك، ومتخليا عن القواعد التقليدية في إصدار العملة⁽¹⁾. ومنذ سنة 1970 أصبح الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر. في حين أدت الموارد البترولية المتزايدة إلى إهمال تعبئة الادخار الخاص لتمويل الاستثمار. ولذا أصبح تمويل الاستثمار العمومي يعتمد أساسا على المداخل النفطية وميزانية الدولة والديون الخارجية الأمر الذي أدى إلى إهمال الادخار المحلي، وانعدام إصدار السندات العمومية، وانعدام السوق المالية.

كل هذه الإجراءات أدت إلى جعل الخزينة العمومية عنصرا رئيسيا في الاستثمار، وتحويل البنوك التجارية إلى مكاتب للتسجيل للحركات المالية، ما بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية، وأهملت وظيفة الإقراض والاقتراض، وهذا ما أدى إلى انعدام دور سعر الفائدة في السياسة الاقتصادية⁽²⁾.

ومنذ سنة 1980 قامت السلطات بإجراءات تجسدت في إعادة هيكلة المنظومة المصرفية، تهدف إلى تحرير الخزينة العمومية من الأعباء التي نتج عنها وإرجاعها إلى وظيفتها الأساسية كصندوق للدولة. تهدف إلى منح البنوك دورا جديدا فعلا يتمثل في تعبئة الموارد المالية الوطنية والادخار الوطني المعطل⁽¹⁾، وإعطاءها الصبغة التجارية. على هذا الأساس وضع قانون 1986 المجلس الأعلى للقروض مهمته، ضبط التطور في ميدان النقود والقروض وإنجاز خطة وطنية في هذا الشأن.

(1) - أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993، ص:

69.

(2) - نفس المرجع السابق، ص، 70.

ثم جاء القانون 10/90 المؤرخ في سنة 1990، المتعلق بالنقد والقرض الذي يحزر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية. ويركز السلطة النقدية في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة.

إن النظام البنكي والمصرفي الجزائري، لم يتمكن من مواكبة التحول الاقتصادي الجاري. وفي هذا المضمار سجل تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية⁽¹⁾. إن النظام البنكي والمصرفي الجزائري يعاني من نقص فادح في المهنة لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، فمثلا نقل صك بنكي من بنك لآخر يقع بنفس المدينة عملية تأخذ على الأقل شهرا كاملا. وإن الحصول على إجابة مجلس القرض لبنك معين قد يستغرق 12 شهرا، دون أن يحظى بدراسة الأخصائيين في هذا المجال. ويرجع ذلك إلى سيطرة البنوك العمومية مقابل العدد القليل من البنوك الخاصة. وحسب بعض الخبراء⁽³⁾، فإن النظام المصرفي الجزائري قد أثر بقسط كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب، بسبب معاناة البنوك الجزائرية من عدة مشاكل خصوصا وأنها وظفت لتمويل عجز ميزانية المؤسسات وانقاذها خلال 20 سنة، حيث قدرت القروض غير المضمونة التسديد إلى غاية 1998 بـ 500 مليار دج.

ولقد أشار تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي "CNES" للسادسي الأول من سنة 2000، أن القطاع البنكي لا يزال يسير بطريقة كلاسيكية جدا، مما عمل أكثر على تعطيل السير الحسن لأية انطلاقة اقتصادية، ويتميز بنقص في المهنة في التسيير وضعف في مراقبة تسيير القروض، مما يجعل البنوك غير قادرة على منافسة المؤسسات المالية الأجنبية الموجودة في الجزائر⁽⁴⁾. وهذا كله ينعكس سلبا على تمويل الاستثمارات في الجزائر.

- وفي الختام، يمكن القول أن الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل اجتماعية، وسياسية أمنية، وكذا مشاكل إدارية متمثلة في البيروقراطية والضعف في التسيير، وخاصة الجهاز البنكي والمصرفي الذي يقع عائقا أمام الاستثمارات عموما

(2) - جريدة الخبر - عدد 2751، الإثنين 3 جانفي 2000، ص: 02.

(3) - نفس المرجع ...، ص: 02.

(4) - جريدة الصحافة: العدد 478، يوم السبت 18 نوفمبر 2000، ص: 02.

والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة خصوصا. لذلك ينبغي تدارك هذه المشاكل والقضاء عليها، من أجل النهوض وترقية وتدعيم هذه الاستثمارات وجعلها في المستوى اللائق بها.

المطلب الثاني: آفاق وتوقعات الاستثمار في قطاع المحروقات الجزائري

إن شركة سوناطراك تحضر نفسها لزيادة قيمة الموارد الجزائرية بالبترول. كما تسعى للمشاركة في التطور الوطني لتأمين الحاجات الداخلية للطاقة. وللقيام بذلك بقوة وتأمين مساهمة الشركاء الأجانب، تعتمد سوناطراك على مزايا متينة، كحجم الاحتياطي، وإمكانية اكتشافات جديدة وكبيرة (أكثر من نصف مساحة الجزائر لم يتم الكشف عنها بعد)، وجاذبية قانون الاستثمارات في قطاع المناجم والخبرة الصناعية التي تتمتع بها هذه الشركة. وفيما يلي نستعرض بعض الجداول التي توضح توقعات وآفاق الاستثمار في قطاع المحروقات كما يلي:

جدول رقم (7) بوضوح: الاحتياجات الاستثمارية المتوقعة لصيانة النفط وزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر (2002-2006) - بالمليار دولار

التكاليف الفترة	تكاليف صيانة الطاقة المتاحة	تكاليف زيادة الطاقة الإنتاجية	مجموع التكاليف
2006-2002	2,7	3,0	5,7

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 101، 2002، الكويت، ص: 16.

وبقراءة الجدول السابق، إن تقديرات الاحتياجات الاستثمارية لصيانة الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر بلغت حوالي 2,7 مليار دولار، وذلك للفترة ما بين 2002-2006. أما زيادة

الطاقة الإنتاجية للنفط فقدرت بحوالي 3 مليار دولار للفترة نفسها. وبذلك ستبلغ مجموع الاحتياجات الاستثمارية للفترة المعنية بالدراسة حوالي 5,7 مليار دولار.

وعلى الرغم من أن الظروف الاقتصادية المتقلبة التي يشهدها العالم، فإن قيام الجزائر بزيادة طاقتها الإنتاجية لمواجهة ارتفاع الطلب على النفط، هو مؤشر مهم على المسؤولية التي تتحملها الجزائر اتجاه توفير امدادات النفط. وسيترتب على ذلك تكاليف مالية باهظة. لأن جزءا من هذه الطاقة الإنتاجية الإضافية سيكون عرضة لعدم الاستغلال بشكل كامل. في حالة انخفاض الطلب العالمي على النفط.

- أما الاستثمارات المتوقعة في مشروعات الغاز والبتروكيميا في الجزائر خلال الفترة (2002-2006) هي كما يلي (حسب تقديرات أبيكوروب^(*)):

جدول رقم (8) توضيحي : للاستثمارات المتوقعة في مشروعات الغاز والبتروكيمياويات في الجزائر (2002-2006) - بالمليون دولار

الإجمالي	البتروكيميا	الغاز	الاستثمارات المتوقعة الفترة
7980	2930	5050	2006-2002

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - مجلة النفط والتعاون العربي العدد 101، 2002 - الكويت، ص: 23.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن تقدير التكلفة الاستثمارية لمشروعات الغاز الطبيعي التي تم اعتمادها في الجزائر خلال الفترة (2002-2006) بحوالي 5 مليار دولار. وهي تعد من أكبر الاستثمارات في مشروعات الغاز الطبيعي في المنطقة العربية، بحيث ترتب في المرتبة الثالثة بعد قطر بـ 10 مليار دولار، ومصر بـ 7 مليار دولار⁽¹⁾.

(*) - "أبيكوروب": الشركة العربية للاستثمارات البترولية.

(1) - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - مجلة النفط والتعاون العربي...، مرجع سابق، ص: 20.

أما إجمالي حجم الاستثمارات المتوقعة في صناعة الغاز والبيتروكيمياء في الجزائر قدر بـ 7,9 مليار دولار في نفس الفترة المذكورة وهي استثمارات ضخمة.

- أما من حيث مشروعات الغاز الطبيعي والبيتروكيمياء المتوقع تنفيذها في الجزائر خلال الفترة (2002-2006) هي كالتالي:

جدول رقم(9) خاص : بمشروعات الغاز الطبيعي في الجزائر المتوقع تنفيذها خلال الفترة (2006-2002)

الموقف الحالي والتاريخ المتوقع لبدء الإنتاج	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)	الطاقة الإنتاجية	طبيعة المشروع	الموقع	الرائعية مشروع
قيد التعاقد وتدبير التمويل (2004)	2700	900 مليون قدم مكعب يوميا	تطوير سبعة حقول في منطقة عين صالح وربطها بحاسي مسعود	عين صالح	ك/البتروكيمياء
قيد التشييد (2004)	900	700 مليون قدم مكعب يوميا	معالجة الغاز وربطه بالشبكة المحلية	عين أمناس	ك/البتروكيمياء
التصاميم الهندسية (2005)	950	2 مليون طن/ سنة غاز بتروكيميائي (GPL)	استخراج الغاز ومعالجته وإعادة تدويره	حاسي الرمل	طارات
قيد التعاقد (2004)	500	400 مليون قدم مكعب يوميا	تطوير حقول الغاز وربطه بالشبكة	حقل تنهارت	ك/بتروكندا

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروكيمياويات...، مرجع سابق ، ص: 40.

جدول رقم (10) خاص : بالمشروعات البتروكيميائية في الجزائر المتوقع تنفيذها خلال**الفترة****(2006-2002)**

الموقف الحالي والتاريخ المتوقع لبدء الإنتاج	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)	الطاقة الإنتاجية (ألف طن/سنة)	طبيعة المشروع	الموقع	الجهة الراعية للمشروع
التخطيط (2006)	400	ميتانول: 1000	إنتاج الميتانول وتسويقه	أرزويو	الوطنية للبتروكيمياويات/ شريك أجنبي
التخطيط (2006)	2000	إيثيلين: 800 بولي إيثيلين: 500 إيثيلين جلايكول: 500	إنتاج الإيثيلين من غاز الإيثان.	أرزويو	الوطنية للبتروكيمياويات/ شركاء آخرون
التخطيط (2005)	300	أمونيا: 600	إنتاج الأمونيا للتصدير	الشرقي الجزائري	أسمدال/ شريك أجنبي
التخطيط (2005)	230	الكيل بنزين: 80	إنتاج الكيروسين في إنتاج الكيل بنزين والبرافينات الشمعية	سكيكة	الوطنية للبتروكيمياويات/ شريك سربي

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول...، مرجع سابق، ص: 47

وعلى أساس هذه التوقعات المستقبلية لمشروعات الاستثمار في قطاع المحروقات، خاصة الغاز الطبيعي والبتروكيمياياء. قامت الجزائر ببعض الجهود الترويجية

لاستثمار بصفة عامة من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب والخواص على الاستثمار في الجزائر (أنظر الجدول التالي):

جدول رقم 11: الجهود الترويجية للاستثمار في الجزائر لعام 2002

مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	القوانين والاجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى
ندوات وندوات ومعارض ترويج التي عقدتها الدولة	قامت الدولة ممثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، ورجال أعمال جزائريين بزيارتين لكل من تركيا وفرنسا وزيارة لكل من ليبيا وألمانيا وإيطاليا.	شهد العام إصدار المرسوم التنفيذي رقم 02-295 الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 2002. والذي يحدد كيفية تسيير التخصيص الخاص رقم 107-302 المتعلق بصندوق دعم الاستثمار	شهد العام إنشاء مجلس الأعمال السعودي والجزائريين وذلك خلال انعقاد اللجنة المشتركة الجزائرية السعودية بهدف ترقية التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين والترويج لفرص الاستثمار وتنميته.

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. 2002- المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار، الكويت، ص: 83.

المبحث الرابع كيفية تفعيل وتوجيه الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

من خلال دراسة الوضع في الجزائر تم استخلاص بعض النتائج التي على اساسها تم وضع بعض التدابير التي من شأنها الرقي و الرفع من نسبة الجزائر من حصتها في الاستثمار الاجنبي المباشر و تحقيق الاهداف المسطرة من قبل السلطات المسؤولة وبالتالي تتمثل هذه النتائج في مايلي :

- لا يمكن اعتبار أي استثمار مباشرا الا بتحقيق الشروط التالية : المشاركة في اخذ القرار . التسير و المراقبة الى جانب مجموعة من العوامل الاخرى كالتكنولوجيا و لاراس المال و تقنيات الانتاج و اضافة الى الادارة الحديثة
- اعتبار الشركات المتعددة الجنسيات احدى اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر و التي عملت على توسيع الاطار العام لهذا الاستثمار
- تفضيل الاستثمار الاجنبي المباشر على التصدير عود للظروف الملائمة لذلك و خدمة مصالح الطرفين
- يعتبر تشجيع الاستثمار الاجنبي وجها بارزا من اوجه سياسة الانفتاح الاقتصاد كان مغلقا و من ثمة تكليفه المحكم مع التحولات الاقتصادية العالمية
- حتمية ايجاد نظام معلومات واسع حول الاستثمار الاجنبي خاصة المباشر منه.و دراسة الضمانات والامتيازات الفعالة المشجعة للمستثمرين الاجانب فعلا في الاقدام على الاستثمار في ظروف ملائمة خاصة فيها الجزائر
- الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره وجه من اوجه حركة رؤوس الاموال عل المدى الطويل هو بمثابة ميكانيزم اساس تستخدم الدول الصناعية الكبرى لاختراق الاسواق الاجنبية و من تم احكائها و بالتالي التحكم في اقتصاديات الدول النامية
- تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي استطاعت تغير موقفها اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر . فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد و المقيد الذي يعارض كل

محاولة او كل ارادة لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر. و هي تسعى حاليا الى ايجاد السبل الكفيلة باجتذابه و تشجيعه.

• لم تثبتى الجزائر الاستثمار الاجنبي المباشر راضية بل مجبرة كنتيجة حتمية لعجز القطاع العام و ضمان النمو الدائم بالاضافة الى ظهور ازمان عديدة كاشتداد القيد المالي الخارجي

• الاستثمار الاجنبي المباشر طريق لا محال منه و احد محطاته الكبرى هي العولمة . فهل هي حتمية على الجزائر ام يمكن تفاديها . و كيف يمكن الاستفادة منها.

التدابير اللازمة لتفكيك و توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر :

انطلاقا من دراستنا لموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر فى الجزائر وجدنا انه لا بد على الجزائر وكذا الدول النامية اتخاذ تدابير جدية اتجاه جذب الاستثمار الاجنبي بصورة اكبر و وجدنا انه يمكن الاعتماد على البعض ممايلى لتفعيل و توجيهه للافضل:

• يجب على حكومات الدول النامية ان تغير التوازن للتوجه الحيادي للاستثمار في المجال النفطي و على ان يشمل القطاعات المنتجة الاخرى خاصة الفلاحة و السياحة

• وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار و الطرق المتبعة في قبول او رفض المشاريع و المصادقة عليها من جهة و تحسين الأداء المصرفي خاصة البنوك التي تحمل عبء التمويل

• متابعة المستثمر المحلي في تدعيم مشروعه ماديا و ماليا مع تقديم دراسات اولية و

نهائية يراد تنفيذها و الحد من العراقيل التي تبطن في استمرارية او توسيع المشروع

• امكانية انشاء وكالة تابعة لوكالة تطوير الاستثمار و مهمتها دراسة سبل تطوير

المناطق و الاسواق الحرة و هي من طموحات الجزائر في 2010 و التي يمكنها

التماشي مع امكانية دخول الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

• الاستغلال قدر الامكان من تطبيق القوانين المتعلقة بالاستثمار في الجزائر

باعتبارها احسن القوانين على المستوى العربي

وجوب اعداد الندوات و الملتقيات الاقتصادية و نشرها حتى يتسنى للفرد الجزائري فهم ما يحيط به من شبح العولمة الاقتصادية

التامين الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث انتقال رؤوس الاموال و عوائد هذا الأخير .التعجيل في تطوير و عصرنة المصارف تماشيا مع زيادة حركة رؤوس الاموال تدفقا على الدول النامية خاصة منها الجزائر .

• تحسن اداء بورصة الجزائر و دورها في تداول اوراق مالية مما يوسع من حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي).

• التفكير جديا فيما يخص محاولة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية و الاستفادة من التجربة الأوروبية.

• يعتبر اللجوء إلى سياسة الشراكة الأجنبية و التعاون ضرورة حتمية في ظل تزايد حدة المنافسة و ظهور تيار العولمة لذا يجب على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية اللجوء إلى هذه الوسيلة من أجل تحسين قدراتها التنافسية و من أجل جلب أحدث التكنولوجيا و استبدال العلاقات التنافسية بعلاقات تبادلية تعاونية.

• إن إستراتيجية الشراكة الأجنبية تبنى على الثقة المتبادلة و حسن النية بين الأطراف لذا يجب اختيار الشريك بعناية تامة فيجب على المؤسسات الجزائرية جلب الشركاء الأجانب بعد دراسة مدى آثار هذه الإستراتيجية على نتائج المؤسسة فيما يتعلق بتوظيف العمال و جلب التكنولوجيا و توفير الموارد المالية و تخفيض التكاليف.

• يجب على الجزائر مواصلة إصلاحاتها الاقتصادية على جميع الأصعدة نظرا لارتباطها باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و استعدادها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما يجب عليها إعادة تأهيل أنظمة التسيير و التنظيم في مؤسساتها الاقتصادية

خلاصة الفصل الثالث

لقد تطرقنا في الفصل الاخير الى عرض اهم الاجراءات و الامتيازات التي قد اتخذت في اطار عملية التنمية و الذي يتماشى مع الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية فكانت اول تلك الاصلاحات فرض سياسة اقتصادية تنموية ووضع قوانين او مراسيم او تعديلات تخدم الاقتصاد و تسهل من عملية استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية .

و مما سبق ذكره نجد ان الاصلاحات في الاقتصاد الجزائري كانت مبنية اساسا على اتجاهين . اول تطبيق الخصخصة و الشراكة الاجنبية مع فتح رؤوس اموال المؤسسات العمومية و منح الاستقلالية التامة في تسيير تلك المؤسسات و اتخاذ القرارات الادارية (التخلي عن الوصية) و كل هذت جاء بعد فشل تطبيق السياسة الاشتراكية مع تقادم حجم المديونية و غيرها.

اما الاتجاه الثاني فاعتماد الاستثمار الاجنبي المباشر المنتج الذي قام بتعديل سياسات الدول المضيفة نحو الدول المستثمرة فكان على المشرع الجزائري ان يسن قوانين تنشأ الاستثمار و تدعمه اهمها قانون النقد و القرض 90-10 الذي جاء لمعالجة الاستثمارات الاجنبية على مستوى البنوك . و من محلفاته قانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات و بمقتضاه تم انشاء وكالة دعم و متابعة الاستثمارات APSI مهمتها تسهيل الاجراءات الادارية للمستثمرين و متابعة المشاريع الاولية . لكن بعد تحسين عائدات الجزائر من احتياطي و تطبيق برنامج اقتصادي طموح تم تعديل المرسوم 93-12 بالامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار و انشاء وكالة ANDI محل APSI عرف تحسن في الاداء الاداري و فترة تقييم المشاريع و توسيع حجم النشاط الاستثماري و تطويره و زيادة على ذلك فان تخوف المستثمر الاجنبي و عدم بانظمة الدول المضيفة سمح بعقد ضمانات لحماية لكلا الطرفين ووضع اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف خاصة بالتحكيم الداخلي و الخارجي في حالة النزاعات...و اعطاء مزايا ضريبية و شبه ضريبية تدخل في الاستثمار المنشأ بطريقة غير مباشرة و بعددخوله في العملية الانتاجية و تماشيا مع ماتم عرضه من

الاصلاحات و الامتيازات التشجيعية فقد عرف الاستثمار الاجنبي مرحلة استقطاب جديدة لحجم التدفقات من رؤوس الاموال خاصة ما بين 1999 -2002 بالرغم من عراقيل و اشكالات اعاقت تدفقه .

اظافة الى ذلك حاولنا تسليط الضوء على ما يمكن ان تستفيد الجزائر منه في حالة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وما قد يترتب عنه على كافة المجالات خاصة على مستوى الزراعي و الصناعي وكذلك الخدمي دون ان ننسى اهم العوائق و العراقيل التي تواجه المستثمر الاجنبي معيقة بذلك مشروعه الاستثماري من اهمها البيروقراطية و قلة رؤوس المال و كذلك ترسبات الانظمة المتبعة سابقا ولكن هذا لايعني انعدام الجانب المشرق حيث وجدنا من خلال بحثنا هذا طرق و اساليب انظمة كفيلة برفع نصيب الجزائر من حصتها في الاستثمار الاجنبي المباشر.

الأخلاق

لقد حاولنا من خلال عملنا هذا ابراز مفاهيم الاستثمار الاجنبي المباشر و ثقافته مع تعدد اشكاله تتعدد مفاهيمه كما قمنا في بحثنا ابراز الأسباب التي تدفع بالبلدان المضيفة لجذب المستثمرين الاجانب .

كما تعتبر الدول المضيفة الدول الاكثر استفادة من الاستثمارات الاجنبية بشكل متزايد و متقاطع على عكس البلدان النامية التي لاتحصد إلا الجزء الضئيل من تلك الاستثمارات و المتميز بالتناقض المستمر و التذبذب

انطلاقا من هذا المنظور سعت الجزائر في كل مرة الى تغيير القوانين الخاصة بالاستثمار و جعلها اكثر ملائمة مع الظروف الراهنة . سواء كانت سياسية او اقتصادية حيث تم اشاء وكالة ترقية و تدعيم و متابعة الاستثمارات APSI ثم عوضتها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و التي ساهمت بشكل كبير في دفع عجلة الاستثمار نحو الامام .

ان الاستثمار الاجنبي المباشر كظاهرة حالية يعمل على الرقي و الاستمرارية و ذلك ان الاستثمار في الموارد الطبيعية الاولية مثلا منذ زمن بعيد على المستوى عالمي ثم ان الاستهتار بقيمة الحدود اخذ ينتشر بصورة واسعة خاصة في اوروبا الغربية و عبر المحيط الاطلسي . اضافة الى كون ان اقامة الاقتصاديات القومية والاسواق المشتركة في اوروبا و أمريكا اللاتينية ...الخ

كما ادى ذلك الى ظهور طرق جديدة لتكثير الاستثمارات الاجنبية para – investissement كبيع المصانع بانتقسيط بين بلدان الشرق و الغرب.

ما سبق ذكره نجد ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يؤثر في كل الاحوال بالسلب على اقتصاد البلد المضيف . بل هناك تعايشا بين الايجابيات و السلبيات الشيء الذي يضطرنا للبحث عن استراتيجية جديدة تهدف الى جلب الاستثمار الاجنبي اكثر ذاكتر لان تباطؤ معدلات رؤوس الاموال في الاستثمار في الدول النامية و العربية تدفع بالمستثمرين الاجانب الى تحويل فروعهم نحو البلدان المتقدمة و ذلك من اجل المحافظة على معدلات ارباح مرتفعة .

ان كل شيء في الوقت الحالي يدفع بالتوجه نو الاستثمار الاجنبي المباشر نظرا للوعي المتزايد للشعوب و حكومات الدول المضيفة . و كذا نزعتها الى تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية في العيش و طموحات في غد افضل.

الاستنتاجات:

- 1- للاستثمار الاجنبي اثر كبير و واضح في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.
- 2- ان الاختلاف الواضح في حصص الدول العالم من الاستثمار الاجنبي المباشر راجع الى اختلاف سياساتها الاستثمارية المتبعة و كذا الامتياز الممنوح للمستثمر الاجنبي.
- 3- انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية يفتح امامها افقا واسعة و فرصة جيدة من شأنها رفع حصتها من الاستثمار الاجنبي بالنسبة للدول و الانفتاح على العالم.
- 4- من خلال دراستنا لعوامل الجذب بالجزائر وجدنا انه هناك اختلاف في عوامل الجذب و الامكانيات من قطاع لآخر مثلا ما يتطلبه قطاع السياحة ليس بالضرورة ما يتطلبه قطاع المحروقات.

التوصيات:

- 1- يجب على الجزائر مواصلة إصلاحاتها الاقتصادية على جميع الأصعدة نظرا لارتباطها باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و استعدادها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما يجب عليها إعادة تأهيل أنظمة التسيير و التنظيم في مؤسساتها الاقتصادية حتى تتمكن من مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية بصفة عامة و المنتجات الأوروبية بصفة خاصة.
- 2- تفعيل البرامج التحسيسية المصممة ضمن برامج تأهيل المؤسسات لمسيري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و توعيتهم بأهمية برامج التأهيل و ضرورتها في العصر الحالي لمواجهة منافسة الشركات الأجنبية.
- 3- التامين الدولي على الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث انتقال رؤوس الاموال و عوائد هذا الاخير. التعجيل في تطوير و عصرنه المصارف تماشيا مع زيادة حركة رؤوس الاموال تدفقا على الدول النامية خاصة منها الجزائر.
- 4- يجب على المؤسسات الجزائرية بصفة عامة تقييم اثار قرار الشراكة مع المؤسسات الأجنبية قبل اتخاذ القرار فغالبا ما تسعى الأطراف الأجنبية إلى تحقيق مصالحها الخاصة دون مراعاة مصالح الطرف المحلي.

5-تنوع أشكال الشراكة الأجنبية بإدراج شراكة البحث و التطوير و عدم الاقتصار على التسهيلات في جلب المادة الأولية و تسويق المنتجات النهائية و توسيع نطاق عقود الشراكة إلى دول أخرى قصد السيطرة على أكبر رقعة جغرافية ممكنة.

6الاستفادة من التجربة الأوروبية و الاخطاءالتي تم ارتكابها و الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

المراجحة

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- احمد زكى بدوى المعظم، المصلحة الاقتصادية، دار النشر كتاب لبنان، 1995.
- 2- الوئيد صالح عبد العزيز، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، ط1، 2002.
- 3- الطاهر حردان، مبادئ الاستثمار، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1998.
- 4- حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
- 5- حسنى على خريوش و اخرون، الاستثمار و التمويل بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، 1996. 6-
- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبى المباشر فى عصر العولمة، الناشر المكتبة العصرية، 2007.
- 7- عادل مهدي، التمويل الدولى، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.
- 8- عبد السلام ابو حفص، الاشكال و السياسات للاستثمار الاجنبى، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003.
- 9- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الاجنبى، ط1، 2001.
- 10- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الاطار النظرى و التطبيقات العلمية، الاردن، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة3، 1999.
- 11- مصطفى محمد عبد الله، الاصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة فى البلدان العربية، دار النشر بيروت، 1999.

الرسائل:

- 1- د. اميرة حسب الله محمد، حوار الاستثمار الخاص المباشر فى مصر "دراسة مقارنة"، اطروحة دكتوراه فى الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002.
- 2- بو لعيد، المنهج الاسلامى لدراسة وتقييم المشروعات الاستثمارية، دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتورى قسنطينة، ننا الجزائر، بدون تاريخ.
- 3- رجب ابراهيم اسماعيل، دور المناخ الاستثمارى فى تنمية الاستثمارات فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، عين شمس- مصر-، 1997.
- 4- سرنای ماریا، الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الجزائر التحديات والعراقيل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير.

- في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلامية، 2001-2002.
- 5- فارس فضيل، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية.
- 6- فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في التنمية الاقتصادية للملكة العربية السعودية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.
- 7- لوائي علال ، نظام تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة ليسانس، جامعة تيزي وزو، 2001
- 8- محمود عبد الحفيظ المغبون: آليات الحد من التداعيات السلبية للآزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي و العلوم السياسية، جامعة الفتح، طرابلس: 2009/120.
- 9- معيوف السعيد، الإصلاحات الاقتصادية و خصوصية المؤسسات، مذكرة لليسانس، المدرسة العليا للتجارة، 1996.

المجلات والجرائد:

- 1- حسن المهران الاستثمار الاجنبي المباشر و ا مكانيات تطوره في ضوء التطورات المحلية والاقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة ، معهد التخطيط العمومي ، المجلد الثامن، العدد الاول، 2000
- 2- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2.
- 3- صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، يونيو، 2001.
- 4- الجريدة الرسمية رقم 23 المؤرخة في 26 افريل 1990.
- 5- الصحافة العدد 478، السبت 8 نوفمبر 2000.
- 6- حريسة الخبر ، الأبواب مغلقة أمام المستثمر بين الأجنبي ، الجزائر، 18 فيفري 2000.
- 7- جريدة الخبر ، البنوك الجزائرية تجاوزها الزمن ، الجزائر ، 17 فيفري 2000 .
8. مقتطف من برنامج رئيس الجمهورية ، جريدة الأحرار، 1999 ، العدد 391
9. مجلة الاقتصاد و الأعمال، الشركة العربية للصحافة ، بيروت ، سبتمبر 1999 ، العدد 277
- 10- تشاوم فاروق ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر و أثارها على التنمية الاقتصادية ، الجمعية العلمية ، www.clubnada.jeeran.com نادي الدراسات الاقتصادية، جامعة السانية وهران.

- 1- الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، المادة 7.
- 2- قانون رقم 63-277 الصادر 26/07/1963 المتضمن الاستثمارات .جريدة الرسمية رقم 93
- 3- الأمر رقم 66-284 المؤرخ 15/09/1966 المتعلق بقانون الاستثمار. الجريدة الرسمية رقم 80
- 4 -قانون رقم 71-22 المؤرخ 10/04/1971 المتضمن الشركات الأجنبية .الجريدة الرسمية رقم 17
- 5 - قانون رقم 82-11 المؤرخ 21/08/1982 المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة .ج.ر رقم 3
- 6-قانون 88-13 المؤرخ 28/08/1988 المتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة .
- 7 -قانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية .الجريدة الرسمية رقم 64.

- 1-www.TIT.NET.
- 2-www.douanes-cnisdz.
- 3-www.arabia dubai.net.
- 4-www/la documentation française économie'fr.

قائمة الطلاب

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
49	نصيب دول شرق وجنوب شرق اسيا من الاستثمار الاجنبي المباشر (1986-1986)
62	نصيب الدول العربية من الاستثمارات الاجنبية العالمية المباشر خلال (1999-2002)
65	تطور اجمالي الاستثمارات المحلية بالدول العربية (1965-1997)
97	تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال (1990-1994)
98	تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال (1995-2001)
100	تطور صادرات المحروقات و خارج المحروقات الجزائرية خلال (1980-2000)
112	احتياجات الاستثمارية لصيانة النفط وزيادة الطاقة الانتاجية في الجزائر (2002-2006)
113	الاستثمارات المتوقعة في مشروعات الغاز و البترول كمثائية في الجزائر (2002-2006)
114	مشروعات الغاز الطبيعي في الجزائر المتوقعة تنفيذها خلال (2002-2006)
115	المشروعات البترولية في الجزائر المتوقع تنفيذها خلال (2002-2006)
	الجهود الترويجية للاستثمار في الجزائر لعام 2002

فَلَمَّا أَتَى الْبَيْتَ

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	دورة حياة المنتج	19
2	تطور نصيب الدول النامية من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل و الخارج على مستوى العالم(1980-2000)	39
3	تركيب تدفقات رؤوس الاموال للدول النامية(1978-1981)	44-41
4	تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر و القروض على الاستثمار خلال(1979-1995)	44
5	معدلات انمو الاقتصادى عالميا و وضع شرق اسيا	54
6	الاستثمار والادخار المحلى بالمنطقة	55
7	الاستثمار فى العنصر البشرى	56
8	نصيب دول شرق اسيا بعد الازمة المالية 1997	59
9	تطور التجارة الخارجية خلال(2001-2002)	101

الفهرس

الفهرس

- ص...1
- ص...2 مفهوم الاستثمار
- ص...2 طلب الأول تعريف الاستثمار و اهم انواعه
- ص...3 تعريف الاستثمار
- ص...4 نواع الاستثمار
- ص...5 لاستثمارات حسب موقعها الجغرافي
- ص...6 لاستثمارات حسب مدة الاستثمار
- ص...6 لاستثمارات حسب مجالات الاستثمار
- ص...7 لاستثمارات حسب نوعية الاستثمار
- ص...8 طلب الثاني اهداف الاستثمار
- ص...7 طلب الثالث استراتيجيات الاستثمار
- ص...8 مفهوم الثاني: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر
- ص...8 طلب الأول تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر
- ص...10 طلب الثاني محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر
- ص...10 ولا عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة
- ص...12 ثانيا العوامل الراجعة للدولة الام و استراتيجية الشركة القائمة بالاستثمار

12ص...	طلب الثالث مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر.انواعه اهميته
12ص...	ولا مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر
15ص...	ثانيا انواع الاستثمار الاجنبي المباشر
16ص...	ثالثا اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر
17ص...	<u>ثالث الثالث النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر</u>
17ص...	طلب الأول نظرية عدم كمال السوق
21ص...	طلب الثاني نظرية الموقع و الحماية
21ص...	ولا نظرية الموقع
22ص...	ثانيا نظرية الحماية
24ص...	ثالثا نظرية الموقع المعدلة (1)
25ص...	ة الفصل
	<u>الثاني تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و حديثة التصنيع</u>
27ص...	
28ص...	<u>بحث الأول: مراحل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر عالميا</u>
28ص...	طلب الأول الفترات الاولى للاستثمار الاجنبي المباشر
29ص...	- المرحلة الاولى بدايات الاستثمار الاجنبي المباشر (1800-1914)
30ص...	- المرحلة الثانية تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر (1914-1994)
29ص...	طلب الثاني الاتجاهات الحديثة للاستثمار الاجنبي المباشر.
29ص...	-المرحلة الثالثة انتعاش الاستثمار الاجنبي المباشر (1945-1989)

- 2- المرحلة الرابعة الاستثمار الاجنبي في الفترة الممتدة من (1970-2008م) ...ص30
طلب الثالث الازمة المالية العالمية 2008م واثرها على تدفق الاستثمار
- 32ص... الاجنبي المباشر
- 32ص... - تعريف الازمة المالية
- 33ص... - اسباب الازمة المالية
- 33ص... - ابرز ضحايا الازمة المالية
- 34ص... - الدروس المالية المستفادة
- 37ص... **بحث الثاني: نصيب الدول النامية من الاستثمار الاجنبي المباشر**
- 37ص... **طلب الأول** حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالدول النامية
- 40ص... **طلب الثاني** فائدة الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية
- 45ص... **طلب الثالث** معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر بالدول النامية
- بحث الثالث: حجم ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر بدول شرق وجنوب**
- 48ص... شرق آسيا
- 48ص... **طلب الأول** حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بدول شرق وجنوب شرق آسيا
- 52ص... **طلب الثاني** محددات الاستثمار الاجنبي المباشر بدول شرق وجنوب شرق
- طلب الثالث** الازمة المالية لعام 1997 و اثرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر
- 57ص... لدول شرق وجنوب شرق آسيا
- 61ص... **بحث الرابع: المنطقة العربية و الاستثمار الأجنبي المباشر**
- 63ص... **طلب الأول** ضعف المنطقة العربية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

63ص...

طلب الثاني ضعف الاستثمارات العربية البينية

66ص...

طلب الثالث التجربة اليمينية

الثالث آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

70ص...

70ص...

بحث الاول: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

71ص...

طلب الاول تطور الاطار التنظيمي للاقتصاد الوطني

71ص...

ولا اسباب التوجه نحو اقتصاد السوق

72ص...

ثانيا اصلاحات الهيكلية للمؤسسات الجزائرية

73ص...

ثالثا خوصصة الشركات الاجنبية

75ص...

طلب الثاني تطور الاطار القانوني للاستثمار في الجزائر

75ص...

ولا قانون 90-10-المتعلق بالقرض و النقد

78ص...

ثانيا المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات في الجزائر

82ص...

ثالثا الامر رقم 01-03-المتعلق بتطوير الاستثمارات

86ص...

طلب الثالث الضمانات الخاصة لحماية الاستثمار الاجنبي في الجزائر

86ص...

ولا الضمانات الممنوحة على المستوى الداخلي

88ص...

ثانيا الضمانات السنوية على المستوى الخارجي

بحث الثالث: آفاق جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر من خلال اتفاق الشراكة

91ص...

الاورو جزائرية و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

91ص...

طلب الاول دور الشراكة الاوروجزائرية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

91ص...

ولا منطقة الاورو واثرها على الاستثمار الاجنبي في الجزائر

- ثانيا الدروس المستفادة للجزائر من التجربة الاوروبية ...ص93
- طلب الثاني دور انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة في جذب ...ص95
- الاستثمار الاجنبي المباشر ...ص95
- اولا عملية تحرير التجارة الخارجية للجزائر ...ص95
- ثانيا اثر عملية تحرير التجارة الخارجية على هيكل الصادرات و الواردات ...ص97
- 1- تحليل هيكل الواردات ...ص97
- ب- تحليل هيكل الصادرات ...ص99
- ج- تحليل هيكل الصادرات و الواردات في الالفية الثالثة (2001-2002) ...ص100
- ثالثا تقييم اثر اتفاقات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الجزائري ...ص102
- 1- انعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية على القطاع الصناعي ...ص102
- 2- انعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية على قطاع الزراعي ...ص104
- 3- انعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات ...ص105
- حث الثالث: معوقات و آفاق الاستثمار في الجزائر** ...ص106
- طلب الأول معوقات الاستثمار في الجزائر ...ص106
- 1 المعوقات الاجتماعية ...ص106
- 2- المعوقات الادارية و الامنية ...ص106
- 3- المعوقات الادارية ...ص107
- 4- المعوقات البنكية و التمويلية ...ص108
- طلب الثاني آفاق و توقعات الاستثمار في قطاع المحروقات الجزائري ...ص112

117ص... رابع: كيفية تفعيل وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

117ص... طلب الأول النتائج المستخلصة من التجربة الجزائرية

118ص... طلب الثاني التدابير اللازمة لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

121ص... الفصل

العام

ع

الجدول

الأشكال

س

